المنتدى

الانتماء والإنماء

٢١٢
عدد ممتاز

مجلّة فكريّة ثقافيّة يصدرها مرّة كل شهرين
منتدى الفكر العربي

العدد ٢١٢ المجلّد الثّامن عشر (٥)
أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣

في هذا العدد

ملفّ خاصّ

الحسن بن طلال

سين وجيم
قضايا معاصرة

د. كمال عبد اللّطيف

الإسلام والغرب
مساهمة في بناء جدليّة الاستيعاب والتجاوز

❖ الآراء الواردة في هذه المجلّة لا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.

الانتماء والإنماء

منتدى الفكر العربيّ

الرئيس والراعي
سموّ الأمير الحسن بن طلال
President & Patron
HRH Prince El Hassan bin Talal

الأمين العام
عبد الملك يوسف الحمَر
Secretary-General
Abdul Malik Yousuf Al-Hamar

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.
٥- العناية بالدراسات المستقبلية المتعلقة بشؤون أقطار الوطن العربي وعلاقاتها الدولية.

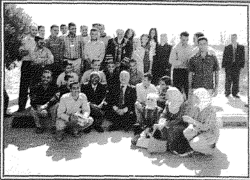
ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار مجلة تصدر مرة كل شهرين بعنوان المنتدى باللغة العربيّة، ومجلة فصلية إلكترونية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات تهمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.



جامعة آل البيت / المفرق

صفحة ٦١



افتتاح معرض غاندي - كنغ - إكيدا

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يصدرها مرة كل شهرين

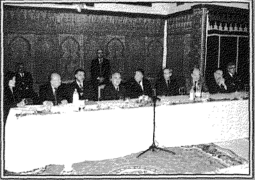
منتدى الفكر العربي

المجلد الثامن عشر (٥)
أيلول / سبتمبر٢٠٠٣

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/١٣ / د)

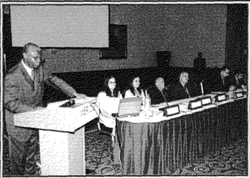
المحتويـــات

العـــدد ٢١٢ المجلـــد الثـــامن عشـــر (٥)
أيلـــول / سبتمبر٢٠٠٣



المؤتمر السنوي ٢٠٠٢ لنادي روما

صفحة ٦١



جلسة نادي روما للشباب (tt 30)

كلمة أولى

أ.د. همام غصيب

رئيس التحرير

لعلّ غيابَ النّقد الموْضوعيّ البنّــاء في شتّى مناحي الحياة من أبرز المشكلات التي يُعانيها وطنُنــا العربيّ. فـأين تلك الـرّوحُ النّقديّـة المجرّدةُ من كلّ هوى، التي تَحفزُ وتَخزُ وتُغني الحياةَ بإضاءاتها وتجلّياتها؟

فنحـن نفتقدُ القـامـاتِ النّقديّةَ في سـاحاتنا الفكريّةِ والثّقافيّةِ والعلميّةِ وغيْرِها، التي تُكرمُ مَنْ يستحقّ فِعْلاً، وتكشفُ الزّيفَ والضّحالــة، ولا يغرّنّها البريقُ الخادع.

من هنا جـاءت أهمّيّةُ مـــا ورد من لُمَعٍ نقديّـة في مقالة د. كمال عبد اللّطيف [ص ٢١-٣٥ من عددنا هذا]. ومن هنا أيضاً كـانت خسارتُنا الـفادحة برحيل المفكّر العربيّ السّامق إدوارد سعيد، ذلك النّاقد الأصيل حتّى النّخاع [أنظر كلمة أخيرة، ص ٨١، للأستاذ ابراهيم العجلوني]. □

جولة العدد

العــدد ٢١٢ المجلّــد الثّــامن عشــر (٥)

أيلــول / سبتمبر٢٠٠٣

خاطرة

أيّ مجتمع ...؟!؟

عبد الملك يوسف الحَمَر
الأمين العام

متغيرات ما بعد عصر الحداثة تتطلب مواكبة التحديات المتسارعة بتياراتها وضغوطها وآلياتها مما يقتضي استمرارية التكيف على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

ومجتمع المعرفة الذي اقترن بالألفية الثالثة أبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) على الصّعُد العلمية والصناعية بصورة خاصة. فامتدت آثار التكنولوجيات المعاصرة إلى تصحيح السياسات الاقتصادية وما لها من تأثير مباشر على العلاقات الدولية. وهذا ما تم التركيز عليه في شؤون التنمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين حتى بلغت امتداداتها الأنماط المعيشية في القرن الحادي والعشرين.

لكن، منذ بضع سنوات في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، أخذ الاهتمام بالتنمية الاجتماعية منعطفاً جديداً لكي يصاحب، بل يعالج، مشكلات التنمية الاقتصادية، مثل ظاهرة الفقر والبطالة والفساد المالي/الإداري، حتى انكشفت عن خلل متعدد الأبعاد في منظومة القيم الأخلاقية. من هنا، وبالمقابل أيضاً، أخذت إشكالية الشفافية حيزاً كبيراً في معالجة قضايا التصحيح الاقتصادي إثر تراجع الأنظمة الاشتراكية في مناطق جغرافية كانت ولم تزل تعطي الأولوية للماديات فحسب.

والشفافية توسّع قاعدة المساءلة تأسيساً على مبادئ أخلاقية تحارب أنواع الفساد. لذا انطلقت خلال السنوات الأخيرة مؤسسات محاربة الفساد على المستوى الدولي تحت مسمّى International Transparency (IT) واتخذت من برلين في ألمانيا مركزاً لها، وأنشأت لها فروعاً في عدد من البلدان، بما فيها الأردن.

وحينما نتساءل: هل تحتاج مجتمعاتنا تنظيم مؤسسات أهلية (ذات النفع العام) لمحاربة الفساد المالي مثلاً؟ لا شك أننا ما زلنا نستذكر فتتذكّر نظام الحسبة الشامل الذي اتسعت له أدبيات ثقافتنا الحضارية مع التأكيد على استقلالية القضاء، حرصاً على المصلحة العامة واستقرارها؛ بل تأكيداً على ترجيح مصلحة دولة القانون على المصالح الشخصية التي تنزع إلى احتكار المنافع المادية لشريحة صغيرة من المجتمع دون الاهتمام بمصالح الشعوب أفراداً ومؤسسات. وعليه، فإن الاستفادة من تكنولوجيا الحداثة تصبح ضرورية للمحافظة على المصلحة المرسلة للمواطنين سواسية. وهذا ما تدعو إليه الحكومات الرشيدة لمجتمع التكافل حيث ينعم الجميع بثروات البلاد وخيراتها.

سين وجيم

قضايا معاصِرة *

الحسن بن طلال

س١: إلى أيّ مدى كشفت تطوّرات الأزمة العراقيّة هشاشة النّظام الإقليميّ العربيّ؟ وما هي في رأي سموّكم الانطلاقة الواجبة لإعادة ترتيب هذا النّظام، خاصّة أنّ أمّتنا العربيّة كُسرت وذلّت بأيدي أبنائها قبل أيدي الطّامعين فيها؟

★ هشاشة النّظام الإقليميّ العربيّ كشفَتْها – قبل تطوّرات الأزمة العراقيّة بوقت طويل – تداعيات القضيّة الفلسطينيّة منذ عام ١٩٤٨، إنْ لم يكن منذ سايكس بيكو؛ كما كشفتها أحداث اليمن في بواكير السّتينيّات من القرن الفائت، وأحداث أخرى لا عدّ لها ولا حصر.

الانطلاقة الواجبة لإعادة ترتيب هذا النّظام تبدأ من إعادة اكتشاف الصّالح العام. وأنا أغبط النّموذج الأوروبيّ والتّدرّج في التّوحّد على أساس المصالح وتعظيمها. فلِمَ لا نتحدّث هنا عن الجوامع الإقليميّة، على غرار الجوامع العالَميّة؟ والأصل أنْ لا نبدأ من الصّفر؛ فهناك عقد التّنمية، ودراسة الدّكتور سليم الحصّ حول ١٦ منظّمة عربيّة، وغير ذلك كثير من المبادرات الحكوميّة وغير الحكوميّة. ولا أنسى هنا مساهمات دارات الفكر العربيّة، مثل مركز دراسات الوحدة العربيّة ومنتدى الفكر العربيّ. كما لا أنسى الدّراسات العميقة التي نهضت بها مراكز الدّراسات المستقبليّة و«سيناريوهات ماذا لو». المهمّ، إذاً، المنطق التّراكميّ الذي تحقّق مثلاً للاتّحاد الأوروبيّ ولم يتحقّق لنا إلى الآن، حتّى في القمم العربيّة.

اسمحوا لي بجملة معترضة: يجب أنْ لا نبالغَ في جلد النّظام الإقليميّ العربيّ إزاء تطوّرات الأزمة العراقيّة. فقد شاهدنا أيضاً ضَعْف الأنظمة والمؤسّسات الإقليميّة الأخرى في هذا الشّأن. ومع ذلك، فلا بدّ أنْ نعترف أنّ تلك الأنظمة والمؤسّسات سرعان ما عاد اتّزانها؛ في حين أنّنا لمسنا ما يشبه التّخبّط والارتباك في نظامنا الإقليميّ العربيّ. فلاحظنا تسارع المبادرات الدّاعية إلى الإصلاح وإعادة الاتّزان إلى هذا النّظام من دون إرادة جماعيّة وآليّات مدروسة.

والسّؤال لا يخلو من العاطفة. فقد كُسرت أمّتنا وذُلّت بأيدي أبنائها بسببٍ من مركزيّة القرار، وغياب الرّؤى والسّياسات، وسيادة الإنشاء والعشوائيّة على الحكمة العمليّة وعلى الحصافة والعقلانيّة.

كلمة أخيرة: ألَم يَحن الأوان لاستنهاض كفاءاتنا في المهجر وتوظيفها في الانطلاقة المنشودة لأمّتنا؟ ألم يَحنْ الأوان لاستثمار المبالغ الطّائلة المسكوت عنها (أكثر من ١,٣ تريليون دولار!)، التي يملكها أثرياؤنا في الولايات المتّحدة وغيرها، لصالح الأمّة؟!

* عن مجلّة السّياسة الدّوليّة، العدد (١٥٤)، تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٣ [أنظر ص ٢٠].

س٢: ما هو الدوْر العربيّ المشروع في عمليّة إعمار العراق في إطار المنافسة الدّوليّة لاقتسام كعكة العراق؟

★ الدوْر العربيّ الأهمّ يجب أنْ يرْتكز على الجهود الموصولة لإبقاء العراق جُزءاً لا يتجزّأ من محيطه العربيّ، وليس على المحاولات النّفعيّة الآنيّة لاقتطاع جُزء من «الكعكة» (وهو تعبير يُؤلمني، وكأنّ العراق العظيم بات يتيماً على مائدة اللّئام أو بقرة حلوباً لكلّ طامع).

إنّ التّعامل الإنسانيّ مع إخوتنا وبني جلدتنا في العراق هو أدنى الواجب. وحتّى الحكمة والحصافة تقتضيان أنْ ننأى عن الجري وراء المنافع الماديّة الآنيّة التي قد تدفع بالعراق – لا سمحَ الله – إلى خارج حظيرته العربيّة، وهو الذي نعتزّ بأبنائه وبجوارهِ وبأصالتِه وعراقتِه.

وأياً كان الأمر، فلا بدّ من العمل العربيّ المشترَك في هذا المجال، كما في كلّ مجال، ربّما تحت خيمة «بيت العرب» (جامعة الدّول العربيّة)؛ عسى أنْ نصوّبَ الفراغ النّاجم عن غياب الإرادة الجماعيّة.

ومرّةً أخرى أُذكّر بالإنسان العراقيّ، وبأهمّيّة أمنه الإنسانيّ وكرامتِهِ قبل التفكير بـ «كعكته».

س٣: كان صوت الشّارع العربيّ عالياً ومسموعاً ومعبّراً عن إرادة سياسيّة شعبيّة ضدّ مبدأ العدوان على العراق. ما هي دلالات هذا الموْقف؟ وكيف يُمكن توظيفه في تفعيل النظام الإقليميّ العربيّ؟

★ نعم: كان صوت الشّارع العربيّ عالياً آنذاك؛ لكنّه بقي مقلاً قياساً بالشّارع العالميّ. وإذ نتحدّث عن الصّوت المرفوع، فهل هذا كافٍ لكي يُصبحَ ظاهرة رفض، وظاهرة إصلاح؟ أين الخطاب التّحليليّ التّراكميّ؟

إنّ الصّوت العربيّ يبقى مهمّشاً بغياب الأطر البرلمانيّة الحقّة في الوطن العربيّ. صحيح أنّ هنالك بعض البرلمانات ومجالس الشّورى؛ لكنّها لم تشبّ عن الطّوق بعد.

على أيّ حال، فإنّني أتفاءل بمؤسّسات المجتمع الأهليّ (المدنيّ)، وبالنّخبة العربيّة المؤمنة بحتميّة تجاوز المرحلة الرّاهنة، وبكلّ محاولات النّهوض بالعمل العربيّ المشترك وآليّاته في شتّى المجالات. علينا أنْ نوظّف كلّ ذلك في تفعيل الحوار عبْر القُطريّ وعبْر الإقليميّ، وتفعيل التّشبيك البنّاء، وتنشيط مؤتمرات المواطنين الهادفة.

س٤: قبل ٢٢ عاماً صدر كتابكم القيّم حول «حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير» مؤكّداً حقّهم في إقامة دوْلتهم على كامل ترابهم الوطنيّ. إلى أيّ حدّ ترى سموّك أنّ «خريطة الطّريق» يُمكنُ أنْ تحقّقَ هذا الأمل؟ وهل سيقنع الفلسطينيّون بدوْلة غيْر محدّدة المعالم وناقصة السّيادة عام ٢٠٠٥؟ وما هو تقييم سُموّكم الشّخصيّ لهذه الخريطة الأمريكيّة؟

★ حين صدر كتابي حقّ الفلسطينيّين في تقرير المصير... قبل ٢٢ سنة، كنتُ أحاول أنْ أبيّنَ أنّ الالتفافَ حول المشكلة الفلسطينيّة وتجاهل استحقاقاتِها لنْ يكونَ مُجدياً. فالمسألة مسألة شعب وأرض؛ وعلى المجتمع الدّوليّ أنْ يواجهَ المسألة بشجاعة وموضوعيّة، وأنْ يتصرّفَ وَفْقَ القانون الدّوليّ والشّرعيّة الدّوليّة. لقد صدر الكثير من القرارات الدّوليّة التي تؤكّد حقّ الشّعب الفلسطينيّ في إقامة دوْلته على أرضه. وها نحن الآن – بعْد كلّ هذا الوقت وهذه المعاناة الطويلة، وبعْد عشرات الآلاف من الضّحايا وزلزلة الاستقرار في المنطقة – نجد أنّ العالَم بدأ يعترف بأنّه لا بُدّ من إقامة دوْلتيْن متجاورتيْن: إحداهما للفلسطينيّين على الأرض الفلسطينيّة والأخرى للإسرائيليّين.

ومن دون التوصّل إلى هذا الهدف، ستبقى المنطقة تعاني من التوتّر وعدم الاستقرار؛ الأمر الذي سينعكس سلباً على التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلى أمن الإنسان وكرامته وحقوقه الأساسيّة التي نصّت عليها القوانين الدّوليّة في هذه المنطقة.

إنّ خريطة الطّريق هي واحدة من خُطط ومقترحات عدّة وُضعتْ في السّنوات العشرين الماضية للوصول إلى حلّ نهائيّ. وعلى ما فيها من ثغرات ونقاط غامضة، فإنّها في الظّروف الحاليّة تشكّل مدخلاً مقبولاً، خاصّة أنّها تحظى بقبول فلسطينيّ وبإجماع عربيّ ودوليّ. لكنّها تبقى غيْر كافية لأنّها أشارت إلى دولة مؤقّتة، ولم تشرْ إلى الحدود الدّائمة ولا إلى الموضوع السّياديّ. وسدّ هذه الثّغرات والنّواقص إنّما يتطلّب جهوداً إضافيّة فلسطينيًّا وعربيًّا ودوليًّا ترمي إلى تطوير الأفكار الواردة في الخريطة وتحويلها إلى خطوات عمليّة وبرامج عمل، يمكن أنْ يلتزمَ بها كلا الجانبيْن وأنْ تكونَ خاضعةً للمراقبة والقياس.

إنّ إقامةَ دوْلة فلسطينيّة غيْر محدّدة المعالم وناقصة السّيادة لنْ يُرضيَ الفلسطينيّين ولن يرضيَ أحداً، لأنّ ذلك عوْدة إلى سياسة الالتفاف والمماطلة. وهذا يَعني استمرار الصّراع والنّزاع، واستمرار الحالة التي تسعى المِنطقة إلى الخروج منها. فماذا حدث لـ «الحقوق غيْر القابلة للتّصرّف»؟ الإشكالُ الرئيسيّ ليس في النّصوص الواردة في الخريطة – على عِلاّتها – بقدر ما هو في الإرادة الجماعيّة للوصول إلى حلّ سياسيّ للصّراع العربيّ الإسرائيليّ. وفيما نعلم، فإنّ الجانب الفلسطينيّ والجانب العربيّ عموماً تتوافر لديه الإرادة الصّادقة للوصول مع خريطة الطّريق إلى النّهاية التي التزم بها الرّئيس الأمريكيّ وأقرّها مجلس الأمن في قراره (١٤١٣)، وهو قرار إقامة دولة فلسطينيّة.

ومن المؤمّل أن يكونَ الجانب الإسرائيليّ صادقاً مع نفسه ومع الفلسطينيّين ومع الشّعب الإسرائيليّ، وأنْ يتّخذ القرارات التي من شأنها أنْ تجعل خريطة الطّريق قابلة للحياة وقابلة للتّنفيذ؛ عسى أنْ تطوّرَ إلى صيغة تُوصل إلى فضّ النّزاع بيْن الطّرفيْن.

ومهما يكن من أمر، فإنّنا ننظر إلى خريطة الطّريق ليس كأنّها نصوص جامدة، إذ إنّها حينذاك ستكون عاجزة تماماً عن تحقيق الهدف منها؛ وإنّما ننظر إليها بأنّها خطوط إرشاديّة يجب العمل على إغنائها وتصحيحها وتطويرها لتكونَ أكثرَ عمليّةً وأكثر فاعليّةً.

إنّ الدّولةَ التي يتطلّع إليها الفلسطينيّون والتي يعترف بحدودها المجتمع الدّوليّ بصورة غيْر مباشرة هي تلك التي تمثّلها حدود الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ وَفْقَ قرارات مجلس الأمن (٢٤٢)، و(٣٣٨)، و(١٣٩٧). وكلّ محاولة للتّغافل عن هذه الحقيقة لا يمكن أنْ تكون طريقاً للسّلام. كما أنّ خريطة الطّريق نفسها تعترف بالمبادرة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مفهوم الدّولة دون سيادة والدّولة دون حدود هو مفهوم إسرائيليّ غريب عن المفاهيم الدّوليّة والقانونيّة. إنّ مفهومَنا للدّولة المؤقّتة هو أنّها دوْلة ذات سيادة؛ لكنّ الخطوطَ النهائيّة لحدودها تتطلّب الاتّفاقَ على التّفاصيل. كما أنّ بعض الأمور السّياديّة تتطلب استحقاقات على الجانبيْن، وليس على جانبٍ واحد.

س٥: قضيّة اللاجئين تتعرّض حاليًّا لمخطّط إسرائيليّ بهدف تصفيتها. كيف يمكن للمفاوض الفلسطينيّ إعادة هذه القضيّة إلى قائمة الأولويّات في مفاوضات «خريطة الطّريق»؟

★ مشكلة اللاجئين هي أحد الأركان الرئيسيّة للقضيّة الفلسطينيّة. فمن دون حلّ عادل ومقبول لهذه المشكلة، سوف يستمرّ النّزاع إلى إشعار آخر؛ لأنّ القضيّة الفلسطينيّة هي في النّهاية قضيّة أرض وقضيّة شعب.

لقد حاولت إسرائيل على مدى السّنوات الخمسين الماضية

أنْ تتجاهل قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين، بل أنْ تعدّهم غيْر موجودين. وتحاول إسرائيل دائماً التّنصّل من مسؤوليّتها تجاه اللاجئين، سواء من حيث دوْرها في إجبارهم على اللّجوء أصلاً؛ أو من حيث عدمُ الاعتراف بحقّهم في العودة، أو حقّهم في ممتلكاتهم، أو التّعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

لقد وضع القرار (١٩٤) لعام ١٩٤٨ أساساً مقبولاً وعمليًا لحلّ مشكلة اللاجئين. فالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨ يُعطي الإنسان الحقّ في مغادرة وطنه وبيئته، ويُعطيه حقّ العوْدة مهما كانت الأسباب التي غادر بسببها. كما أنّ هذا القرار ينصّ في الفِقْرة (١١) على السّماح للاجئين بالعوْدة إلى بيوتهم وتعويض من لا يتمكّن من العودة. والقرار بهذا النّصّ واقعيّ وعمليّ، لأنّه ليس من المتوقّع أنْ يتمكّن جميع اللاجئين من العوْدة إلى بيوتهم.

إنّ الاعتراف بهذا الحقّ شيء أساسيّ من أجل البدء في بحث التّفاصيل، عدا أهمّيّته النّفسيّة والسّياسيّة التي تبعث الثّقة بيْن الأطراف. لكنّ بلورة الأمور في برنامج عمل إنّما تخضع لاعتبارات كثيرة لدى مختلِف الأطراف؛ ممّا يجعل من المستحيل أن يتدفّق ملايين اللاجئين الفلسطينيّين إلى بيوتهم، لأسباب اقتصاديّة وإنسانيّة وسياسيّة وعمليّة لا مجال لحصرها.

لقد اتّجهت إسرائيل في الآونة الأخيرة إلى إصدار عدد من القوانين ذات الطّابع العنصريّ، بما في ذلك الإصرار على ما يُسَمّى (يهوديّة الدّولة). وهذا يقوم على وهْم ويشكل انتهاكاً للحقوق الإنسانيّة؛ كما أنّه من النّاحية العمليّة سباحة ضدّ التّيّار ستجلب مزيداً من الضّحايا وعدم الاستقرار، ومزيداً من إضاعة الفرص على المِنطقة في محاولتها الخروج من دوّامة العنف والإنهاك والتّراجع السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ والإنسانيّ.

إنّ الجانب الفلسطينيّ يدرك هذه الحقائق؛ لكنّ المطلوبَ إعادةُ الخطاب الفلسطينيّ ليُصبحَ أكثر تناغماً مع لغة المجتمع الدّوليّ، خاصّة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالرّأي العام الغربيّ ومراكز صنع القرار في أوروبا وأمريكا ليس لديها صورة واضحة عن الجانب الإنسانيّ والجانب القانونيّ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيّين. حتّى المعلومات بحاجة إلى تجديد وإلى مراجعة وإلى تكثيف. وهذه مسألة لن يتمكّن الجانب الفلسطينيّ منفرداً من القيام بها. من هنا يأتي دوْر الجامعة العربيّة وضرورة الخروج عن نمطيّتها وعن تقاليدها وأعرافها في التّعامل مع الأحداث. المسألة بحاجة إلى فريق متخصّص من الخبراء والسّياسيّين، وإلى برامج عمل متجدّدة ترمي إلى جعل موْضوع اللاجئين والحلول العمليّة الممكنة متاحة للرّأي العام الدّوليّ ومراكز صنع القرار، بدلاً من الثّنائيّة التي تحاول إسرائيل ترويجها، وهي: إمّا يهوديّة الدّولة أو عوْدة اللاجئين؛ إمّا الحقّ الفلسطينيّ أو زوال إسرائيل؛ إمّا الاحتلال الإسرائيليّ أو الإرهاب. كلّ هذا يجب أن يتغيّر وأنْ يكون هنالك إرادة وآليّات للتّغيير، وليس مجرّد تصريحات وتمنّيات.

تعود قضيّة اللاجئين لتحتلّ مكانةً بارزة في خريطة الطّريق أو غيْرها من خطط السّلام حين ينجح الجانب الفلسطينيّ والعربيّ بتِبيان العَلاقة السّببيّة بيْن عدم الاستقرار في المِنطقة واستمرار أوْضاع اللاجئين على ما هي عليه، وحين ينجح في تبيانها للرّأي العام الغربيّ بكلّ موْسّساته الرّسميّة والأهليّة. إنّ العمليّة شاقّة ومُضنية؛ لكنّها ليست مستحيلة.

س٦: ما هي الدّروس المستفادة من تجربة مدريد، ابتداء من أُوسلو حتى كامب ديفيد (٢)، ليأخذها المفاوض الفلسطينيّ في اعتباره وهو يُقدم على تجربة «خريطة الطّريق»؟

★ دروس مدريد وأُوسلو كثيرة، ويستطيع أنْ يستطردَ المرء فيها في شتّى الاتّجاهات. لكن قبل ذلك لا بدّ من الاعتراف بأنّ الظّروف التّاريخيّة قد أفرزت «حالة» لمْ تكن متوقّعة على الإطلاق. ما هي دروس مدريد وأوسلو

الجوهريّة؟ بكلّ بساطة هي تعنّت الجانب الإسرائيليّ ومماطلة التّنفيذ من جهة، وبطء عمليّات الإصلاح الداخليّ في الجانب الفلسطينيّ من جهة أخرى. لكنّ الحالة التي نشأت نتيجةً لاغتيال رابين في البداية وتشرذم حزب العمل، فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فصعود اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكيّة، وبطء الفصائل الفلسطينيّة في استيعاب المتغيّر في العالم وما تستدعي من تغيير في أساليب العمل ولغة الخطاب السّياسيّ، ثمّ حرب أفغانستان والمسألة العراقيّة بكلّ ما تضمّنته من إخفاقات وعجز عن التّغيير واستيعاب مفردات العالم الجديدة: كلّ ذلك ولّد في ذهن اليمين الإسرائيليّ حالة جديدة من «رؤية الفرصة النّادرة» لتحقيق الأحلام القديمة والتّخلّي عن فكرة «التّعايش بيْن شعوب المنطقة». لذلك ظنّ اليمين الإسرائيليّ أنّه ما زال في عام ١٩٤٨، وعليه أنْ يُكملَ ما بدأه وأنْ يضربَ عُرْض الحائط بكلّ الاتّفاقات. وهكذا، من كان يتوقّع أنْ يأتي شارون إلى السُّلطة دون أن يكون هناك حزب معارض؟ وأنْ يختفي حزب العمل الذي نهض بالدّور الأوّل على المسرح الإسرائيليّ لمدّة ٥٠ عاماً؟ ظروف معقّدة، رافقها ضعف عربيّ وبطء في الإصلاح والتّغيير، خصوصاً على السّاحة الفلسطينيّة: كلّ ذلك في إطار من الدّعم الأمريكيّ غيْر المحدود لإسرائيل.

من جانب آخر، فإنّ استعداد الجانب العربيّ والجانب الفلسطينيّ في كثير من المفردات، مثل موْضوع اللّاجئين والقدس والمياه والحدود، كان ولا يزال غيْرَ كافٍ؛ فهو بحاجة إلى جهود مكّثفة من جانب الخبراء والفنّيّين السّياسيّين لوضع البدائل التي تجعل من الحلول المنشودة أمراً ممكناً. مثلاً، إنّ التنسيق العربيّ العربيّ في موضوع اللّاجئين كان ولا يزال ضعيفاً أو غائباً؛ كما أنّ التّنسيق العربيّ الفلسطينيّ جيّد في الكلّيّات والعموميّات، لكنّه ضعيف في التّفاصيل والجزئيّات.

أضف إلى ذلك أنّ إشراك منظّمات المجتمع المدنيّ لرصد المتغيّرات ومراقبة تنفيذ الالتزامات ثمّ تعميم النتائج على المستوى الدّوليّ كان وما زال غائباً. مدريد وأوسلو: كلّ منهما خدمت هدفها في حينه، ولا يمكن حذفها من التّاريخ؛ لكنْ يمكن البناء عليها. الإشكاليّة التاريخيّة المعقّدة هنا أنّ المسائل الكبرى تتطلّب عقولاً مبدعة، وساسة ديناميّين، واستشرافاً للمستقبل، وقدرة على الإصلاح والتّأقلم في الوقت المناسب؛ وهذا لا يحدث دائماً.

س٧: لا تزال إسرائيل تمارس عمليّات تهويد القدس، فضلاً عن إقامة الجدار الواقي لعزل المدينة المقدّسة عن محيطها العربيّ وتشجيع المتعصّبين اليهود على دخول الحرم القدسيّ الشّريف... إلخ. ما هو في تصوّر سموّكم أبعاد المخطّط الإسرائيليّ في هذا الشّأن؟ وكيف لنا تأمين الحقّ العربيّ في القدس في مواجهة واقع يهوديّ قائم؟ وهل تُفضّل سموّك عرض قضيّة القدس على التّحكيم الدّوليّ في حالة فشل أيّة تسويةٍ سلميّة؟

★ يبدو أنّ اليمين الإسرائيليّ غيْر مدرك لخطورة الإجراءات التي يتّخذها: سواء من حيث الإمعان في تهويد القدس، أو استفزاز المشاعر الدّينيّة والوطنيّة للفلسطينيّين من مسلمين ومسيحيّين، أو مشاعر المسلمين في العالم أجمع بالسّماح للمتعصّبين اليهود بدخول الحرم القدسيّ الشريف.

إنّ أبعاد المخطّط الإسرائيليّ في هذا الشّأن تسير باتّجاهيْن:

الاتّجاه الأوّل: أنْ تفرضَ إسرائيل حالة جديدة في الحرم القدسيّ، كما فعلت في الحرم الإبراهيميّ في الخليل. وهي تدرك أنّ الأقطار العربيّة والإسلاميّة في حالة تشتّت وخوْف ودفاع عن النّفس، بعد أنْ أفلحت الدّعاية

الصّهيونيّة واليمينيّة المتعصّبة في إلصاق تهمة الإرهاب والتّطرّف بالمسلمين والعرب والفلسطينيّين.

الاتّجاه الثّاني: أنْ تدفعَ الفلسطينيّين إلى اتّخاذ موقف مضادّ نتيجة للاستفزاز، حتّى تقومَ هي بترويج هذا الموْقف الفلسطينيّ على أنّه تطرّف دينيّ وتوجّه أصوليّ وامتداد للإرهاب الإسلاميّ، وغيْر ذلك من الصّفات التي نجحت الآلة الدّعائيّة الصّهيونيّة في إلصاقها بنا أمام المجتمع الأمريكيّ والأوروبيّ والدّوليّ.

هذا المخطّط يتطلّب عملاً فلسطينيًا وعربياً وإسلامياً عالي المستوى، قادراً على التّعامل مع العقل الغربيّ و على تبيان الحقائق من خلال شتّى الوسائل، بما في ذلك منظّمات المجتمع المدنيّ الإقليميّة والدّوليّة.

إنّ الحقّ العربيّ في القدس هو حقّ للمسلمين والمسيحيّين على حدّ سواء. ويجب الدّفاع عنه بقوّة. وهنالك الكثير من القرارات التي صدرت عن الأمم المتّحدة والتي تَعدّ القدس الشرقيّة جُزْءاً من الأراضي المحتلّة. من هنا، لا بُدّ من الرّجوع إلى الشرعيّة الدّوليّة، وتجديد العلاقات وتطويرها مع جميع المنظّمات والجمعيّات والمنابر التي تهتمّ بالتّراث الإنسانيّ الذي تمثّله القدس، والعمل وفْق برنامج واضح في هذا المضمار.

قضيّة القدس ليست جديدة على السّاحة الدّوليّة. فالقدس الشّرقيّة كانت جُزْءاً من الضّفّة الغربيّة حتى الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. وعليه، إذا أُريد للقدس أنْ تكونَ موضع تحكيم، فيجب أن يكونَ ذلك مستنداً إلى الخلفيّة القانونيّة المشار إليها.

إنّ إسرائيل هي قوّة احتلال في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة منذ عام ١٩٦٧. وقوّة الاحتلال لا يحقّ لها تغيير المعالم الديمُغرافيّة والجغرافيّة والاجتماعيّة للمناطق التي تحتلّها. فهي لا تتمتّع بالسّيادة - بالمفهوم القانونيّ - لكي تُجريَ مثل هذه التّغييرات.

وتبقى القدس إحدى العلامات الرّئيسيّة في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ والفلسطينيّ الإسرائيليّ. وقد تتطلّب فريقَ عمل خاصًا بها لإعطائها ما تستحقّ من جهد وفكر وإمكانات.

على كلّ حال، إذا كانت ثمّة رغبة مشتركة من الأطراف المعنيّة في عرض موضوع القدس على التّحكيم، فإنّ على تلك الأطراف أنْ تتّفقَ أولاً على قاعدة مشتركة من المعطيات، ثمّ تحدّد نقاط الخلاف التي تودّ طرحها على التّحكيم. وهذا يعني أنّ هنالك إرادة سياسيّة مشتركة لدى الجميع في الوصول إلى حلّ يمكن الاتّفاق عليه. وهو أمر يتطلّب تغييراً واضحاً في الموقف الإسرائيليّ.

كلمة أخيرة عن «القدس في الضّمير». ففي مقالة لي نُشرت في الحياة اللّندنيّة في ٢٠٠٣/٤/٢٢ بعنوان «السُّلطة المعنويّة للمقدّسات»، قلت: «إنّ بسط نفوذ السّلطة المعنويّة للمقدّسات هو مظلّة أمان للجميع، وليست لمصلحة فئة معيّنة.» وناديْت بوضع تشريع للمدن المقدّسة يكون من قواعده الأساسيّة: «تخصيص المقدّسات لما بُنيت له، ولمن بُنيت لهم، ولجْم الغضب وعنفوان القوّة أمام سلطان المقدّسات.»

س ٨: ما هي الخطوةُ الإيجابيّة التي يُمكنُ بها للدول العربيّة إقامة تكامل اقتصاديّ يُحقّقُ قوّةً عربيّةً ذاتيّة لمواجهة عَوْلمة الاقتصاد؟

★ الخطوة الأهمّ إنّما تكمن في تحويل الخطابِ القُطريّ للدّول العربيّة إلى خطابٍ إقليميّ عَبْر قُطريّ يُعنى بالأمن [الاقتصاديّ] والتّعاون، ويَنأى عن التّقوقع والانغلاق، ويؤمن بمبادئ الأمن الجماعيّ المرتكزة على «قوّة أقلّ الأقطار أمناً».

لا تُعْوزُنا اتّفاقات أو معاهدات أو شراكات أو بروتوكولات؛ وإنّما تنقصُنا الإرادة الجماعيّة والإدارة الحَصيفة للانتقال بإنساننا العربيّ من ثقافة البقاء - مجرّد البقاء - إلى ثقافة المشاركةِ والبناء.

لا أتحدّثُ هنا عن شعاراتٍ صمّاء؛ بل عن رسالة: رسالة «الانتماء والإنماء» التي حملها ويحملها منتدى الفكر العربيّ منذ تأسيسه عام ١٩٨١ في أعقاب قمة عمّان الاقتصاديّة.

كيف يُمكن لهذا الفكر أنْ يُساهمَ في ما نحن بصدده؟ قد تكمن الخطوةُ الأُولى في تعريف طبيعة القضايا والمشكلات التي توفّر أرضيّةً مشتركة بيْن الأقطار العربيّة في كلّ منطقةٍ جغرافيّة من الوطن العربيّ: شبه الجزيرة العربيّة؛ والمشرق والمغرب العربيّيْن؛ ووادي النّيل؛ والقرْن الإفريقيّ.

ولعلّنا بحاجة إلى «شراكة من أجْل التّنمية»؛ إلى أُسلوبٍ جديد في التّعاون يَستندُ إلى أفكار ومفاهيم مثل «إدارة الأقاليم»)بمعنى الدّول في إطار الإقليم الواحد)؛ إلى تبنّي «مطلق» على غرار المطلق فوق القُطريّ المتمثّل في الفحْم والصُّلب الذي تبنّته أوروبا الغربيّة بُعيْدَ الحرب العالميّة الثّانية، فأضحى المنطلقَ والنّواة للاتّحاد الأوروبيّ المهيب. وهل هنالك أفضلُ في حالتنا من العنقود الثّلاثيّ المكوّن من المياه والطّاقة والبيئة البشريّة؟ إنّ تداخُلَ النُّظم والمعارف هنا يؤدي تلقائيًا إلى مفهوم «الأقاليم الاقتصاديّة الطّبيعيّة» الذي طرحه روبرت سكالابينو بعد نهاية الحرب الباردة.

فالباب يجب أنْ يكونَ مفتوحاً على مصراعيْه بيْن أقطارنا للاعتماد المتبادَل والاستقلال المتكافِل، إنْ جاز التّعبير.

س٩: دَعوْتُم سموّكم إلى تلاحم الجهود العربيّة والخروج من حلقة الصّراعات بتناول القضايا العربيّة في إطار استراتيجيّة ورؤية خاصّة بنا كعرب، لأنّ ثنائيّة التّعامل بيْن الدّول العربيّة تفرض علينا التّفكير في وضعها في إطارها العربيّ. هل هذا يَعني أنّ التّجمّعات الإقليميّة في كلّ من المشرق العربيّ والمغرب العربيّ يُمكنُ أنْ تدفعَ خطوات التّكامل والتّعاون العربيّ؟

★ مرّة أخرى أؤكّد أهمّيّة التفكير عبْر القُطريّ وعَبْر الإقليميّ. فلنْ تُثمرَ الفرص الماثلة أمام التّجمّعات الإقليميّة في مشرقنا ومغربنا إلاّ بانفتاح تلك التّجمّعات على بعضها بعضاً.

أستذكرُ هنا، على سبيل المثال، إعلان الرّباط في التّاسع من أيّار/مايو ٢٠٠١ حوْل إنشاء مِنطقة تجارة حُرّة بيْن أربعة دول عربيّة: مصر، والمغرب، وتونس، والأردنّ. ألا يُعدّ ذلك – إنْ فُعّلَ بعزيمةٍ وإرادة – نقطةَ تحوّلٍ مهمّة في مجال التّعاون الإقليميّ، أو «الإقليمي الفرْعي» إنْ جاز التّعبير؟

إنّ التّجارة الحُرّة هي وسيلة وليست هدفاً بحدّ ذاتها. فالمكاسب الحقّة للتّجارة الحُرّة تتأتّى من تفعيل الاستثمار وتكثيفه جرّاء الانسياب الحُرّ للبضائع والخِدمات؛ يتبع ذلك تحرير انسياب عوامل الإنتاج: وهي: رأس المال والقوى العاملة.

أعود هنا إلى عُنقود (الطّاقة – المياه – البيئة الإنسانيّة) الذي ما فتئتُ منذ سنين وسنين أعدّهُ «مُطلقا» ومُنطَلقاً ملائماً لمأسسة التّعاون الإقليميّ عَبْر القطريّ للمجموعة العربيّة وجيرانها. إنّ الطّاقة والمياه والبيئة الإنسانيّة تشكّل مواردَ أساسيّة في وطننا العربيّ. وخلافاً لما يبدو لأوّل وهلة، فإنّ تبايُنَ توْزيع هذه الموارد بيْن الأقطار العربيّة يمثّل أساساً عمليًا للتّعاون الإقليميّ. فالتّكامُل لا معنى له إلاّ إذا تحقّق أصلاً بيْن منظوماتٍ تختلِف وتتباين خصائص وحداتها ومكوّناتها.

س١٠: تعدّدت الآراء في شأن إصلاح الجامعة العربيّة، بيْن استحداث ميثاق جديد لها وبين الاكتفاء بتعديله. ما رأي سموّكم في الخطوات الواجبة لتفعيل الجامعة؟

★ لعلَ خيْرَ مُنطلق لهذا الغرض هو المبادرة المصريّة لتطوير جامعة الدول العربيّة. وقد أعفاني الأُستاذ إبراهيم نافع من مؤونة تحليل هذه المبادرة وإبراز أهمَ نقاطها [الأهرام: ٢٨ تمّوز/يوليو ٢٠٠٣]. كما أعفاني الأُستاذ عمرو موسى من مهمّة مناقشة المشكلات والأزمات والتّحدّيات التي تواجهها الجامعة [مجلّة السياسة الدّوليّة: العدد ١٤٩: حزيران/يونيو ٢٠٠٢: ص ١١٤-١٢٠].

إنّ أبرزَ ما في هذه المبادرة شموليّتُها، وعرْضُ البدائل حيثما أمكن؛ إضافة إلى مقترحاتها العمليّة: إنشاء محكمة عدل عربيّة، وتشكيل برلمان عربيّ، وإنشاء مجلس أمن عربيّ، وإقامة منتدى للأمن القوميّ العربيّ، وتطوير جهاز الأمانة العامّة للجامعة وتدعيمه، وما إلى ذلك. فهي «مبادرة كبرى تجمع بيْن ما هو سياسيّ وما هو قانونيّ». كما أنّها تراكميّة؛ بمعنى أنّها نهلت من أفكار ومبادرات ومقترَحات سبق أنْ طُرحت على أعلى المستويات العربيّة.

وكان لمنتدى الفكر العربيّ، الذي أتشرّف برئاسته ورعايته، دوْرٌ بارز في هذه التّراكمات الفكريّة. يحضرُني هنا ندوة المنتدى في صنعاء عام ١٩٩٩ عن «حلّ النّزاعات العربيّة بالطّرق السّلميّة» (التي صدرت وقائعها عام ٢٠٠١)؛ وندوة الجزائر عام ٢٠٠٠ حول «النّظام العربيّ ... إلى أين؟» (نُشرت الوقائع عام ٢٠٠١)؛ وندوة الكويت ٢٠٠١ عن «آفاق التّعاون العربيّ بيْن الإقليميّة والعالميّة» (صدرت الوقائع عام ٢٠٠٢).

إنّ جامعة الدول العربيّة قويّة بقوّة أعضائها الفرديّة والجمعيّة، وضعيفة بضعف أولئك الأعضاء. فلا أملَ لتطوير الجامعة وتحديثها إلاّ إذا توافرت الإرادة الجماعيّة، مثلما حدث في حالات أخرى مماثلة؛ لعلّ أبرزَها منظّمات الاتّحاد الأوروبيّ.

لقد كُتب وقيل الكثير في سلبيّات العمل العربيّ المشترك، وفي عجز الجامعة ومؤسّساتها عن تحقيق الأهداف التي تأسّست من أجلها. لذلك، فإنّنا لسنا بحاجة إلى المزيد من الكتابة والتّحليل لمعرفة الظّروف والأسباب التي جعلت الدّول العربيّة تتردّد في الاعتماد على العمل الجماعيّ في شتّى المجالات. ما نحتاج إليه اليوم هو النّظرة الإيجابيّة لما تحقّق من إنجازات، ولما يواجه الدّول والشّعوب العربيّة من تحدّيات داخليّة وخارجيّة، وكيف يُمكن تطوير مؤسّسات العمل الجماعيّ وأسلوبه بما يساعد على التّضامن والتّقارب وتغلغل المصالح القطريّة والفرديّة في معيشة النّاس ووجدانهم.

حقّق العمل المشترك الكثير من الإنجازات الاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة، بالرّغم من الصّعوبات والعراقيل والأزمات التي واجهت الجامعة العربيّة والمؤسّسات العربيّة المشتركة خلال الأربعة عقود الماضية. يكفي أنْ نذكر، على سبيل المثال، نجاح مئات المشروعات الاقتصاديّة الثّنائيّة والجماعيّة في تحقيق أغراضها إلى حدّ كبير؛ ويكفي أنْ نشيرَ إلى استثمار زهاء ٤٠ بليون دولار في هذه المشروعات؛ ويكفي أنْ نعترفَ بما حقّقته الجامعة من دعم ومساندة سياسيّة ومساعدات فنّيّة واقتصاديّة للكثير من الأقطار العربيّة قبل استغلالها من الاستعمار الأجنبيّ وبعده: ابتداء من ليبيا عام ١٩٥٣ إلى الدّول التي استقلّت في مطلع السّبعينيّات من القرن الماضي. إنّ الحديث عن إيجابيّات العمل المشترك يمكن أنْ يطول؛ وهو يحتاج إلى الموضوعيّة والإنصاف. لذلك، أقترح القيام بدراسة شاملة منصفة تحدّد هذه الإيجابيّات وتعترف بما تحقّق من عمل عربيّ مشترك.

إنّ أوّل ما يحتاج إليه نجاح العمل العربيّ الجماعيّ هو تقوية الإيمان بضرورته وبفوائده، وزيادة الالتزام به وبشروط تحقيقه. فلا بدّ من بناء الثّقة بين أنظمة الحكم في الأقطار العربيّة حتى تتمكّنَ من الاعتماد على بعضها بعضاً في معالجة أمورها القُطْريّة والمشتركة، وفي التّعامل مع الكتل الاقتصاديّة والسّياسيّة في العالَم.

كذلك لا بدّ من بناء الجسور واشتباك المصالح بين الأفراد والمؤسّسات غير الحكوميّة عَبْر حدود الأقطار العربيّة.

وهذا شرط لا غنى عنه في نجاح مستقبل التّعاون العربيّ. كلّ هذا يحتاج إلى تسهيل العراقيل الأمنيّة والإداريّة بل إلى إزالتها.

وفوق هذا وذاك، لا بدّ من تغيير أسلوب العمل، وتحسين درجة الالتزام بما يُتّفق عليه من عمل، وتأجيل ما يحتاج إلى المزيد من الوقت والدّراسة والتّفاهم.

إنّ من أهمّ أسباب تعثّر العمل المشترك عدم تنفيذ ما يُتّفق عليه وعدم مناقشة ما يُختلف فيه. فلا بدّ من تغيير هذا الأسلوب القاتل لروح التّضامن والتّعاون بين الأقطار العربيّة.

لا بدّ منْ إعطاء المؤسّسات العربيّة المشتركة كلّ ما تحتاج إليه من تمويل وقدرات بشريّة من الذين يؤمنون بجدوى التّضامن ولهم من الكفاءات والخبرة ما يُمكنهم من بناء القدرة العربيّة.

ولا بدّ من تمكين القطاع الخاصّ والمجتمع الأهليّ من العمل والتّعاون عبر الأقطار العربيّة عن طريق تسهيل حركة النّاس وإقامتهم وعملهم في مِنطقة عربيّة مشتركة تجمع بين قُطريْن أو أكثر، مثل تجربة مجلس التّعاون الخليجيّ.

كذلك لا بدّ من العمل على تنسيق العَلاقات التّجاريّة بين الأقطار العربيّة من جهة، وبيْنها وبيْن مناطقَ تجاريّة حُرّة غير عربيّة مثل الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة وغيرهما.

س١١: إنّ إعلامَنا العربيّ قاصر في مخاطبة الرّأي العام العالَميّ. كيف نرقى بهذا الإعلام إلى مستوى منافسة وسائل الإعلام الأمريكيّة والصّهيونيّة؟ فمثلاً، حين ثار الرّأي العام الغربيّ ضدّ حرب العراق، لم يعرفْ إعلامُنا العربيّ كيف يستفيد من هذا الحدث بشكل كافٍ.

★ إبّانَ حرب العراق وجّهْتُ إلى الإعلام العربيّ رسالة شكرٍ وتقدير على بسالته وشجاعته، وحتّى على المخاطرات التي خاضها من أجل الارتقاء بالمهنة ومن أجل نقْل الحدث كما هو على الأرض بكلّ صدقٍ وأمانة [الحياة: ٢٠٠٣/٤/٨] . فقد لاحظ الجميع حينذاك – ربّما لأوّل مرّة – من الإرهاصات والمؤشّرات ما جعلنا نتفاءل بمستقبل الإعلام العربيّ، خصوصاً فيما يتعلّق بدوْره في مخاطبة الرّأي العام العالميّ.

إلاّ أنّ إعلامَنا يبقى قاصراً ومحدوداً، سواء داخل الوطن العربيّ وخارجه. حتّى المِهنيّة أو الحِرفيّة العالية تبقى نادرة في هذا الإعلام. أضفْ إلى ذلك أموراً أكثر جوهريّة: أعني الوقوع في حبائل الهوى وعدم الموضوعيّة والصّدقيّة. فالشّوْط ما زال أمامنا طويلاً حتّى نحقّقَ ولو نصف ما نصبو إليه.

لذلك، ناديتُ مراراً بتشكيل فيالقَ من الإعلاميّين الشّباب العرب الذين لا يهابون في الحقّ لومة لائم، والذين ينقلون الحدَث كما هو دون أيّ تحيّز أو هوى. فالإعلام النّاضج الصّادق لا يقلّ أهمّيّةً عن النّظام التّربويّ التّعليميّ. والإثنان يتغلغلان في أسّ أساسنا وفي صميم وجداننا.

من هنا، كان لي شرفُ إطلاق مبادرة شركاء في الإنسانيّة في عمّان مؤخّراً [٢٦-٢٠٠٣/٧/٢٧]. وهي مبادرة تشاركُني فيها المجموعة الأمريكيّة المسمّاة البحث عن أرضيّة مشترَكة للعمل على تحسين التّفاهم في العالَم وبناء عَلاقات إيجابيّة بيْن العالَم الإسلاميّ والولايات المتّحدة بروح إنسانيّة مشتركة. وتضمّ المبادرة شبكة من المؤسّسات الحكوميّة وغيْر الحكوميّة ومنظّمات عالميّة مهمّتها تسهيل الحوار بيْن العالَم الإسلاميّ والغرب، مع التّركيز على مؤسّسات التّربية والتّعليم، والمؤسّسات الإعلاميّة ونوافذها المختلِفة.

إنّ النّضجَ الثّقافيّ يقتضي إعلاماً راقياً ناضجاً. كما أنّ لا ثقافةَ مشارَكة أو ثقافةَ سلام من دون إعلام حيٍّ

كفء. ولن نستطيعَ أنْ نعيشَ مجتمع المعرفة وأنْ نواكبَه من دون إعلام رفيع المستوى يؤمن بأنَّ سقف الحرية هو المسؤوليّة ويحمل رسالة واضحة.

لعلّ في هجرة كفاءاتنا الإعلاميّة إلى الخارج بعضَ النَّفع والخيْر. فالاحتكاك بالإعلام العالميّ لا بدّ أنْ يفرضَ معاييرَ عالية وأنْ ينهضَ بإعلامنا. ولا طريقَ للأخذ بيد إعلامنا أفضل من هواء الحُرّيّة ومن الإعداد المبكّر لشبابنا وشاباتنا في هذا المجال، مثله مثل مجالات التّربية والتّعليم. كذلك لا مناصَ من التّمويل السّخيّ والإدارة الواعية لهذا التّمويل!

س١٢: اعتبرتم أنّ مشكلة المياه تُعدّ من التّحدّيات المستقبليّة للوطن العربيّ. ما هو تصوّر سموّكم لحلّ هذه المشكلة في مواجهة الأطماع الإسرائيليّة المعلن عنها من ناحية، ودول الجوار الجغرافيّ مثل تركيا من ناحية أخرى؟

★ كما قلتُ غيْرَ مرّةٍ، وكما تحدّثت في معرض إجابتي عن سؤاليْن سابقيْن، فإنّني أعدّ مشكلة المياه مُجرّد عنصر من عُنقود (المياه – الطّاقة – البيئة الإنسانيّة). ولا حلّ لهذه المشكلة الثّلاثيّة العناصر إلاّ ضمن الإطار عبْر القُطريّ وعبْر الإقليميّ. هكذا تقول الجغرافيا، وهكذا تقول الجيولوجيا، وهكذا تقول الجيواستراتيجيا. ولعلّ تجاربَ الأقاليم الأخرى في هذا المضمار تعظُنا وترشدنا إلى سَواء السّبيل: في شبه القارّة الهنديّة، وفي الصّين، وفي كندا، وغيرها.

ليست هذه أفكاراً تجريديّة، وإنّما يُمكن تجسيدُها في مقترحات عمليّة: كأن تشكّل هيئة عبْر قُطريّة عُليا – بمجلس «حكماء» وخبراء – لوضع التّصوّرات والحلول اللاّزمة، على غرار الإدارات المتمرّسة المجرّبة في أقاليم العالَم الأخرى. فلسنا بصدد إعادة اختراع العجلة؛ وإنّما المهمّ – مرّةً ثانية وثالثة ورابعة – الإرادة الجماعيّة.

والحقّ أنّ هذا التّفكير عبْر القُطريّ، بل فوق القُطريّ، هو جُزءٌ من ثقافة السّلام بمعناها الواسع العريض.

س١٣: بحكم رئاستكم للمجلس الأعلى للعلوم والتّكنولوجيا الذي أسّستموه منذ وقت مبكّر إدراكاً منكم أنّ التّكنولوجيا هي لغة العصر، ما هو تصوّركم لعمل عربيّ مشترَك في هذا المجال لمحاولة سدّ الفجوة الهائلة في التّقدّم التّكنولوجيّ بيْن إسرائيل والدّول العربيّة؟

★ لا شك أنّ العلم والتّكنولوجيا هما لغتا العصر؛ فلا تكنولوجيا دون علم، ولا علمَ دون تكنولوجيا. ولنْ يَزْدهرَ العلم والتّكنولوجيا إلاّ في تربة خصبة وبيئة ثقافيّة اجتماعيّة اقتصاديّة سياسيّة ملائمة. ولنْ نواكبَ التّقدّم المذهل في العلم والتّكنولوجيا إلاّ إذا وفّرنا لهما الدّعم السّخيّ في الموارد البشريّة والماليّة.

إنّ التّقدّم العلميّ والتّكنولوجيّ يتطلّب إرادة جماعيّة والتزاماً وطنياً وقومياً لتوفير فرق العمل اللاّزمة والكتل الحرجة التي لا بدّ منها إذا أردنا التّنافس دوْليًّا في المجالات المختارة. وهذه مقوّمات لا يُمكن أنْ تتحقّق على المستوى القطريّ. فمرّةً أخرى، لا حلّ أمامنا إلاّ بالعمل المشترَك عبْر القُطريّ وعبْر الإقليميّ: عربيّ عربيّ، وعربيّ إسلاميّ، وإسلاميّ إسلاميّ، وجنوب جنوب؛ إضافة إلى جنوب شمال.

لقد هدرْنا جهْدنا ووقتنا عبْر العُقود الطّوال في جُزئيّات وتشرذمات لا طائلَ تحتها. وأهملنا الصّورة الكبرى والطّموحات عبْر القُطْريّة، سواء أكانَ ذلك في المواصفات والمقاييس أم في سالعلم الكبير« أم في تأسيس فرق علميّة عربيّة في مختبرات العالم الكبرى. شتّتنا الجهد والمال على مشروعات ومنظّمات ومؤتمرات محدودة الفائدة، مركّزين – للأسف – على الاستعراض والشّكل دون الجوهر والمضمون.

إنّ الحلّ لإشكاليّة تخلّفنا العلميّ والتّكنولوجيّ إنّما يكمُن

في تحديد الأولويّات وحشد ما يلزم من مواردَ عَبْر قطريّة وعَبْر إقليميّة. لنفتح المجالَ الرّحب أمام شابّاتنا وشبابنا في العلم والتّكنولوجيا؛ لنمنحهم الحوافزَ المعنويّة والماديّة بلا حدود حتّى لا نُهجّرهم ونخسرهم. لنجدّد نظامنا التّربويّ التّعليميّ بشتّى مراحله: من الرّوضة حتّى ذُروة الدّراسات العُليا في جامعاتنا. لنبتعد عن الشّعارات وأصحاب الشّعارات، ولنحوّل أفكارنا التّجريديّة هذه إلى برامج عمل مدروسة مستندة إلى سياسة الخطوة خطوة والمرحلة مرحلة. لندرس تجاربنا على مدى نصف القرن الماضي، ولنستمدّ التّجارب والعِبَر من مشروعاتنا الفاشلة قبل النّاجحة.

لنتأمّل في ما كتبهُ مفكّرونا في هذا الصّدد: الدّكتور محمّد عبد السّلام رحمهُ الله، وأنطوان زحلان، وسائر علمائنا ومفكّرينا: ليس فقط في العالَم العربيّ والعالَم الإسلاميّ، وإنّما أيضاً في دول الجنوب، وحتّى في دول الشّمال. دعونا نبني على ما سبق، وأنْ لا نبدأ من نقطة الصّفر. ودعونا نكون جُزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعرفة، ولا أقول المعلومات!

س ١٤: لقد عرفت الحضارة الإسْلاميّة عصوراً من الازدهار وأثّرت في الحضارات الأخرى. ماذا حدث لهذه الحضارة التي بهرت الإنسانيّة بعمقها واستنارتها؟ ما هو تفسير ما أصاب هذه الحضارة العظيمة من جمود فكريّ وانغلاق وإغراق في الشّكل دون المضمون؟

★ إنّ قصّة الحضارة الإسْلاميّة من صعود وهبوط معروفة في خطوطها العريضة، وحتّى في تفصيلاتها الدّقيقة: كتب فيها بعمق واستفاضة الأقدمون والمحدثون. وهي مسألة طويلة عريضة عميقة أتركها للمؤرّخين بمختلِف تخصّصاتهم لإيفاء جوانبها المتباينة حقّها من الدّراسة والتّحليل والتّمحيص.

وإنْ هي إلاّ دوْرات تمرّ بها الحضارات؛ مع أنّ كلّ صعود تتخلّله بقعٌ سوداء، وكلّ هبوط تتخلّله نقاط مضيئة. فلا نعدم أنْ نجدَ أفراداً عظاماً حتى في أحلك الأوقات. وما زلنا نرفد الحضارة المعاصرة بإنجازات باهرة؛ إنّما على مستوى الأفراد وليس على مستوى الأمّة.

إنّ أيّ حضارة تسمو بسموّ أبنائها وتكبو بكبوتهم. وللجمود الفكريّ والانغلاق والإغراق في الشّكل دون المضمون أسبابُهُ الموْضوعيّة. فالمسألة ليس مسألة جينات، وإنّما هي مسألة ذهنيّات أو أنفس بالتّعبير القرآنيّ البليغ. ولا شكّ أنّ الكفاءات والطّاقات كامنة تحت السّطح، بانتظار الإرادة الجماعيّة والإدارة الحكيمة لتوجيهها وتحفيزها وإطلاقها.

لنأملْ أنّ ما اعترى حضارتنا إنّما هي عوامل مؤقّتة، ولو امتدّ بها الزّمان. ولنأمل أنّها ستزول بزوالِ مُسبّباتها وعللها. ونحن لسنا أوّل من عانى الذّبول والأفول: ﴿وتلكَ الأيّامُ نُداولُها بيْنَ النّاس﴾ [سورة آل عِمران (٣): الآية ١٤٠]. وهذه تجارب الأمَم لمن يعتبر: الإغريق واليابان والصّين وغيرها.

المهمّ أنّ الجمود لم يكن تاماً، والفرصة ما زالت مواتية أمامنا للبناء على كثير من الأسس الصّامدة والإرث المنير المستنير. وللحديث شؤون وشجون؛ وله صلة بإذْن الله.

س١٥: هل ما يشهده العالَم اليوم هو تطبيق لنظريّة صدام الحضارات؟ أم أنّ هذه المرحلة الصّعبة تُعدّ المخاض لميلاد نظام عالميّ جديد يتخطّى النّظام الأحاديّ الأمريكيّ في اتّجاه نظامٍ يتّسم بالعدالة والإنسانيّة؟

★ قد يكون «صدامَ جهالات» أو «صدام مصالح» أو حتّى «صدام تصوّرات»؛ لكنه قطعاً ليس «صدام حضارات». فنحن نعيش في عالم واحد أو حضارة واحدة بعشرة آلاف ثقافة، على حدّ تعبير الأُستاذ ميرشيا ماليتسا من جامعة البحر الأسود في بُخارست/رومانيا.

إنَ الإنسانيّة في حالة مخاض دائمة؛ لكنّ مخاضات اليوم متسارعة الإيقاع حقاً، والمتغيّرات كثيرة جداً بلغة الرّياضيّات. ولا نعرف كيف ستؤول الأمور في المستقبل المنظور؛ إلاّ أنّنا نستطيع أن نلجأ إلى منهجيّة «سيناريوهات ماذا لو». ومن الواضح أنّ هنالك سيناريوهات متشائمة، وأخرى متفائلة، وأخرى بيْن بيْن أي متشائلة!

وتبقى العدالة والإنسانيّة ضالّتنا المنشودة. وتبقى المعركة دائرة بيْن قوى الشرّ والطّغيان وقوى الخير والعدالة. المهمّ أنْ تنتقلَ شعلة الخير وأخلاقيّات التّضامن الإنسانيّ من جيل إلى آخر وأنْ تبقى في حالة إذكاء مستمرّ.

س١٦: إنّ إمكانات كوكب الأرض الحاليّة وثرواته تفوق آلاف المرّات احتياجات سكّانه من البشر. ومع ذلك يموت الآلاف يومياً من الجوع فوق هذا الكوكب المتخم بالثّروات. ما الذي يجب عمله لمحو هذا العار عن جبين الإنسانيّة؟

★ هذا عارٌ أزليّ، وأرجو أنْ لا يكونَ أبدياً! إنّ الأرقام والإحصاءات تتحدّث عن نفسها بنفسها. والمقصود هنا الفقرُ بكلّ أنواعه: الماديّ والوجدانيّ. وهو الغول الأكبر الذي يرتبطُ به الجوع والمرض والبطالة.

إنّ الحلّ لمحو هذا العار إنّما يكمُن في تمكين الفقراء؛ أي إعطائهم أسهماً في مؤسّساتنا، مثلهم مثل بقيّة المهمّشين في مجتمعاتنا. يحضرني الآن بنك غرامين في بنغلادش، ومؤسّسات كاتشي أبادي في باكستان. وهذا يعني الغيْريّة والإيثار؛ يعني الزّكاة؛ يعني السّياسة من أجل البشريّة (Anthropolitics) : يعني تسخير العلم والتّكنولوجيا (وعلى رأسها التّكنولوجيا الحيويّة) في خدمة البشر؛ يعني مكافحة تجارة الأسلحة وترسيخ ثقافة السّلام؛ يعني الإبداع والابتكار في محاربة البطالة: بطالة البدن وبطالة الروح؛ يعني الاستفادة من مجتمع المعرفة والإفادة من أذرع الأمم المتّحدة؛ يعني تفعيل منظّمات المجتمع الأهليّ (المدنيّ).

ليس ثمّة عصا سحريّة! المهمّ أنْ يبقى الإنسان محور كل السّياسات والسُّنن والقوانين. إنّه الإنسان! الإنسان! الإنسان! (دون شعارات ودون إنشاء)!

س ١٧: هل توافقون سموّكم على الرّأي القائل بحتميّة الانهيار الوشيك للحضارة الغربيّة؟

★ قرأت أرنولد توينبي بإمعان، وتدبّرت مليًا في دوْرات الحضارات الكبرى ما بيْن صعودٍ وأفول. كذلك اطّلعت على غيبُون وتأمّلاته العميقة في سقوط الإمبراطوريّة الرّومانيّة. فانتهيْتُ إلى أنّ الحضارات الكبرى لا تذوي بغتةً، وإنّما تضمحلّ خطوةً خطوة. ولا يمكنُ الحُكْمُ على مسبّبات هذا الاضمحلال آنيًا، لأنّ العوامل التي يُمكن أنْ تفتّ في عضد أيّ حضارة قد تمتدّ على أكثر من حياة إنسانيّة واحدة.

إنّ الحكم النّهائيّ على صعود أيّ حضارة أو أفولها إنّما هي مسألة للمؤرّخ الذي ينظر في هذه الأمور من عل، بعد أنْ يكونَ قد ألمّ بكلّ صفحاتِ حضارةٍ معيّنةٍ، لا بجُزئيّاتٍ متناثرةٍ هنا وهناك.

لقد تنامت التّنبّؤات بحتميّة الانهيار الوشيك للحضارة الغربيّة في أوقات الأزمات الكبرى للإنسانيّة، كما حدث قُبيْل الحربيْن العالميّتيْن وبُعيْدهما. وكان هذا انعكاساً لليأس والقهر اللّذيْن اعتريا الإنسانيّة آنذاك. لكنّ الحضارات الكبرى تتجدّد باستمرار، وهي لا تنهار إلاّ بتضافر عدد كبير من العوامل المرئيّة وغيْر المرئيّة. كلّ ما نستطيعُ أنْ نفعلَ حيال هذا الأمر أنْ نفكّرَ في «سيناريوهات ماذا لو».

وأيًا كان الأمر، فإنّني أؤمن بسيادة حضارةٍ واحدة في أيّ زمان ومكان بعشرة آلاف ثقافة ترفد تلك الحضارة وتُغنيها. فلا غنى للعالم عن أيٍّ من هذه الثّقافات؛ وسحق أيّ ثقافة أو محقُها يُفقرُ العالَم.

س ١٨: يرى بعضُ المفكّرين أنّ الحربَ العالميّةَ الثّالثة قد اندلعتْ بالفعل في العالَم الثّالث. ما رأي سُمُوّكم؟

★ هذا يُذكّرُني بعنوانكم العريض الملفت للنّظر: «الحرب العالميّة الثّالثة دائرةٌ حاليًا ضدّ شعوب العالم الثّالث»، الذي تصدّر لقاءكم مع جان زيغلر (Jean Ziegler)، «الكاتب والمفكر السّياسيّ السويسريّ، المدافع الأوّل عن قضايا الفقْر والجوع في العالم» [مجلّة السّياسة الدّوليّة: العدد ١٥١؛ كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٣؛ ص ١٠٤]. وهو عنوانٌ يتواترُ بصيغةٍ أو بأخرى منذ سنواتٍ طوال.

لكنّ المسمّيات تبقى في النّهاية مجرّد مسمّيات. المهمّ في الأمر أنْ نلاحظ أنّ الحروبَ انتشرت في السّنين الأخيرة بشكل لم يسبقْ له مثيل على ظهر اليابسة. فلا تخلو قارّة من الصّراعات والنّزاعات؛ ومعظم تلك متأجّجة داخلَ الدّول النّامية وبينها. والأسباب متعدّدة؛ إلاّ أنّ أهمّها إصرارُ «زعماء الحرْب» على إشعالها بذرائعَ شتّى. ففي الوقت الذي تعصف فيه النّزاعات بأرواح مئات الألوف من بني البشر وتُعرقل مسارات التّنمية والإنماء محلّيًا وإقليميًا وعالميًا، فإنّ هذه النّزاعات نفسَها تشكّل مصدر ثراء فاحش لفئاتٍ باعتْ ضمائرها للشّيطان. ومَعَ أنّ ظاهرةَ «زعماء الحرب» و«تجّار الحرب» ليست حديثةً أو طارئة، فإنّ هؤلاء في تزايُدٍ متسارع، وهم ينتشرون – أكثر ما ينتشرون – في إفريقيا وآسيا وإلى حدّ أقلّ في أمريكا اللاتينيّة.

المأساة الكبرى أنّ سلسلة الحروب هذه تشكّل تهديداً ليس فقط لشعوبِ العالَم النّامي، وإنّما أيضاً للتّوازنات الجيواستراتيجيّة الهشّة داخلَ الدّول النّامية وبيْن بعضها بعضاً. إن هذه التّوازنات عُرْضة للاختلال إزاءَ ضَرْبيْن من الحروب: الحرب الأهليّة، وهي حرب تتميّز باللاّعقلانيّة في وسائل إشعالها وكيفيّة انتشارها كالنّار في الهشيم، كما تتميّز بعنصر المفاجأة، أي تدنّي عنصر القُدرة على التّوقّع والتّنبّؤ؛ والحرب النّظاميّة، وهي الحرب التي يحكم مسارَها التّخطيط، ويُمكن تتبُّع مراحل تطوّرها إلى حدّ بعيد.

إن مكافحةَ الأخطار عبْر القُطريّة تستدعي إعادة تعريف مفهوم السّيادة. ولا يعني ذلك زوال الدّولة بأيّ حال من الأحوال؛ لكنّ المغالاة في التّركيز على السّيادة والحدود «الصُّلبة»، وهي ظواهرُ ملموسة في الدّول النّامية، لا تسمح بالتّعامُل مَعَ كثيرٍ من الأخطار القاتلة بمرونةٍ وحصافة.

ماذا نستطيع أنْ نفعلَ حيالَ اضْطراباتِنا ونزاعاتِنا وصراعاتِنا؟ الأهمّ هو: بناء البيْت الدّاخليّ؛ والتّركيز على الأمن الإنسانيّ، أو الأمن «النّاعم»، المتمثّل في صوْن كرامة الإنسان وفي تلبية احتياجاته وتطلّعاته؛ وتعزيز ثقافة المشاركة ومن ثمّ ثقافة السّلام: بالتّربية والتّعليم، والإعلام المستنير، وبرامج التّوْعية وتبادُل الخبرات.

ثقافة السّلام هذه أشمل وأعمّ من مجرّد غياب الحرب. وكما أنّ الرّادعَ الأمثل ضدّ النّزاعات والصّراعات بيْن الدّول والتّكتّلات هو السّلام العادل بيْنها، فإنّ الرّادعَ الأمثل ضدّ الخوْف الفرديّ والجماعيّ، وضدّ القلق والاضْطراب والزّعزعة وعدم الاستقرار داخل كلّ دولة، هو السّلام الاجتماعيّ القائم على المحاولة الجادّة والسّعي الحثيث لتحقيق العدالة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فقد طوّر البشر أسلحة للحرْب والفتْك والقتْل والعنْف يُمكن أنْ تمحق مظاهر الحياة على كوْكبنا مرّات ومرّات؛ إلاّ أنهم لم يُفلحوا بعد في تطوير أسلحة سناعمة« للسّلام بيْن الأُمم ولا للسّلام الاجتماعيّ داخلها.

ذلكم هو التّحدّي الأكبر أمامَنا حتّى لا تتدهورَ تلك الحروبُ المتفرّقة التي تعكّر صفْونا إلى «حرب عالميّةٍ ثالثة» لا تُبقي ولا تذر.

س١٩: كيف يمكن تفسير التناقض الغريب القائم بيْن الاتجاهيْن السّائديْن في عالَم اليوم: الاتّجاه إلى العالميّة والعوْلمة الذي يفترض شموليّة الفكر والرؤى وذوبان أيّ فوارق أو حدود؛ والاتّجاه إلى الذّاتيّة المطلقة والانغلاق داخل الخصوصيّة الثّقافيّة ورفض الآخر؟

★ لا يوجد تناقض. فالعوْلمة ليست مجرّد فكرة يُمكن قَبولها أو رَفضها؛ بلْ هي عمليّة أو سيرورة مستمرّة. وهي تعني المزيد من التّقارب والتّشبيك؛ كما تلغي الحدود سالصُّلبة» بيْن الدّول؛ وتُطلق حرّيّة الحركة للسّلع والمعلومات والنّاس. كذلك تَفرضُ علينا أنْ نُعيد النّظر في كثير من مفاهيمنا وأفكارنا وحتّى ثوابتنا. من ذلك: مفهوم السّيادة القُطريّة؛ ومفهوم الهُويّة التي أصبحت هُويّات؛ ومفهوم الانتماء الذي أصبح هو الآخر انتماءات.

قد يرى البعض أنّ العوْلمة امتداد تاريخيّ طبيعيّ للرّأسماليّة، وأنّ الإنسانَ الفرْد سيُسحقُ في هذا الإطار. من هنا، جاء تعبيري «العالميّة» [من «ربّ العالمين»]، الذي يُوحي بأهمّيّة الأخلاقيّات والقيم في النّظام العالميّ، وبتوجّه أساسيّ نحو مصالح النّاس ورفاهيّتهم يشمل الإنسانيّة وحقوق الإنسان سواء بسواء، متعدّياً حُدود القانون الإنسانيّ الحالي؛ كما يُوحي بأهمّيّة تعدّديّة الأطراف، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الأمم المتّحدة وغيرها من المؤسّسات الدّوليّة.

إنّ التّضامن الإنسانيّ يتطلّب التقاء شتّى الثّقافات في نطاق الحضارة الإنسانيّة الواحدة: تتفاعل من دون أنْ تتصادم، ويُغني بعضها بعضاً. فلا تُوجد أصلاً ثقافة منغلقة على نفسها بطبيعتها أو ميّالة نحو العنف. غير أنّ الثّقافات التي تشعر بأنّها مهدّدة قد تلجأ إلى الدّفاع عن نفسها حين تُوصد الأبواب في وجهها؛ مواجهة الإقصاء برفض مضادّ.

لذلك، ناديتُ ÷ مَعَ مَنْ نادى ÷ بأنّ العالَم المعوْلم يحتاج إلى أخلاقيّات عالميّة؛ أيّ إلى مصفوفة من القيم ونظام للسّلوكات الأخلاقيّة الرّوحيّة؛ إلى نموذج جديد للعَلاقات العالميّة يرتكز على عقد اجتماعيٍّ عالميٍّ «يُعظّم الجوامع ويحترم الفروق»؛ إلى جوامعَ عالميّة تستندُ إلى رأس المال الاجتماعيّ (Social capital) والأمن الإنسانيّ؛ إلى شَراكة إنسانيّة وجدانيّة عميقة. فجميع الشّعوب وجميع الثّقافات لديها ما تُساهم به في هذه الأخلاقيّات العالميّة التي تحترم حقوق الإنسان وكرامتهُ وأمنهُ؛ وترتكزُ على توجّه احتوائيّ، يضمّ حتى أكثر فئات البشر هشاشة وينصتُ إلى حتّى أكثر الأصوات خفوتاً، ويستندُ إلى الاحترام المتبادل والتّسامح والعدالة.

أهدافٌ كبيرة ومساعٍ نبيلة بحاجة إلى رؤى نافذة وسياسات بعيدة المدى. وهذا هو الجهاد الأكبر.

س ٢٠: هل حدّثتنا سموّك عن «برلمان الثّقافات» الذي شاركتَ أخيراً في إنشائه؟ ما هي مهمّته؟ وماذا سيكون دوْره؟ وهل سيكون للمرأة دوْر مهمّ في هذا البرلمان؟

★ إذا كان لي أنْ أعتزّ بصفةٍ لازمتني وتُلازمُني منذ سنين وسنين، فهي أنّي باني جسور بيْن مَنْ يمثّلون ثقافاتٍ وديانات مختلفة؛ مثلي في ذلك مثل المؤسّسات والمنظّمات والمبادرات التي كان لي شرفُ تأسيسها أو ترؤسها أو الانتماء إليها. مثال ذلك: منتدى الفكر العربيّ الذي أسّسته في عمّان عام ١٩٨١ والذي يهدف – فيما يهدف – إلى إذكاء الحوار الموْصول البنّاء بين العرب والعرب، وبين العرب والعالم؛ والمعهد الملكيّ للدّراسات الدّينيّة الذي أسّسته في عمّان أيضاً قبل تسع سنوات للتّقريب بيْن أتباع الدّيانات، وللتّوفيق بين شتّى المذاهب.

ولعلّ أكثرَ أداةٍ فاعليّةً لبناء جسور التّعاون بين أبناء الثّقافات والدّيانات هي **الحوار**. ذاك أنّ الحوار يساعد في

الكشف عن النظرات النمطيّة للآخرين وتصويب التصوّرات الخاطئة. كما أنّه يُنضج ويُعلّم التّسامح. لكنّ الأهمّ من هذا وذاك أنّه يشجّع أولئك الذين يعتنقون مبادئ أو آراء متضاربة على الإقرار بأنّ الحقيقة ليست حكراً على طرفٍ دون الآخر؛ بل إنّ الطّرفين كليهما يتقاسمان الحقيقة فيما بينهما، ولكلٍّ منهما رؤيا لا تكتمل دون الآخر.

ضمن هذا السّياق، شاركْتُ المرحوم يهُودي منُيُون (Yehudi Menuhin)، عازفَ الكمان والموسيقيّ الإنكليزيّ المشهور، في الدّعوة إلى إنشاء «برلمان للثقافات» في منتصف التّسعينيّات من القرْن الفائت.

وبعد لأيٍ وكفاح، تمكّنْتُ والأستاذ الدّكتور إحسان الدوغرمه جي، رئيس مؤسّسة حاجتيبه الجامعيّة/رئيس جامعة بلكِنْت في أنقرة ورئيس مجلس أمنائها، من إنشاء مؤسّسة الثقافات الدّوليّة في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٢. واتّفق على أنْ تكون تركيا، ومدينةُ اسطنبول بشكل خاصّ، مقرَّ هذه المؤسّسة؛ على أساس أنّ تركيا تمثّلُ نقطةَ التقاء بيْن الشّرق والغرب، ومفترقَ طرقٍ للثقافات، ومهْداً لحضاراتٍ عدّة على مدى التّاريخ.

كما استكملتْ شكليّاتُ إنشاء المؤسّسة على جميع المستويات في تركيا، بما في ذلك استحصالُ قرارٍ في هذا الشّأن من المديريّة العامّة للمؤسّسات التّابعة لمكتب رئيس الوزراء، ومرسومٍ من مجلس الوزراء.

تهدفُ هذه المؤسّسة إلى تعزيز الفهم والتّفاهم بيْن شتّى الثقافات في العالم، وتكثيف الحوار بيْن المفكّرين والمثقّفين. وتؤدّي وظائفها عن طريق **برلمان الثّقافات**.

يضمّ البرلمان – إلى جانب الجمعيّة العموميّة، التي تُعدّ الأعلى منزلةً من بيْن أدواته – لجنةً دائمة، وأخرى تنفيذيّة، وثالثة للعضويّة. وهذه الأخيرة تحدّد المرشّحين لعضويّة الجمعيّة العموميّة، وتُوصي بانتسابهم إليها. ويتمّ اختيار الأعضاء وَفْقَ اعتباراتٍ جغرافيّةٍ وثقافيّةٍ ودينيّة، إلى جانب العدالة العِرقيّة (الإثنيّة). ولنْ يكونَ هنالك أيّ تمييزٍ على أساس الجُنُوسة (Gender)؛ إذ ستنهضُ المرأة بدوْرها جنباً إلى جنب الرّجل.

س٢١: تُشيرون سموّكم بيْن الحين والآخر إلى الكرسيّ الشّاغر العربيّ والإسلاميّ بيْن الأمم. ولا شكّ أنّكم أمّة في رجل واحد؛ بمعنى أنّ عملكم الدّؤوب في مجالات عدّة يقوم بملء هذا الشّاغر، ولو جُزئياً. من بيْن أعمالكم الجليلة لفت نظري كتابُكم الصّغير حجماً العظيم فائدةً – بأسلوبه السّهل الممتنع – «أن تكون مسلماً»، الذي صدر حتّى الآن باللّغة الإيطاليّة (عام ٢٠٠١) وباللّغة الفرنسيّة (٢٠٠٢). هل نطمع بطبعة إنكليزيّة في وقت قريب؟

* كتابي أنْ تكونَ مُسلماً مكوّنٌ من بضعِ مقابلات مع الصّحافيّ الإيطاليّ، الفرنسيّ الأصل، آلن إلكان. وقد صيغ على شكل سؤال وجواب. وتناول بإيجاز غير مخلّ الأمور الجوهريّة عن الإسلام التي يجب أنْ يعرفها القارئ العاديّ غير المُسلم، خصوصاً في الغرب. ويبدو أنّ هذا الأسلوب تغلغل في وجدان القارئ الغربيّ، بدليل أنّ الطبعة الإيطاليّة تصدّرت قائمة أكثر الكتب مبيعاً في إيطاليا مدّة طويلة. ولعلّ التّوقيت كان موفّقاً، لأنّ حاجة الغرب كانت ملحّة لمعرفة المزيد عن الإسلام في وقت كثُر فيه الحديث عن «الأصوليّة» الإسْلاميّة وعن «الإرهاب»، خصوصاً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ومعَ أنّ كتابي هذا لا يُغني أبداً القارئ الجادّ عن العودة إلى المصادر والمراجع المعتمدة إذا أراد التّعمّق في الإسلام من كلّ جوانبه، إلاّ أنه شكّل – فيما يبدو – مدخلاً ملائماً للإسلام؛ عسى أنْ يكونَ قد ساهم في إزالة بعض مسبّبات سوء الفهم الذي يعتري هذا المجال.

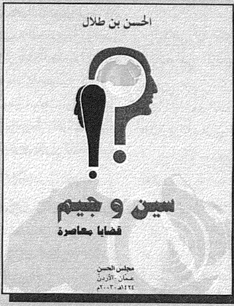
ويُسعدُني أنْ أقول إنّ الطبعة الإنكليزيّة للكتاب ستصدر في غضون الأشهر القليلة القادمة. وآمل أن يكون ذلك قبل نهاية هذا العام. وهي طبعة منقّحة وتحتوي على مادة إضافيّة جعلت الكتاب ضعفيْ حجم طبعته الإيطاليّة أو الفرنسيّة. □

صـــدر حديثـــاً

لسموّ الأمير الحسن بن طلال

سين وجيم

قضايـــا معـــاصرة



[وجّهت الكاتبةُ الصّحافيّة سوسن حسين، مستشارةُ تحرير مجلّة السّياسة الدّوليّة القاهريّة، الدّعوةَ إلى سموّ الأمير الحسن بن طلال - حفظَهُ اللهُ ورعاه - لأن يكونَ ضيفَ باب «لقاء العدد» في هذه المجلّةِ الفصليّةِ الشّهيرة. وقد لبّى سموّه الدّعوة وأجابَ باستفاضة عن ٢١ سؤالاً وُجّه إليه. ويحتوي هذا الكُتيّبُ على تلك الأسئلة وإجاباتِ سموّه عنها، كما نشرَتْها السّياسة الدّوليّة في عددها (١٥٤) الصّادر في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٣. وتشكّلُ إجاباتُ سموّه مُنطلقاً لنظرتِهِ العميقة وجانباً من فلسفتِهِ الجامعة إزاء بعض القضايا المعاصرة. من هنا جاء عنوانُ الكُتيّب].

عن ملاحظة النّاشر (مجلس الحسن)

الإسلام والغرب
مساهمة في بناء جدلية الاستيعاب والتجاوز *

د. كمال عبد اللطيف **

«حين نطرح على العالم العربي المفاضلة الرهيبة بين بقاء الإسلام والولاء للماضي من جهة وبين الانطلاق في طريق المستقبل والتجديد من جهة أخرى، فإننا نحصره في جدلية البؤس».

هشام جعيط

مدخل

لا جدال في صعوبة الإحاطة بالقضايا النظرية والتاريخية التي تطرحها إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب، خاصة عندما ينتقل فيها الخطاب من مستوى رصد الوقائع والمعطيات التاريخية إلى مستوى بناء النظر وإنجاز المقاربات التأويلية.

وهناك أمر آخر ساهم بدوره في صعوبة هذا الموضوع يتعلق بالكم الهائل من الكتابات التي تبلورت في هذا المجال، حيث أصبحنا أمام كثير من الأدبيات المؤسسة والمعززة لنماذج من التوصيفات المغلقة والأحكام الحدية المطلقة. وساعد ذلك على بروز إشكالات ومعارك نظرية عمقت وساهمت في تأجيج معارك تاريخية كنا نعتقد، من منظور محدد للعلاقة بين الغرب والإسلام، أن الزمن تجاوزها؛ فعادت تحت تأثير هذه الكتابات إلى واجهة الأحداث محتلةً صدارة التصورات الموجّهة للتفكير في الموضوع.

ويبدو لنا من جهة أخرى أن مسألة العلاقة بين الإسلام والغرب قد ازدادت صعوبة وتعقداً أيضاً في السنوات الأخيرة بحكم المعطيات السياسية والتاريخية التي عملت على إعادتها إلى واجهة الصراع في المستوى العالمي. نحن نشير هنا بالذات إلى القضايا التي يدور حولها الجدل في الآونة الأخيرة بعد الواقعة الكبرى التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية فيما أصبح يعرف بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وتداعياتها الحاصلة والمتواصلة الحصول في العالم.

ومن أجل المساهمة في تقليص حدة الصعوبات والعوائق المذكورة، والبرهنة في الآن نفسه على وجود تصورات لا علاقة بينها وبين التوصيفات التي ذكرناها، نقدم في هذه الورقة محاولة تعنى بموضوع علاقة الإسلام بالغرب كما تبلور في الفكر المغاربي المعاصر. فقد قدمت الثقافة المغاربية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي جهداً نظرياً نقدياً متميزاً في باب إعادة بناء موضوع العلاقة المذكورة.

ويبدو لنا في هذا السياق أن المقاربات الجزئية المعتمدة على معطيات نصية أو تاريخية محددة يمكن أن تساهم

* محاضرة ألقيت في جامعة كيمبردج: ١٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٣

** أستاذ التعليم العالي، شعبة الفلسفة / كلية الآداب: جامعة محمد الخامس: الرباط – المملكة المغربية.

بصورة أفضل في تطوير النظر إلى موضوعنا بما يسمح بتجنب المعالجات العامة، التي لا تعتمد في الأغلب الأعم على المعطيات العينية التي تسند فهمها للموضوع، بل تكتفي باستعادة المعاد من التوصيفات والأحكام القبلية العامة.

نتوقف في هذه الورقة أمام وجهة في الفكر لا يتم الالتفات إليها عادة عند التفكير في علاقة الإسلام بالغرب. فقد تواترت في الكتابات السائدة في الموضوع المعالجة القطعية التي تنطلق من وضع زاوية النظر السلفية أمام زوايا النظر المتغربة بصورة تقليدية، وذلك دون فحص ومراجعة لمختلف الاجتهادات والمواقف الفكرية التي حاولت وتحاول بناء موضوع العلاقة بين الإسلام والغرب من منظور تاريخي مختلف عن المنظورين السابقين، منظور دينامي منفتح على أسئلة مركبة ووقائع مركبة ومعقدة، ومتجه لترتيب معطيات العلاقة القائمة والممكنة بصورة نقدية وشاملة.

إننا نتجه في هذا العمل للتفكير في النصوص التي أنتجها كل من عبدالله العروي وهشام جعيط ومحمد أركون ثم محمد عابد الجابري، وهم من أعلام الفكر العربي في المغرب العربي الكبير، وذلك لإبراز القيم والتصورات النظرية التي بلورت أعمالهم في موضوع العلاقة الملتبسة والمعقدة بين الإسلام عقيدة وتاريخاً وبين الغرب ثقافة وتاريخاً.

وسنستعين في تركيب مفاصل هذه الورقة ومحاورها بمجموعة من المفاهيم التي نعمل على بنائها بما يسعف بتركيب وإنجاز تصور يقدم النظر في موضوعنا، عسى أن تمكننا هذه المحاولة من تجاوز التنميطات القبلية الجاهزة، التي أصبحت تؤشر كما قلنا على تشكل عائق جديد من عوائق التفكير المطور للنظر في موضوعنا وفي أسئلته الراهنة.

قد يثير الاهتمام بموضوع العلاقة بين الإسلام والغرب في أعمال المفكرين الذين ذكرناهم استغراب البعض بحكم أن نصوصهم تتضمن انحيازاً نظرياً وتاريخياً لمكاسب الفكر المعاصر، وأن مواقفهم التاريخية والنظرية من قضايا الصراع القائمة بيننا وبين الغرب تحتمل أكثر من قراءة. لكننا نرى خلاف ذلك، ونعتقد أنه يجب العناية أكثر بالاختيارات الفكرية التي بلورت أعمالهم، لأنها تقدم تصورات ومواقف مفيدة في مجال تجاوز التحليلات المقيدة بهواجس سياسية ظرفية، وهو الأمر الذي يسمح في أبسط الأحوال بتنويع زوايا النظر من أجل فرز نظري أكثر موضوعية، وأقرب إلى ممكنات التاريخ في تنوعها واختلافها، وحتى لا تظل وجهات نظر بعينها مهيمنة على المواقف السائدة في هذا الباب.

وما شجعنا على المضي في هذا العمل هو بالذات الإسهام الفكري لهؤلاء الباحثين الذي يندرج في كثير من جوانبه ضمن إشكالية الإسلام والغرب، التي تجد إطارها المناسب في سؤال البحث في كيفيات إشكالية تجاوز التأخر التاريخي في العالم الإسلامي، مع تركيز واضح ومكبّر على الفضاء العربي ضمن المحيط الإسلامي. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن التصورات التي بنت أعمالهم في أثناء تفكيرهم في الإشكالية المذكورة تجاوزت في نظرنا المتداول من الأفكار في هذا المجال، وعبرت عن إرادة معرفية تاريخية متجهة لتركيب تعقل وفهم أكثر تاريخية، وهو الأمر الذي ترتبت عنه معطيات نظرية يمكن أن تكون ناجعة، خاصة عندما تتوافر إمكانية استثمار نتائجها وأبعادها في المدى المتوسط والبعيد، وعلى أوسع نطاق ممكن.

هنالك أمر آخر لا بد من توضيحه في موضوع عينة النصوص المقروءة والمبحوثة في عملنا هذا، يتعلق بالجامع النظري التاريخي الذي يجمعها. إنها تندرج في مجموعها ضمن خانة الفكر المغاربي التاريخي والنقدي. صحيح أن اختلافات كثيرة قائمة بين منتجيها، سواء في مجال الاهتمام الفكري المباشر أو في أشكال المقاربة والمعالجة التي يتبعونها لحظة إنجازهم لمشروعاتهم الفكرية؛ إلا أن الجامع الذي ذكرنا يضع أعمالهم في إطار واحد متكامل، حيث تساهم مجتمعة في تعزيز جبهة الفكر

النقدي في الثقافة المغاربية والفكر العربي المعاصر.

وإذا كنا نسلم بأن المشروع الفكري الذي يوحد أعمال هؤلاء المفكرين يندرج ضمن إطار التفكير في كيفيات تحديث المغرب ضمن فضاء جغرافي تاريخي أشمل، فضاء العالم العربي الإسلامي، فإن ما يترتب عن ذلك أن تفكيرهم في علاقة الإسلام بالغرب يطرح؛ ضمن سياق الإشكال المذكور، إشكال المساهمة في غرس قيم الحداثة الشاملة في الثقافة والمجتمع من أجل تحقيق النهضة العربية وتجاوز مختلف مظاهر التأخر التاريخي السائدة.

إن التفكير في سؤال علاقة الغرب بالإسلام لا يتم في أعمالهم بصورة أكاديمية خالصة، وهو ليس تفكيراً موضوعياً محايداً؛ إذ يصعب تماماً في تصورنا التفكير في هذا الموضوع خارج إطار الملابسات التاريخية والسياسية التي ساهمت في بلورة ملامحه العامة، وهي ملابسات مقرونة، كما نعرف، بمظاهر الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية.

صحيح إن هشام جعيط يخصص مصنفاً مهماً ن مصنفاته للتفكير في العلاقة بين أوروبا والإسلام (١٩٧٨) . وصحيح أيضا أن العروي يرى في أول مصنفاته الأيديولوجيا العربية المعاصرة (١٩٦٧)استحالة التفكير في واقع العالم العربي دون التفكير في الآخر، المحدد في النموذج الحضاري الغربي، وذلك في أثناء فحصه لمرجعيات ممثلي الثقافة العربية فيما يسمى عصر النهضة العربية، حيث نقف في تحليلاته على نماذج من المثقفين الذين يشتركون جميعاً في مواجهة الآخر المشخّص في الغرب الأوروبي. يتعلق الأمر بالشيخ (محمد عبده) والسياسي (لطفي السيد) وداعية التقنية (سلامة موسى). إلا أن هذه الأعمال كانت تندرج ضمن أفق في البحث أشمل يتمركز، كما قلنا، في بحث كيفية تجاوز التأخر التاريخي العربي وبناء مشروع الحداثة العربية.

وإذ يتخذ التفكير في علاقة الإسلام بالغرب أهمية في أعمال محمد أركون ومحمد عابد الجابري، فإن مظهراً آخر يتجلى في التوجه النقدي الذي عنون به كل منهما مشروعه في البحث الفكري العام. فقد أطلق أركون على مشروعه نقد العقل الإسلامي، وعنون الجابري مشروعه نقد العقل العربي. ونحن نرى، من خلال معاينتنا المتواصلة لمشروعيهما في كثير من تجلياتهما النصية، أن إسهامهما النظري في العمق واحد. إنه مشروع نقد الذاكرة التراثية بمختلف حمولتها النظرية، ومشروع نقد آليات عملها المنهجية، الموصولة بتاريخ تطور المعرفة والعلم كما حصلا في تاريخنا الوسيط، الراسخة في قطاعات المعرفة المختلفة، وإلى يومنا هذا.

وما يجمع المشاريع الفكرية الأربعة، كما قلنا آنفاً، هو التفكير في العوامل المساعدة على تحقيق النهضة العربية، أي تحقيق ما يتيح للعالم العربي الإسلامي إمكانية استيعاب مختلف مظاهر الحداثة التي تشكل الملمح الأبرز في الأزمنة المعاصرة. وقد تأسست هذه المظاهر ضمن سياق تاريخي مغاير، سياق تاريخي لعب فيه الغرب الأوروبي دور الفاعل المؤسس ضمن إطار معطيات تاريخية محددة حيث شكلت وتشكل مختلف مظاهر التقدم السائدة في العالم اليوم محصلة تاريخية لجهوده الإرادية الواعية المحكومة، في الوقت نفسه، بمنطق التاريخ.

الفكر النقدي المغاربي
في بناء جدلية الاستيعاب والتجاوز

تحضر إذاً في نصوص المفكرين الذين رجعنا إلى أعمالهم إشكالية الإسلام والغرب ضمن إشكالية أكبر وأوسع، هي إشكالية التفكير في سبل تجاوز التأخر التاريخي في المغرب وفي العالم العربي الإسلامي. لكنها لا تتأسس برفض مسبق لتاريخ مكبّل بقيود عتيقة كما أنها لا تتأسس بإعلان مشروع في التبعية الناسخة والمقلدة. إن التفكير المنجز في هذه الأعمال لا علاقة له

بلغة البيانات السياسية الجازمة. إنه مشروع يعي صعوبة المجال المفكر فيه وتعقده، ويعي، في الوقت نفسه، تداخل مستوياته وتشابكها. ولهذا السبب تنشأ في أعمالهم معطيات نظرية مركبة ومتناقضة بهدف الإحاطة التاريخية بالموضوع، محاولة بناء التصورات التي تتوخى المساهمة في توسيع دائرة الضوء في مجاهله بالصورة التي تمكننا من تملكه المعرفي بأقصى ما يمكن من تقليص حدة العناصر الذاتية، التي تغلب في العادة على طرائق مقاربتنا له.

تسمح لنا العناية بنصوصهم في هذا الموضوع بتجاوز المواقف الحدية المتخندقة، مواقف الرفض والقبول، حيث نواجه تركيباً نظرياً مؤسَساً انطلاقاً من أبحاث نظرية وتاريخية جديدة. إضافة إلى ذلك، تساهم الشحنة النقدية المرتبطة بأبحاثهم بإضفاء سمات محددة على نصوصهم، وذلك رغم الاختلافات الكثيرة الموجودة بين هذه النصوص، والتي تجعل العروي، مثلاً، أكثر حسماً من هشام جعيط، وتجعل الجابري أميل إلى بلورة منزع توفيقي من محمد أركون، موقف مطابق في تصور صاحبه لمقتضيات الشرط التاريخي المصاحب لعملية الفهم. لكن كل هذه الاختلافات لا تؤثر في نظرنا على مستوى الجهد الذي يبذله كل منهم ضمن مجال اهتمامه وأبحاثه الخاصة.

استندت الجهود الفكرية المعتمدة منطلقاً للبحث والتفكير في هذه الورقة إلى معطيات تاريخية نظرية منهجية متعددة. كما استندت إلى منظور تاريخي فكري محدد، وعملت على بلورة جهد في الحوار التاريخي بين الذات في تحولاتها القائمة، وبين الآخر والآخرين في جدلية حضورهم ووعيهم التاريخي المركب والمتناقض. وقد ترتب عن كل ذلك مقاربات عملت على تفكيك جملة من الكتابات المفتقرة للفكر والروح والتاريخ. لهذا تعمل نصوصهم في نظرنا على تركيب تصورات أكثر تاريخية في موضوع علاقة الإسلام بالغرب. وهي تتميز بكونها لا تبتغي فصل المقال في الإشكالية المطروحة، قدر ما تتوخى بناء وإعادة بناء تصور أكثر دينامية لطبيعة العلاقة بينهما، تصور يُمكّن من تركيب مواقف نقدية خلاقة تروم بناء ما أطلقنا عليه جدلية الاستيعاب والتجاوز، وقد تسمح بالمساهمة في تقليص درجة الخلاف الذي توحي به التسميات عندما توضع متقابلة في سياق شروط تاريخية محددة.

وإذا كنا نقر بوجود صعوبة في إنجاز تقديم عام ومفصل لأعمال كل منهم في موضوع علاقة الإسلام بالغرب، فقد لجأنا إلى طريقة أخرى في بناء مواقفهم وتصوراتهم وتقديمها. يتعلق الأمر بالعودة إلى نصوصهم من خلال ثلاثة محاور كبرى، بدا لنا ونحن ننشئها أنها يمكن أن تساعدنا في الإمساك بالمفاتيح الكبرى لأعمالهم، كما بدا لنا أنها أقرب إلى روح المجهود الفكري المبذول في مؤلفاتهم.

نستعمل في هذه الورقة مفهوم التوتر التاريخي الموضوعي، كما نستعمل مفهوم التمثل النقدي والتاريخي للحاضر المركب، وكذا مفهوم التجاوز النقدي الخلاق، وكلها مفاهيم مركبة نؤسسها ونسندها بتصورات مستمدة من المعالجات والمعطيات النظرية التي بلورتها جهود الباحثين الذين ذكرنا أسماءهم، وذلك بهدف تأسيس التصورات القاعدية لجدلية الاستيعاب والتجاوز، التي يتجه البحث لتركيبها اعتماداً على معطيات نصية محددة. ونعتقد أننا بهذه الطريقة قد نساهم في العمل على تخطي التقابلات الميكانيكية السهلة التي اعتدنا الركون إليها لحظة التفكير في الزوج المفهومي: إسلام غرب.

١- التوتر التاريخي الموضوعي

نستند في بناء دلالة هذا المحور ونحن نفكر في إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب في مصنفات الفكر المغاربي المعاصر إلى أعمال كل من هشام جعيط وعبدالله العروي بالدرجة الأولى، حيث يبرز الطابع السيكولوجي والميتافيزيقي لمفهوم التوتر التاريخي في أعمال هشام جعيط، مقابل الطابع التاريخي والاجتماعي للمفهوم

نفسه في كتابات عبدالله العروي.

لقد بدا لنا التوتر في أعمالهما في صورة حالة نفسية تاريخية مركبة. إنه تعبير عن درجة من درجات فهم المفكرين لمآل التاريخ العربي خلال القرنين الماضيين، حيث يقران معاً بواقع التأخر التاريخي العربي الإسلامي، ويقران في الآن عينه بأهمية المنجزات والمكاسب التي تحققت في التاريخ الغربي الحديث والمعاصر. لكن العروي، بحس المؤرخ الملتزم بمبادئ الفكر التاريخي (النزعة التاريخانية)، يرى أن إمكانية الخلاص والتجاوز ممكنة، بل إنه يرى في المثقف والسياسي الإطارين القادرين على تحقيق ما يهيئ السبل لتدارك أفعال التأخر التاريخي الشامل ونتائجه. أما هشام جعيط فإنه قد يقبل كثيراً من مقدمات العروي وكيفيات تصوره لتجاوز حالة التأخر التاريخي في المغرب وفي العالم العربي والعالم الإسلامي، إلا أنه لا يستكين كلية لتصور الممكن التاريخي المفترض والمتصور في قالب نظري مجرد. فحال التأخر التاريخي الشامل في المجتمعات العربية الإسلامية كما فهمها لا يمكن أن تستوعبها صيغ الحلول المفترضة والمتصورة في كتابات العروي انطلاقاً من اختيارات فكرية سياسية محددة. لهذا السبب تمتلئ نصوصه ببعض التصورات والصيغ القولية التي يمتزج فيها السيكولوجي بالميتافيزيقي. وهذا الأمر يعني، أولاً وقبل كل شيء، أننا أمام محاولة في تشخيص أعمق للوجدان التاريخي لأمة عصف بها الزمان ضمن دائرة صيرورة تاريخية معقدة لدرجة أنه لم يعد ممكناً في نظره الادعاء أنها تخضع لنظام محدد في التاريخ وبصورة مغلقة.

وبحكم أن العروي يغلب في تحليله للفكر وللمجتمع العربي آليات الفهم والتعقل الموضوعية التاريخية والسياسية المتجهة لمقاومة أحوال التأخر التاريخي ومظاهره، فإنه ينظر إلى الإسلام بطريقة وضعية، ولا يريد أن يتخلى عن التفكير فيه وفي نوعية حضوره الرمزي والتاريخي خارج دائرة الموقف من الحضور الديني كما تمفصل في التاريخ العام لإنسانية أنتجت مقدسها بأنماط مختلفة، وعملت على ترتيب نوعيات حضوره في واقعها بصيغ مختلفة ومتنوعة. إن سقف نظره دائماً هو العياني التاريخي، الذي حدد وما فتئ يحدد مصير التصورات الدينية في علاقاتها بأشكال الحياة العقلية والوجدانية الأخرى التي مارسها ويمارسها البشر في التاريخ.

أما نظرته للغرب وللمشروع التاريخي الغربي فقد تشكلت بآليات التفكير التاريخي نفسها، حيث عمل في مصنفاته على إنتاج خطاب دفاعي عن الحداثة والتحديث، خطاب يدعو العرب إلى التعلم من مكاسب الفكر الغربي المعاصر. إنه لا يخلط بين المستويات ولا ينظر إلى منجزات التاريخ المعاصر باعتبارها ملكاً خاصاً بالغرب الأوروبي، رغم أن هذا الأخير يعد هو صاحب المبادرة التاريخية الحضارية في القرون الثلاثة الماضية. إنه يعي جيداً، وذلك بحكم تكوينه التاريخي، أن العداء الحاصل بيننا وبين الغرب تتحكم فيه مصالحنا المتناقضة. لكنه يعي في الوقت نفسه أن معركتنا السياسية مع الغرب لا ينبغي أن تجعلنا نغفل أهمية المشروع الحضاري الغربي في كليته وشموليته، وفي المنجزات المادية والرمزية التي تشكلت وما فتئت تتشكل في إطاره بمختلف ايجابياتها وسلبياتها.

فلا يمكن أن نواجه الغرب في صراعات المصالح القائمة بيننا وبينه في الحاضر والماضي، ونغفل ضرورة استيعاب مكاسبه التاريخية وعلى جميع الأصعدة والمستويات. إنه يعتقد أن هذا الاستيعاب يتيح لنا انخراطا أفضل في العالم وفي التاريخ.

لا يتصور العروي إمكانية تجاوز مظاهر التأخر في فكرنا وواقعنا دون تواصل قوي مع الآخر، مثلما أنه لم يعد بإمكاننا أن نفكر منذ القرن ١٩ في ذاتنا وفي العالم خارج نظام القيم العالمية في مجالات المعرفة والعلم كما تولدت في القرون الثلاثة الماضية.

إن هذا الأمر يدفع العروي لإعلان ضرورة القيام بقطيعة

كلية مع نظام في الفكر ونظام في الوجود غريب عن روح الأزمنة الحديثة، نظام يندرج في ثقافة ما قبل الحداثة (الثقافة الإسلامية التقليدية).

ليست الذات في كتابات العروي هوية دائرية مغلقة ومكتملة. فالذات العربية التاريخية مفتوحة على أزمنة لا حصر لها، وهي اليوم مفتوحة في معارك أزمنتها الجديدة المتمثلة في مظاهر تأخرها المتجذرة وعوائق نهضتها المحاصرة، ومعاركها مع الآخر والآخرين في أوروبا وخارج أوروبا. أمام هذه العوائق والقيود والمعارك، تقف الذات لتواجه مصيرها، وتعيد تركيب ذاتها بأشكال وصور متعددة، والإسلام باعتباره مكوناً مركزياً من مكونات تشكل الذات لا يمكن أن يفهم خارج هذا التصور. ولهذا السبب يعتبر العروي أن الذات لن تتمكن من إنجاز مشروعها في القطيعة والتجاوز والإبداع دون اتخاذ مواقف واضحة من التراث والتاريخ واللغة، مواقف تستند إلى أوليات الفكر التاريخي ومقدمات التاريخانية، للتمكن من بلوغ عتبة الحداثة بإعادة تأسيسها وإبداعها في ضوء معطيات ومكاسب الحضارة السائدة، مكاسب الفكر والتاريخ المعاصرين.

لا يعني هذا أن العروي مجرد مثقف متغرب وتغريبي رغم أنه لا يتحرج من مثل هذا النعت ومرادفاته. وقد بلغ به الأمر في هذا الباب درجة قبول أن ينعت مرحليا بالمثقف التابع. إنه في نظرنا يتجاوز نمطية الدعوة التغريبية كما تبلورت في الأدبيات السياسية العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ليتجه صوب مجال التأصيل الفكري، أي صوب مجال إبداع آخر الذات. هذا الآخر الذي لم يعد آخراً مطلقاً، بل إنه أصبح بفعل عوامل التاريخ عنصراً قائماً في الذات، رغم نكراننا وتنكرنا له وعدم اعترافنا بالتحولات التي اعترت وما فتئت تعتري ذاتنا في التاريخ.

يتراوح وضوح الصورة والتصور في أعمال جعيط في معالجته لموضوعنا بين عتبتين اثنتين: عتبة الاختيار النظري السياسي التاريخي، وعتبة التأمل المفتوح على مجال التفكير الذي يروم الإمساك بالموضوعات المفكر فيها، في عمقها الجامع بين التاريخي وما يتجاوزه. لهذا السبب ينظر إلى الإسلام بعين وضعية وتاريخية، حيث يلتقي مع العروي في بعض مستويات الفهم والتحليل، لكنه يفكر فيه أحياناً بلغة المتصوفة وشطحاتهم. وقد يرى البعض في المعطى النصي المتضمن في بعض أعماله نوعاً من التناقض، لكننا نرى أنه يعكس، أولاً وقبل كل شيء، لحظة تمزق وقلق، وهو يعكس أيضاً محاولة جزئية وعميقة للإمساك بحقيقة الإسلام في تركيبها المعقد والمتشابك.

ينتقد جعيط التصور السلفي للتاريخ، ويرفض المنظور الغوغائي لحركات الإسلام السياسي "والصحوة الإسلامية"، لكنه يحفظ للإسلام وللذاكرة الإسلامية امتياز التعبير العميق عن جوانب من مكونات ومكنونات الذات التاريخية للإنسان، مساعي البشر الساعين لتعقل ذواتهم في التاريخ، ووعي مصيرهم في زمانيته المفتوحة على الأبدية، والموجهة في الوقت نفسه بفعل ومفعولات الموت والعدم.

إنه يقبل مثل العروي مكاسب معركة حضور المقدس في التاريخ، التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر. يقبل مكاسب ومنجزات معركة الكنيسة والدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، لكنه لا ينسى أيضاً أن المقدس ما زال يشكل جزءاً من التاريخ الرمزي والثقافي والوجودي لإنسانية تواصل التفكير الشامل في مصيرها. ولهذا السبب تكشف نصوصه عن دفاع قوي عن العلمنة في صيغتها الحاصلة في التاريخ الذي تحقق بجوارنا في أوروبا وفي مناطق أخرى في العالم. لكنه ينظر، كما قلنا آنفاً، بعين تقدير خاصة للظاهرة الإسلامية في التاريخ باعتبارها مكوناً وجدانياً من مكونات الذاكرة العربية الإسلامية، وبحكم الاستمرارية التاريخية التي منحت هذه الظاهرة وما زالت تمنحها امتياز بناء تصورٍ ومتخيلٍ مساعد على تحقيق فهم معين للعالم في أبعاده التي تعلو على التاريخ قدر ارتباطها به.

لأن نصوص جعيط لا تتجه للتفكير في إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب في دائرة التفكير في التأخر التاريخي العربي من زاوية نظر سياسية خالصة، فإنه لا يكتفي مثل العروي ببناء اقتراحات وتقديم حلول عملية مباشرة وحاسمة في موضوع البحث في سبل تجاوز التأخر، بل إنه يتوخى أيضاً في أعماله تركيب تصورات شمولية تتداخل فيها لغات متعددة. وبناء على ذلك تحدثنا ونتحدث عن التوتر والتناقض في نصوصه وفي نظرته للقضايا العربية.

يبلغ التناقض مداه في إيقاع الكتابة، في المفردات والجمل العارضة والأحكام القطعية والقوية، التي لا نجدها في كتابات العروي. إن نص جعيط يستوعب التوتر في ملفوظاته وفي إيحاءات ما يكتب، وتبلغ درجات معاناته في الكتابة مقامات عاكسة لكثير من مظاهر التمزق التاريخي في واقعنا وفي علاقاتنا بالآخرين.

ينطبق الأمر نفسه على كيفيات نظره للغرب ولأوروبا والعالم الغربي. إنه يعمل على إبراز ملامح التمركز الثقافي الأوروبي في النظرة الغربية إلى الآخرين، وينتقد هذا التمركز بعنف مشيراً إلى جهل الغرب بتواريخ الآخرين. لكنه عند قيامه بتصحيح الرؤية الأوروبية لتاريخنا القومي، يسلم بأهمية المكاسب والمنجزات الحضارية الغربية، ويقر بأهميتها في الحاضر والمستقبل العربي، حيث تتيح المكاسب الفلسفية والمنهجية والتقنية التي تبلورت في المشروع الحضاري المعاصر المعرفة جيدة بالذات في صيرورتها التاريخية المتشعبة.

لا يمكن إذاً اعتبار الزوج المفهومي إسلام غرب بمثابة زوج قابل لتركيب صور وتصورات مغلقة وثابتة، وليس من السهل الركون فيه إلى تصور كيفما كانت درجة رجحانه النظري والتاريخي، فالمفهومان يحيلان إلى دوائر دلالية متعددة مركبة ومتناقضة. ولهذا يغلب جعيط في تصوره لكل من المفهومين وتصوراته المتعلقة بالعلاقة بينهما آلية الفهم المتوتر، ويعكس التوتر في فهمه وتعقله درجة من درجات صعوبة الإحاطة بالمجال المفكر فيه، كما يعكس تعقد المجال، ويوضح نواقص وثغرات التصورات التي تكتفي بمفاهيم التنافر والتجاهل المتبادلة.

أما مستوى التوتر في أعمال العروي فإنه يختفي في النهاية ويتقلص بحكم ركون هذا الأخير إلى قناعات فكرية سياسية تهبه إمكانية تعليق درجة التوتر في مستوى التصور، وذلك بدفاعه عن ضرورة التصالح مع الذات ومع العالم، أي بدفاعه عن لزوم وحتمية التأورب.

عندما نقرأ أطروحة العروي في موضوع الإسلام والغرب من زاوية التفكير في التحديث الثقافي في المغرب وفي العالم العربي، نستطيع إنجاز إدراك أفضل لمحتواها كما نستطيع تبين الملامح العامة لاختياراته السياسية التاريخية، ومشروعه في النهوض الوطني والقومي.

وفي هذا السياق نفهم سجالاته ومجادلاته النقدية مع ممثلي الأيديولوجية العربية المعاصرة وممثلي النخبة السياسية والفكرية في العالم العربي، حيث تتقاطع المواقف وتتكامل مدافعة عن اختيار القطع مع قيود الماضي لمصلحة انخراط أفضل في تمثل مكاسب الحاضر والمستقبل، مكاسب التاريخ المعاصر التي ساهم النموذج الحضاري الغربي في بنائها بكثير من القوة والإبداع.

يستعمل العروي إذاً كبديل لإشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب مفهومي التصالح مع الذات ومع الكوني. ويعني المفهوم الأول في كتابته التسليم التاريخي بالمآل الراهن في العالم العربي، التسليم بواقع التأخر القائم، والعمل على الإنطلاق في تركيب ما يسمح بتجاوزه.

يتضمن التصالح مع الذات اعترافاً وتقديراً موضوعياً للمصير التاريخي في زمانيته الموصولة بأزمنة أخرى، وهو الخطوة الأولى التي يترتب عنها الوعي المطابق، الوعي الذي يستوعب في منظور العروي التاريخاني الإيمان بقدرة الذات الجماعية على تخطي مظاهر الخلل

والعطل الحاصلة في التاريخ بفعل عوامل تاريخية.

لكن التصالح مع الذات لا يتم إلا بإنجاز ما يسميه العروي في «الأيديولوجية العربية المعاصرة » التصالح مع الكوني، والكوني تجربة في التاريخ، نموذج آخر في الفكر وفي المجتمع ينبغي الاعتراف به وبمنجزاته، والعمل على استيعاب كل عناصر القوة في هذه المنجزات، في أفق التفكير في إعادة بنائها بتجاوزها.

يتعلق الأمر هنا بالنموذج الحضاري المعاصر، نموذج الحضارة الغربية كأفق في التاريخ لا يمكن إغفال منجزاته، كما لا يمكن إغفال الأدوار التي قام وما زال يقوم بها في الحاضر على جميع الأصعدة والمستويات، سواء داخل دائرته الجغرافية أو خارجها، حيث يمكن الحديث دون حرج، عن تأورب أمريكا وآسيا، وتأورب باقي القارات والجغرافيات بدرجات متفاوتة.

أما هشام جعيط فإنه يكتشف عودة «الطوبى» الإسلامية إلى فضاء الفكر العربي المعاصر، وذلك بعد فشل بعض تيارات الفكر القومي. وهذا الأمر يدفعه إلى التفكير في أن معركة الذات مع ذاتها ما تزال متواصلة، وأن درجة انخراط الذات واستيعابها لمكاسب العصر تدعو إلى مضاعفة الجهود لتدارك مظاهر التأخر السائدة، ولهذا يعكس التوتر في أعماله إشارة دالة على استمرار جدلية الصراع المتواصلة في تاريخنا، الصراع بين الإسلام والحداثة في صورهما وأبعادهما المختلفة.

٢- التمثل النقدي والتاريخي للحاضر المركب

شخصنا في الفقرات السابقة بعض مظاهر التوتر في أعمال العروي وجعيط لحظة تفكيرهما في موضوع العلاقة بين الإسلام والغرب، وسمح لنا هذا التشخيص بالوقوف على نوعية جهدهما الفكري في أبعاده النقدية والتاريخية التي لا تكتفي ببناء خطابات الانحياز السهل لموقف دون آخر، أو لتصور دون آخر، في موضوع ممكنات العلاقة بين الإسلام والغرب كما تجسدت وما فتئت تتجسد في الواقع وفي الفكر العربي اليوم. إلا أن الأمر الأساس في هذا السياق هو أن التوتر سمة لا تعكس كل ملامح ومعطيات التصورات التي تبلورت في الفكر المغاربي في موضوع إشكاليتنا، ذلك أن التوتر في هذا الفكر يعبر عن عمق المعاناة وصعوبتها. لكن المفكرين الذين شخصوا مظاهر من هذه المعاناة لا يكتفون في كتاباتهم بالإستكانة المنفعلة لمظاهر تحول جارفة، مظاهر تحول تتحكم فيها عوامل متصارعة ومتناقضة. لهذا تتجه أعمالهم في الآن نفسه إلى بلورة اختيارات جديدة بهدف تقليص حدة التوتر، إن لم يكن بهدف المساهمة في رفعه، حيث يفسح المجال مجدداً لبناء أفق آخر في التاريخ.

وسنقدم في هذا المحور نماذج من كيفيات تصور العلاقة بين الإسلام، أي بين الذات في حاضرها الموصول ببنيات ذهنية نصية تاريخية محددة، وبين العالم الموشوم اليوم بمكاسب المشروع الحضاري الغربي المتواصلة والمتنامية. وسنتوقف للقيام بذلك أمام بعض معطيات المشروع الفكري النقدي المنجز من طرف محمد أركون ومحمد عابد الجابري على سبيل الإشارة والتمثيل.

إذا كان مشروع نقد العقل العربي الإسلامي في أعمال المفكرين المذكورين ينصب بالدرجة الأولى على مجال القارة التراثية، ويتجه إلى تفكيك الذاكرة التراثية والعقل التراثي وآليات عملهما ما تزال مهيمنة على مجال الفكر العربي الإسلامي المعاصر، فإننا نفهم هذه المسألة في سياق أعم، سياق التفكير في مشروع النهوض الذاتي واكتساب مؤهلات القوة والتقدم في التاريخ. ومعنى هذا أن العناية بنقد آليات عمل العقل الإسلامي، ونقد الظاهرة الإسلامية والحدث الإسلامي بلغة أركون يعني ترتيب ملامح مدخل من المداخل المساعدة على إعادة بناء الذات بإعادة فهم الظاهرة الإسلامية في مختلف تجلياتها وأبعادها. إضافة إلى ذلك نلاحظ أن اندراج هذا البناء ضمن أفق مشروع في النقد

يعني أننا نكتشف في أعمال هذين المفكرين إرادة

لتجاوز القراءة التمجيدية للذات ولتراثها.

لكن كيف يمكن إعادة بناء مكون مركزي من مكونات الذات في صيرورتها التاريخية؟ كيف يمكن نقد العقل العربي الإسلامي بمعيار تمهيد الطريق وتعبيدها لتسهيل إمكانية بلوغ مستلزمات القوة والتقدم؟

يستلهم كل من الجابري وأركون مقدمات ومفاهيم وفرضيات العلوم الإنسانية، وهما يصوبان نظرهما نحو تجليات الظاهرة التراثية. ومعنى هذا أنهما يوظفان مكاسب الفكر الفلسفي المعاصر لمقاربة الإسلام في تاريخيته الحية، وفي نصيته الموصولة بأسئلة المجتمع وقضاياه. إنهما يعملان بكثير من الحماس النظري على بلورة النتائج التي تستبعد الاكتفاء بالتغني بأمجاد الإسلام من أجل المساهمة في تعديل نظرتنا المتخيلة لمكونات ذاتنا التاريخية.

يشير مدخل المقاربة هنا إلى إرادة في النقد الذاتي تضع الذات التراثية أمام محك النقد، مستخدمة الآليات المنهجية الجديدة التي تمنحنا الوسائل والأدوات المناسبة لكشف وتفكيك مختلف مستويات الظاهرة الإسلامية ومظاهرها.

يقرأ الجابري المدونات والمتون التراثية ويكتب مُشَرِّحاً ومنتقداً آليات الفكر والتفكير العربي الإسلامي، معتبراً أن معركة التأخر الثقافي في مجتمعاتنا تقتضي مواجهة جبهة الذهنيات المتخشبة والمتصلبة، وذلك باستعمال المبضع النقدي من أجل المساهمة في تفتيت نواتها الصلبة المتمثلة في الآليات الموروثة في فكرنا، هذه الآليات المبنية أو المستعارة من أزمنة لا علاقة لها بحاضرنا ومستقبلنا في تغيرهما المتواصل.

وإذا كانت نصوص المفاهيم (الحرية، الدولة، التاريخ، العقل) التي بلورت جهود العروي الفلسفية في كشف مفارقات الفكر العربي المعاصر، وفي كشف محدوديته أثناء مواجهته لأسئلة السياسة والفكر والفلسفة في العالم المعاصر، تروم بطريقتها الخاصة إنجاز نوع من الدفاع النظري على لزوم الإستفادة الواعية من مكاسب العصر على مختلف الأصعدة والمستويات، فإن أعمال الجابري قد اختارت طريقاً آخر في البحث، طريقاً اتخذ وجهة تروم كما قلنا فحص آليات عمل العقل التراثي ومحاولة حصرها بتعيينها للتمكن في نهاية المطاف من محاصرة استمرار حضورها في فكرنا المعاصر.

إن بحث الجابري في القارة التراثية لا يندرج ضمن البحث التراثي التقليدي. إنه يشتغل في الجبهة التراثية ليعلن أولاً أن المجال التراثي ذاكرة جماعية، وهو ذاكرة لا يحق لأحد التفرد باحتكارها واحتكار رأسمالها الرمزي والتاريخي. إنها ذاكرة للجميع، ومن حق الجميع أن يرتبوا نوعية علاقاتهم بمنتوجها وآليات إنتاجها بالشكل الذي يناسب اهتماماتهم واختياراتهم الفكرية العامة، ويناسب في الوقت نفسه طموحهم التاريخي المتجه صوب المستقبل.

وهو من جهة أخرى يشتغل على التراث بهدف إنجاز مشروع في الحداثة الفكرية في العالم العربي، مشروع لا يقطع تماماً ولا كلية مع تراث الماضي. وفي هذه النقطة بالذات يختار الجابري منحى محدداً في مقاربة سؤال التراث في الفكر العربي المعاصر. لقد فشلت في نظره مشاريع النهوض السياسية الثقافية العربية في القرن التاسع عشر وخلال العقود الأولى من القرن العشرين لأنها لم تدرك أهمية تفجير ديناميت النقد في الفكر العربي المعاصر. أما موقع التفجير المناسب في نظر الجابري فهو آلية اشتغال الفكر، آلية «العقل العربي»، هذا العقل الذي ظل مكتفياً، كما قلنا، باجترار محصلة تاريخ محاصر بآليات عتيقة في النظر، ولم يستطع تكسيرها أو تجاوزها. والنقد وحده في نظره يتكفل بهذه المهمة، وذلك بإعداده الطريق المسهّلة لعملية إدماج مجتمعنا في فضاء الأزمنة المعاصرة. إن النقد هو الوسيلة المناسبة التي تتيح، متى تم استثمار نتائجها على أحسن وجه، استيعاباً أفضل لمكاسب الحداثة.

أما محمد أركون فإنه يعتقد أن هناك تباعداً كبيراً بين

الإسلام والظاهرة الإسلامية، والتحول المعرفي الذي تأسس وما زال يتأسس في الفكر المعاصر. وهو يريد أن يقيم تصالحاً معرفياً بين الإسلام ومنجزات الفلسفة وعلوم الإنسان بهدف خلخلة الموروث بلغة جديدة، لغة لا تكتفي بالحماسة الأيديولوجية الرافضة قدر ما تروم وتتوخى تأسيس خطاب جديد حول «الحدث الإسلامي»، خطاب يلغي أزمنة الوصف والتكرار والمديح التاريخية والرومانسية، ويعيد ترتيب القول الإسلامي (مجال تمظهر العقل والخيال الإسلامي) للتمكن من اكتشاف لغة جديدة ورؤية جديدة في الوجود. التصالح هنا أفق للتعرف من جديد على الذات، وهو في الوقت نفسه أفق لكونية معرفية بلا حدود.

يقوم الاختيار النقدي في أبحاث أركون على جملة من المبادئ نذكر من بينها:

١- ليس هناك حقيقة فوق التاريخ. ويعني هذا المبدأ أن الحقيقة تهم الكائن المشخص في التاريخ. وينتج عن ذلك أن الخاصية الإلهية للشريعة - مثلاً - لا تحيلنا إلا إلى التصور الذهني الذي بلوره التفسير وعلم الكلام، وشكّلته تقنية إنجاز القوانين والتشريعات في التاريخ.

٢- ترتبط الحقيقة بالسلطة، وذلك باعتبار أنها مسألة اجتماعية تاريخية. ومن هنا يأتي طابع الصراع والتوتر الذي يولد الحقائق المتناقضة ويتجاوزها.

٣- تترسخ الحقيقة وتتجسد وتتطور بواسطة الإنسان. إنها تترسخ بواسطة الذكاء والإرادة والقدرة على التجاوز.

انطلاقاً من المبادىء التي أبرزناها، ينجز أبحاثه في مجال الإسلاميات التطبيقية، ويخضع القرآن لمعيار النقد التاريخي المقارن وللتحليل اللساني والسيميائي، وكذا للتأويل الفلسفي المرتبط بإنتاج المعنى وإعادة إنتاجه.

إن تنويع أساليب المقاربة، وتنويع الأدوات والمفاهيم التي تتيح إعادة إنتاج المعاني تعتبر جوانب أولية مهمة في آلية الاستراتيجية النقدية التي يمارسها أركون، وهي تُبعدُ خطابه عن الحسم، وتطبعه بكل إيجابيات الموقف الريبي، حيث يتم الاعتراف بأن مجال البحث يتعلق بأمر يهم الإنسان في التاريخ، ونقصد بذلك فهم حدود الظاهرة الدينية ومحدوديتها.

إن الفتوحات المعرفية التي قدمتها جهود أركون والجابري في التعامل مع الإسلام والظواهر الإسلامية، والنتائج الأساسية التي حصلت نتيجة انخراطهما في عمليات استيعاب مكاسب المعرفة المعاصرة تعبر بكل قوة عن الدلالة التي نمنحها لمفهوم التمثل التاريخي النقدي لمكاسب الحاضر الكوني.

لا يتعامل الباحثان مع الظاهرة الإسلامية من زاوية النظر القائمة على مبدأ التعالي الأزلي، كما أنهما لا يفهمان مكاسب المنهجيات المعاصرة بروح أقنومية جامدة، فالتعالي الديني الإسلامي تاريخي، ونجاعة المناهج العصرية تكتسب اجرائيتها وكفاءتها النظرية النوعية والعامة من محاولات تجريبها على فضاءات ومعطيات تتجاوز الفضاءات التي تشكلت في إطارها. إن إخفاء الطابع الكوني عليها وعلى قيمتها الاجرائية العالية مرهونان بمزيد من اختبارها وامتحانها في مجالات متعددة. وفي هذا السياق تقدم نتائج أعمالهما تصوراً جديداً لعلاقة الإسلام بالغرب، ولعلها في العمق تروم إنجاز عمليات تصالح بين الذات التاريخية ووسائل المعرفة المعاصرة بالصورة التي تمكن من رؤية الذات في زمانيتها المتحولة، وتتيح في الآن نفسه تطوير آليات المعرفة المعاصرة. فتوطين المفاهيم والمناهج المتولدة في فضاء المشروع الثقافي الغربي على مجال الظواهر التاريخية في المجتمعات العربية الإسلامية، يجعلنا نقف على عمليات في التمثل الفكري النقدي والتاريخي المشارك في إخصاب طرفي المعادلة، معادلة العلاقة بين الإسلام والغرب. وتسمح هذه العملية بالذات

بتعميم لغة المعرفة الجديدة، ومحاولة فهم العالم بواسطتها. ولعلنا من خلال نتائج أعمالهما نمهد الطريق أمام مشروع في التجاوز التاريخي الخلاق والمبدع، التجاوز الذي يقر بلزوم وضرورة التواصل. وسيمكن هذا الأمر، متى تحقق على أوسع نطاق، من تقليص حدة التقابلات المفقرة للذات وللآخرين، ويفتح المجال أمام إمكانية في التواصل التاريخي تعي حدود التقارب والتباعد، حدود التداخل والصيرورة.

٣- الإسلام والغرب، نحو تواصل نقدي خلاق

تتجاوز المعالجات التي قدمناها في المحورين السابقين في موضوع علاقة الإسلام بالغرب كثيراً من المقاربات السائدة في الفكر العربي المعاصر. وهي تجتهد لبناء مواقف مساعدة على تحقيق أقصى ما يمكن من التواصل والتفاعل التاريخي الحافظ للخصوصيات التاريخية، والقادر في الوقت نفسه على تذويب سمك التباعد القائم بفعل معطيات موضوعية أبرزها وأهمها الإرث الاستعماري وتناقض المصالح.

لا نجد في كتابات المفكرين الذين انطلقنا من أعمالهم التصورات التمجيدية للذات وللتاريخ المحلي وللعقيدة الدينية الخالصة، كما لا نجد رفضاً مطلقاً للمصير الإسلامي في التاريخ، ولا نجد فيها أيضاً مساعي التقليد المدافعة عن نموذج التغريب والتأورب باعتباره الملاذ النهائي لتاريخ معاصر.

إننا نواجه في هذه النصوص نمطاً جدلياً مركباً في النظر وفي آليات المقاربة، وذلك بحكم وعي أصحابها بأن الظواهر التاريخية والعلاقات التاريخية تحتاج إلى محاولات في التعقل قادرة على استكناه مختلف جوانبها وأبعادها، وأن الاختزال والتعميم الذي تبنيه في بعض الأحيان بعض الاختيارات ذات الطبيعة السياسية الظرفية قد لا ينفع دائماً في فهم المعطيات الجارية، ولا في حسن ترتيبها بالصورة التي تمكن من استيعاب أفضل لمختلف تجلياتها ومختلف تداعياتها.

لكننا نسجل في الآن نفسه أن أغلب المعالجات المتضمنة في عينة النصوص المدروسة بنت مواقفها في إطار إيجابي، حيث عملت على تركيب الفكر القادر على ترميم التباعد والتجافي القائم بين طرفي الموضوع، بين الذات، وقد تم تكثيفها في علامة الإسلام، وبين الآخر، وقد حمل علامة الغرب. ويبدو لنا أن إيجابية التصور المبني في أغلب المواقف التي درسناها تعود إلى الخلفية التاريخية المتحكمة في بناء هذا التصور. فقد ارتبطت المشاريع الفكرية التي تبلورت في أعمال العروي وجعيط والجابري وأركون بأسئلة النهضة العربية وأسئلة الحداثة والتحديث في الفضاء العربي الإسلامي.

إن إبرازنا في سياق تقديمين للمحورين السابقين لمفهومي التوتر والتمثل، الصراع والاستيعاب، كان بهدف إنجاز عملية تشخيص قريبة من التصورات التي بنيت في أعمال المفكرين المغاربيين.

ولعل مفهوم التوتر في بعده الفردي وتجلياته الجماعية والمجتمعية قد ساعدنا على إدراك عناصر التناقض والتداخل القائمة فعلاً في التاريخ المعاصر بين الإسلام والغرب. كما أن الحديث عن مساعي التمثل والاستيعاب الحاصلة، ومساعي التفاعل القائمة والممكنة أتاح لنا إبراز حدود التواصل المتحقق، وجعلنا ندرك بعض عوائقه وموانعه الموضوعية والذاتية، النظرية والتاريخية.

ولأن العلاقة بين الإسلام والغرب في الفكر المغاربي موضوع هذا البحث علاقة تاريخية مركبة، وعلاقة دينامية متطورة، فقد وقفنا فيها على جملة من المعطيات الرامية إلى توضيح كيفيات تجاوز الصراعات القائمة، صراع الذات مع ذاتها، وصراع الذات مع الآخرين، ثم صراع الآخرين مع ذواتهم وتاريخهم ومع الآخرين، حيث لا تصبح معادلة الإسلام والغرب بسيطة ولا ثنائية رغم رسمها الثنائي، خاصة أننا في زمن تخفي مظاهر بساطته السطحية تناقضات وتركيبات، بعضها قابل للفهم، وكثير منها يتطلب جهوداً متواصلة

من أجل فك مغلقاته والإحاطة بمختلف طبقات معانيه الظاهرة والمضمرة.

يقدم العروي في مقالة مهمة بعنوان «أوروبا وغير أوروبا» – أعدها بطلب من موسوعة أوروبية ثم نشرها بالفرنسية في كتابه «أزمة المثقفين العرب» وأعاد نشرها بالعربية في كتابه «ثقافتنا في ضوء التاريخ» – تاريخاً نقدياً لصيرورة مفهوم أوروبا والمشروع الأوروبي في التاريخ المعاصر، حيث يزاوج في هذه المقالة التركيبية النقدية بين تحليل المشروع الامبريالي الأوروبي ونقده، وبين تشريح المشروع الحضاري والثقافي الذي بنته أوروبا في تاريخها الحديث. لكنه لا يكتفي بذلك، فهو ينتقل داخل المقالة نفسها إلى الحديث عن العالم غير الأوروبي، الذي عمل خلال المرحلة الاستعمارية على تعلم مكاسب المشروع الثقافي الأوروبي فأصبح بإمكانه بفضل ذلك أن يواجه أوروبا بلغتها، وأن يعمل بدوره على حماية المشروع الحضاري المعاصر، بل ويعمل على إثرائه في سبيل البحث عن إمكانية تجاوزه بمعية كل الأطراف والجهات التي يهمها المصير المشترك لبشرية كانت وما تزال محكومة في علاقاتها التاريخية بعوامل متناقضة.

ولأن هشام جعيط يقلص من استحضار الهواجس والموجهات السياسية في تأملاته وفي كثير من منجزاته النظرية، فإنه لا يستطيع قبول تاريخانية العروي التي تنطلق من فرضية التاريخ الواحد المشترك، والمصير الواحد المشترك. ورغم أنه لا يرفض القطيعة مع التقليد، إلا أنه يعلن عدم رضاه عن قبول مبدأ الاندماج في الحداثة بصورة طوعية أو بفعل الإكراه الحتمي. إنه يفضل مزيداً من التفكير في ممكنات التاريخ الأخرى التي تمنح الذات جدارة الإبداع، وتحفظ لها غناها وعمقها التاريخي، كما تحفظ لها قدرتها الذاتية على بلوغ عتبة التحديث بطريقتها الخاصة، وبالكيفية التي تمكنها من تملك مكاسب الأزمنة الحديثة والمعاصرة.

لا يتعلق الأمر في تصورات جعيط بمواقف رافضة لاختيارات العروي التغريبية المعلنة، ومواقفه الوضعية من الإسلام عقيدة وتاريخاً. إنه في نظرنا يواصل عملية استحضار مظاهر التمزق والتوتر الحاصلة في الذات العربية، وهو يحرص على مواصلة استراق السمع لمختلف نداءات الروح في لحظات أفولها وصعودها مفضلا عنف توتره الوجودي على عنف القطائع المُعلَنة والحاصلة في التاريخ.

لكن العروي يقترب منه في بعض نصوصه، خاصة عند ما يتجه في بعض مؤلفاته لمواجهة سؤال العناد التاريخي، سؤال استمرار الإخفاق السياسي، وسؤال عودة النزعات السلفية إلى فضاء الفكر المغربي والفكر العربي المعاصر، وهي في نظرنا الأسئلة نفسها التي رسمت المعالم الكبرى لتصورات جعيط. وأثناء مواجهته لهذه الأسئلة، يواصل دعواته ودفاعه عن اختيار الحداثة باعتباره الاختيار الأكثر تاريخية والأكثر نجاعة في زماننا.

لا مجال إذاً للتراجع عن مطلب القطيعة. ولأن العروي يدرك بحكم تكوينه التاريخي حصول القطيعة في كثير من مظاهر حياتنا، حصول القطيعة المادية الملموسة التي يعكسها تطور مظاهر المجتمع العربي وتطور مؤسساته، إلا أنه يقرأ في الانقطاعات المادية والمجتمعية الحاصلة صورة الفعل التاريخي المنقوص والمثغور، حيث لا يمكن حصول القطيعة الشاملة، والطفرة النوعية، والثورة الكبرى إلا بإسناد القطائع المادية والجزئية والقطاعية بالفكر اللاحم والمؤسّس لحصولها، الفكر القادر على تحويل الوعي بها إلى وعي فاعل وقادر على الحد من التراجعات والإنكفاءات المحتملة الحصول بفعل هشاشة مظاهر الحداثة المالية ورهافتها. من هنا كانت مواصلته لمعركة نقد نزعات التوفيق والإنتقاء القديم منها والمستجد. إضافة إلى ذلك، يمكن أن نتبين في نصوص العروي وعيه الحاد بصعوبة المعركة التاريخية السياسية والثقافية القائمة في المغرب وفي العالم العربي. هذا الوعي الذي يدفعه إلى مواصلة جهوده دون تردد، وذلك ببلورة أسئلة جديدة

والعمل على مجابهتها بالتحليل والنقد، وبمزيد من التفكير في عوائق الحداثة في تاريخنا وفي مجتمعنا للتمكن من مواجهة الأساطير القديمة والأساطير الجديدة، لا من أجل القضاء المبرم عليها، بل من أجل رسم حدود مجالاتها، ومواصلة العمل في التاريخ بأدواته ووسائله بغية إنجاز ما يُمكّننا من تفتيت سقف الممانعة التاريخية الإسمنتي الكابح والضاغط، وفتحه على سماء أكثر رحابة، وعلى تاريخ جديد يسعُ الجميع ويصنعه الجميع.

لا يمكن الحديث عن نزعة تغريبية تابعة في الكتابات التي درسناها، بل إن الحس النقدي الذي تتضمنه هذه الكتابات يبرز عمق الانتقادات التي توجّهها لنزعات التمركز الثقافي الغربي، ولفكر الاستشراق، ولعمليات التوظيف السياسي التي مارسها الغرب على ثقافات الشعوب التي استعمرها واستغلها، بل إنه يمكننا أن نتحدث عن مساعي في التجاوز التاريخي المسلم بحتمية التواصل، مساعي تروم إثراء المشروع الثقافي الغربي وتجاوزه باستحضار المكونات الذاتية في الأبعاد والمجالات التي توسع من دوائر أطروحات هذا الفكر ومفاهيمه ومناهجه. وفي الدراسات النقدية التي أنجزها الجابري وأركون في موضوع نقد العقل العربي الإسلامي ما يثبت ما نحن بصدده، فقد ساهمت أبحاثهما، كما أشرنا، في توسيع درجات إجرائية مفاهيم العلوم الإنسانية التي عملا على تبيئتها وتجريبها في فضاء نظري تاريخي جديد، فضاء الفكر والتاريخ والمجتمع الإسلامي. وقد تحول كثير من المفاهيم المبتكرة بفضل جهودهما إلى مفاهيم ذات كفاءة نظرية إجرائية أقوى بحكم نتائج اختبارها في حقول معرفية وفضاءات تاريخية جديدة. وفي هذه العملية بالذات ما يؤكد علاقة التمثل بالتجاوز وعلاقة التواصل بالاستيعاب والإبداع، خاصة عندما يحصل تحول وتنوع في دلالة المفاهيم بفعل معطيات المجال الجديد، حيث تتحول دلالة المفهوم أو تركّب بصيغ جديدة، أو يتم استبدالها بمفهوم أكثر مطابقة لمحتواها، وفي مختلف هذه العمليات يكون بإمكاننا أن نعاين عن قرب أشكال الإبداع الحاصلة في الفكر العربي المعاصر.

نستطيع في هذا السياق أن نشير إلى ملامح الدعوة إلى القطيعة في اختيارات محمد أركون المنهجية والفكرية، فقد انخرط الرجل بحماسة كبيرة في عملية نقد منتوج العقل الإسلامي وآلياته بأدوات منهجية جديدة، وقد ترتب عن أعماله فهم جديد لكثير من الظواهر الموصولة بالظاهرة الإسلامية. ولعل الخلاف الجوهري بينه وبين محمد عابد الجابري الذي اشتغل في الإطار نفسه، إطار نقد العقل العربي، هو أن هذا الأخير يلجأ في أغلب أعماله إلى تغليب هواجسه السياسية. وربما لهذا السبب تنحو أعماله في نهاياتها ونتائجها البعيدة منحى توفيقياً، حيث يمارس بطريقته الخاصة توتره وانزعاجه من إر ر ادة القطيعة المحايثة لأعمال العروي وأركون. لكنهم جميعاً يعكسون في موضوع تصورهم لعلاقة الإسلام بالغرب كيفية من كيفيات النظر الهادفة إلى تحقيق مشروع في التواصل والتفاهم، مشروع يتجاوز كثيراً مستويات الجدل الشائع الذي يطغى عليه التشنج الانفعالي المولّد لمزيد من التجافي، وذلك على حساب التعقل النقدي والتاريخي الذي نفترض أنه يمهد الطريق نحو علاقات أكثر توازناً.

سمحت لنا محاور البحث بتقديم جملة من العناصر النظرية التي تدفعنا إلى التفكير بطريقة أخرى في موضوع العلاقة بين الإسلام والغرب. لقد كان الهدف المركزي لهذا البحث يتجه لمحاصرة المواقف الحدية القاطعة، مواقف الجفاء المتبادل التي رسمت ملامح علاقة غير تاريخية بين العالم الإسلامي والعالم المؤسَّس للمبادئ الكبرى لمشروع الحضارة المعاصرة.

تتمتع المواقف التي قدمناها بقدرتها على مغالبة الاختيارات القبلية والتصورات الجاهزة ومواقف التخندق السياسي لتفكر بروح نقدية في الدلالات العامة للمفهومين، مستحضرة معطيات التاريخ الفعلية، ومتجنبة إرادة الهيمنة المحايثة لمواقف التحزب، سواء

منها التي تنتصر للذات، للإسلام بلغة التمجيد، وهي اللغة التي تجعلها تتصور الذات نقية ومالكة لأصول عرقية مختارة وتراث استثنائي، أو للآخر الذي يبني معايير لتمركزه وتفوقه اعتماداً على لغة القوة والمصلحة الخاصة، مغفلاً ما حصل ويحصل فعلاً في التاريخ. ونقصد بذلك الدور الذي تمارسه مثلاً عمليات التواصل والمثاقفة التي تشكل سمة ملازمة لصيرورة الحضارات والثقافات في التاريخ.

تضعنا الخلاصات الكبرى لهذا العمل إذاً أمام اختيارات ومواقف تروم تجاوز حالات الاحتقان والتربص الحاصلة في العالم المعاصر، وهي حالات مبنية، كما نعرف، على تجاهل متبادل، تجاهل تغذية حروب لا علاقة بين أهدافها الفعلية وعمليات توظيف المفاهيم واللغات في عمليات التأجيج والتهييج. ورغم أن جهود المفكرين الذين اعتنينا بأعمالهم تندرج ضمن فضاءات الفكر التي تعنى بالبحث في القضايا التي يحتاج تطويرها وتعديل طبيعتها إلى آفاق المدى الزمني المتوسط والبعيد، ونقصد بذلك القضايا الثقافية والإشكالات التي تندرج في إطارها، إلا أنها لا تغفل أبداً متطلبات ومقتضيات الصراع الفعلية الحاصلة والمحتملة الحصول، عاملة على استيعابها ضمن آفاق تصوراتها النظرية الخاصة. وقد يفسر هذا الأمر عدم العناية بنتائج أبحاثهم على أوسع نطاق، حيث لا تنتشر مصنفاتهما بالمستوى المطلوب، وهو الأمر الذي يحد من إمكانية مساهمتهما في إشاعة التصورات الأكثر عمقاً والأكثر تاريخية، وربما الأكثر نجاعة في موضوع علاقاتنا المتعددة والمتنوعة بالغرب في صوره وأبعاده المختلفة.

إن حتمية التواصل والتفاعل بين الإسلام والغرب التي تعترف بها نصوص من قرأنا من المفكرين، وتعمل من أجل بلوغها، بوسائل الاقناع الفكري العقلاني والتاريخي، لا تعتبر أمراً يمكن أن يدرج في إطار الحتميات التاريخية ذات الطابع الدوغمائي، بل إنها فعل تاريخي بكل معاني الكلمة. فالتواصل أمر حاصل في التاريخ، ونحن لا نعتقد بوجود حضارة موصولة بعرق بعينه أو جغرافية بعينها، بل إن الحضارات في التاريخ موصولة بتلابيب بعضها في سياق من التمازج والتداخل والتقاطع يكشف عمق الصلات الحاصلة بين أفعال الإبداع البشري في التاريخ.

ومن هنا فإن دفاعنا عن كونية الحضارة المعاصرة التي ساهم الغرب الحديث والمعاصر في تركيب مفاصلها الكبرى، يتم انطلاقاً من تسليمنا أولاً بقدرة الحضارة المذكورة على تمثل مكاسب الحضارات السابقة عليها، كما يتم انطلاقاً من نقدنا لمحدودية مناهج هذه الحضارة ومفاهيمها وتصوراتها بحكم روابطها بمحيط تاريخي مخصوص. ومن هنا، فإن كونيتها المأمولة اليوم وغداً تتطلب مساهمة الجميع في إعادة بناء معطياتها بروح تاريخية نقدية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تركيب معطيات جديدة ولا علاقة له بإرادة التمركز الغربي المقرونة في التاريخ بتبرير الهيمنة وتركيب قاعدتها الايديولوجية المساعدة على إسناد المشروع الاستعماري في صوره وأبعاده المختلفة.

لقد أبرزنا في عنوان عملنا هذا ثلاثة مفاهيم نعتقد بمركزيتها في هذا البحث. نقصد بذلك مفهوم الجدلية ومفهومي الاستيعاب والتجاوز، وذلك لإدراكنا بأن الإسهام الفكري للباحثين، الذين اشتغلنا بإعادة ترتيب محتوى نصوصهم انطلاقاً من جملة من المفاهيم المركبة، يروم في العمق التخلي عن التصورات الميكانيكية المسجونة في قوالب مغلقة. وهدفنا الأول من وراء ذلك هو تصور أكثر دينامية لعلاقة الإسلام بالغرب، ونحن نعتقد أن قيمة هذا التصور لا تتمثل فقط في كونه يعمل بطرقه الخاصة على نقد التصورات الانفعالية السائدة، بل أن قيمته الأساسية تبرز في طابعه المستقبلي المفتوح والمتفائل. نقصد بذلك مساعي دعم الاختيارات الكونية التي لا تقفز على المعطيات والوقائع رغم عنفها وعنف مفعولاتها المادية والرمزية في التاريخ، بل إنها تقر بذلك لتقيم تصالحاً جديداً بين عناصر ذاتها المتنافرة، وبين العالم في تعدده وتناقضه. □

النصوص المعتمدة في بناء مفاصل البحث:

عبدالله العروي:

1- *l'deologie arabe contemporaine*,
ED: Maspers,Paris 1967

2- *La crise des intellectuels arabes*,
ED:Maspers, Paris 1974

3- *Islamisme Modernisme liberalisme*
ED: center culturel Arabe, casa 1997

٤- العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٣.

٥- مفهوم الأيديولوجيا، م.ث.ع ١٩٨٠.

٦- مفهوم الحرية، م.ث.ع ١٩٨١.

٧- مفهوم الدولة، م.ث.ع ١٩٨١.

٨- مفهوم التاريخ (في جزأين)، م.ث.ع ١٩٩٢.

٩- مفهوم العقل، مقالة في المفارقات، م.ث.ع ١٩٩٦.

هشام جعيط

10- *la personnalite et la devenir arabo - islamique*,
Editions du seuil, Paris 74 .

11- *l'europe et l'Islam*,
Edition du seuil, Paris 78.

١٢- أزمة الثقافة الإسلامية،
دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٠.

١٣- السيرة النبوية، الوحي والقرآن والنبوة،
دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٠.

محمد أركون

14- *Pour une critique de la raison islamique*,
ED, maisonneuve et larose, Paris 1948.

١٥- الإسلام، أوروبا، الغرب
دار الساقي، بيروت ١٩٩٥.

١٦- قضايا في نقد العقل الديني،
كيف نفهم الإسلام اليوم؟
دار الطليعة، بيروت ١٩٩٨.

محمد عابد الجابري

١٧- نحن والتراث
دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠.

١٨- نقد العقل العربي (في أربعة أجزاء):
١. تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤.
٢. بنية العقل العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٦.
٣. العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، م.ث.ع بيروت ١٩٩٠.
٤. العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية لنظام القيم في الثقافة الإسلامية، م.ث.ع بيروت، ٢٠٠٠.

١٩- التراث والحداثة، م.ث.ع بيروت، ٢٠٠٠.

٢٠- المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦.

مراجع عامة :

21- *Daryush shayenair, Le regard Mutile*,
ED. Albin Michel, Paris 1989.

٢٢- البرت حوراني، الإسلام في الفكر الأوروبي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤.

٢٣- صمويل هنتجتون وآخرون، الغرب والإسلام، دار جهاد للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

٢٤- برنارلويس وادوارد سعيد، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية، دار الجبل، بيروت ١٩٩٤.

٢٥- كمال عبد اللطيف: قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٤.

٢٦- كمال عبد اللطيف: العرب والحداثة السياسية، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٧.

٢٧- كمال عبد اللطيف: *الحداثة والتاريخ*،
أفريقيا الشرق ١٩٩٧.

٢٨- كمال عبد اللطيف: الفكر الفلسفي في المغرب، قراءات في أعمال العروي والجابري، أفريقيا الشرق ٢٠٠٣.

الحاكميّة العالميّة والتحدّي الكامن في العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة *

د. رامش ثاكور **

أفضل الحديث عن ما تنطوي عليه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة من تحد للحاكمية العالمية على الحديث عن التحديات التي تواجهها الحاكمية العالمية. وسأبدأ أولاً بإعطاء موجز لبعض الجوانب التعريفية والمفاهيمية، ومن ثم النظر إلى العلاقات المضطربة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بدوريهما المترابطين في مضمار ضمان تحقيق استتباب النظام العالمي والازدهار والاستقرار.

التعريفات

ارتبط مفهوم الحاكمية تقليدياً بمفهوم «الحكم»، أو بمفهوم السلطة والمؤسسات السياسية، وبالنتيجة بمفهوم السيطرة. وفي إطار هذا المعنى تشير الحاكمية إلى المؤسسات السياسية الرسمية التي تستهدف تنسيق العلاقات الاجتماعية المتداخلة والسيطرة عليها. لكن محللي الشؤون العالمية عمدوا في السنوات الأخيرة إلى استخدام «الحاكمية» للدلالة على عملية تنظيم العلاقات المتداخلة في غياب سلطة سياسية شاملة، كما هو الحال في النظام الدولي.

هنالك ثلاثة تعريفات ترتبط بالحاكمية قد تكون ذات فائدة.

الحاكمية تشير إلى مجمّع الحكم والسيطرة والسلطة: كيفية ممارسة هذه الأمور؛ وكيفية التوسط في العلاقات القائمة بين الممسكين بزمامها ومستخدميها والخاضعين لها، وتحقيق تحول في هذه العلاقات بمرور الوقت.

الحاكمية الصالحة تجسد المشاركة والتفويض فيما يتعلق بالسياسات العامة، والخيارات والمناصب؛ وقاعدة سيادة القانون واستقلالية السلطة التشريعية التي تخضع لها دوائر السلطتين التنفيذية والقضائية والمواطنون، وغير ذلك من العاملين والكيانات؛ ومعايير الاستقامة والابتعاد عن الفساد، والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية.وهي تشمل بشكل رئيسي المؤسسات التي تجد هذه المبادئ والقيم فيها تعبيراً متواصلاً لها.

الحاكمية العالمية، التي قد تكون جيدة أو سيئة، تشير إلى ترتيبات تعاونية واقعية لحل المشكلات. وقد تكون هذه الترتيبات قواعد (قوانين ومعايير ومبادىء للسلوك) ومؤسسات وممارسات قائمة (رسمية وغير رسمية) لإدارة الشؤون الجماعية من قبل جهات متنوعة (سلطات حكومية، ومنظمات حكومية بينية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، وإلى غير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني). وبذلك، فإنها تشير إلى مجمّع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والآليات والعلاقات

* اللّقاء الشهري رقم (٦/٢٠٠٣)، ١٩/٦/٢٠٠٣،بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة / أكاديميّة القيادة الدّوليّة/عمّان.

** نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة/طوكيو، ومدير برنامج السّلام والحاكميّة فيها.

والعمليات ما بين الدول والأسواق والمواطنين والمنظمات الحكومية البينية والمنظمات غير الحكومية التي يتم من خلالها التعبير عن المصالح الجماعية على الصعيد العالمي ، كما يتم بموجبها تحديد الحقوق والواجبات، والتوسط في تسوية الخلافات.

وبخلاف نهج العديد من أبناء الأجيال السابقة من محللي التنظيم الدولي، فإن هدف معظم أنصار الحاكمية العالمية المعاصرين لا ينصرف إلى إقامة حكومة دولية، بل إلى إيجاد طبقة إضافية من عمليات التشاور واتخاذ القرارات ما بين الحكومات والمنظمات الحكومية البينية، وجنباً إلى جنب معها. وعلى الرغم من أن الممارسات المحسنة لحل المشكلات العالمية قد تتضمن، أو لا تتضمن، إقامة منظمات دولية أكثر قوة، فهناك حاجة لوكلاء معينين يقومون بالعمل بدلاً من الاتكال على أية «يد خفية». إنّ الوكالة مهمة، إذ لا يوجد ضمان بأن تزويد السلع العامة الدولية سيتبع الطلب الواضح.

وتستهدف الحاكمية الاقتصادية العالمية إدارة النشاط الاقتصادي العالمي مع مراعاة سيادة الدولة، والمحافظة على الاستقرار المالي العالمي، وتعزيز الحلول التعاونية للمشكلات الدولية، وتشجيع أوجه كفاءة السوق وتسهيلها. أما حاكمية الأمن العالمي فتستهدف تخفيض الصراعات وأوجه العنف إلى حدها الأدنى عبر المعمورة مع مراعاة، للمرة الثانية، احترام سيادة الدول، ومحاولة تسوية المعضلة الأمنية من خلال الوسائل العلاجية الدولية ما بين الحكومات، والترتيبات المؤسسية والممارسات الدبلوماسية.

وعلى الصعيد الوطني، تقتضي الحاكمية «حكومة مضافاً إليها جوانب أخرى»؛أي تشكيلة من السلطات الفنية والخاصة والاقتصادية والمدنية شبه العامة التي تكمل الحكومات وتعمل معها (أو ضدها أحياناً). أما على الصعيد العالمي، فإن الحاكمية تستلزم «حكومة مطروحاً منها جوانب أخرى» - أي تشكيلة من السلطات العامة الحكومية، والحكومية البينية، وفي الحالات الاستثنائية جداً، السلطات العامة المتخطية لحدود الدولة. ومع ذلك، فإن هذه السلطات تكملها جهات أخرى فنية، واقتصادية متعددة الجنسيات، ومدنية عبر الحدود تتفاعل فيما بينها، وتعزز قواعد ومعايير عامة يمكن تنفيذها حتى في غياب حكومة دولية.

وتشير الحاكمية المالية العالمية إلى القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها تنظيم المؤسسات المالية الدولية. وإن فن عمارة الحاكمية المالية الدولية يشير إلى الآليات الحكومية البينية التي يتم بها ومن خلالها تخصيص قواعد الحاكمية المالية العالمية على نحو جدير بالاعتماد والقبول.وتشمل البنية التحتية للحاكمية المالية العالمية كبريات وكالات تقدير المديونيات مثل مؤسسة أزرق لخدمة المستثمرين (Moody's Investor Service) ، ومؤسسة ستاندارد وبورز (Standard and Poor's) ، التي تعمل قراراتها على تحريك الأسواق (ورؤوس الأموال) باستقلال عن السياسات والإجراءات الحكومية.

هنالك أربع مجموعات مهمة من السمات المميزة لنظام الحاكمية العالمية، وهي:

- **الجهات العاملة Actors** : السلطات الحكومية، والمنظمات الحكومية البينية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. وإن قدرة هذه الجهات على تخطيط السياسات وصياغتها وتنفيذها، وضمان الامتثال وأداء الواجبات يعتبر متغيراً أساسياً.

- **قواعد اللعبة:** القوانين، والمعايير، والقيمّ، وقواعد السلوك (خاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد الجماعية)، وتوزيع المنافع، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

- **البُنَى:** كل من المؤسسات والترتيبات الرسمية وغير

الرسمية التي تعطي للأنظمة والقوانين والتعليمات بناءها.

- التفاعلات: الممارسات والسلوك الحقيقية لمختلف الجهات العاملة في كل المستويات والمجالات.

وهناك أيضاً خمس وظائف ترتبط ببعضها، لكنها واضحة المعالم، يمكن إنجازها من خلال نظام للحاكمية العالمية، وهي:

- وضع جدول للأعمال (أجندة): وضع الأفكار أمام الحكومات والمحافل الدولية والمحافظة عليها.

- المفاوضات: مداولات حكومية بينية للاتفاق حول لغة القرارات والمؤتمرات والمعاهدات.

- التنفيذ والامتثال: نشاطات متفق عليها تنفذ في سبيل المصلحة العامة.

- الأحكام القضائية: تسوية النزاعات من خلال إجراءات قضائية متفق عليها.

- التحقق و الالتزام بالتنفيذ في حال عدم الامتثال: نشاطات متفق عليها لتأكيد مستويات الامتثال بمعايير متفق عليها، وعقوبات لمنتهكي الأنظمة والقوانين.

الحاكمية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة

كان الهدف الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة عند بدء عملها في العام ١٩٤٥ إقامة آلية لمنع إعادة اندلاع الحروب العالمية المدمرة. ومن ثم ترويج مبدأ حقوق الإنسان والتعاون الدولي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وكان موضوع المحافظة على السلام والأمن الدوليين الهدف الأساسي المعلن للأمم المتحدة: كما اعتبر مجلس الأمن مركز نظام تطبيق القانون الدولي. ويبدأ الترتيب الوارد في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة بالكلمات التالية: «إنقاذ الأجيال القادمة من الحروب» ، ثم يذكر الحاجة «الى تعزيز التقدم الاجتماعي والمستويات الأفضل للحياة». وتوضح قراءة للتصريحات والإجراءات والوثائق الأخرى أن الحكومات كانت تقوم بإنشاء مجموعة من المؤسسات التي تعكس ما رأته مصالح آنية لها بعد الحرب. ولقد سعت تلك الحكومات بالدرجة الأولى إلى إقامة مؤسسة حكومية بينية قوية لها ما يكفي من القدرة على منع العدوان، مع الحفاظ في الحين ذاته على سيادة الدول.

ومن خلال مسيرة النصف الثاني من القرن العشرين، ظهر كثير من القضايا الجديدة على الأجندة الدولية رؤي أنها تتطلب توجهات تعاونية. فمثلاً، قضايا كالبيئة والسكان نظر إليها الخبراء والكثير من الحكومات، وعلى نحو متزايد، باعتبارها أموراً تتطلب استجابات جماعية. وقد اكتشفت هذه القضايا من خلال مؤتمرات دولية عقدتها الأمم المتحدة لأغراض خاصة. وقد أدت هذه الحوارات، وكذلك الصدمات النفطية التي شهدها عقد السبعينيات من القرن الماضي وأزمة الدين التي شهدها عقد الثمانينيات، إلى فكرة أن النظام الدولي أخذ يتميز بشكل متزايد بحالة معقدة من الاتكال الدولي المتبادل.

وقد أفضى ذلك الفهم إلى مناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات متعددة الأطراف في تخفيف وطأة الآثار غير المؤاتية لذلك الاتكال المتبادل. ولهذا السبب انتقلنا من خطاب التبعية، أو الاتكال، في عقد الستينيات إلى خطاب الاتكال المتبادل في السبعينيات والثمانينيات. وقد أبقت الكلمات المستعملة «نكهة كينزية» [نسبة إلى الاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)] في ذلك النظام الدولي، واحتلت منظمات حكومية بينية أكثر بأساً مواقع عليا في معظم قوائم توصيات السياسات. لكن الخطاب تحول في عقد التسعينيات الى الحاكمية العالمية، وهي صورة أكثر غموضاً، لكنها أكثر دقة، للطبيعة الضبابية للجهات الدولية التي تدفع باتجاه تحقيق النظام والعدالة. وقد جاء المفهوم بناء على فرضية ابتكار طرق جديدة لتعزيز

تعاون أكبر بين الجهات الحكومية وغير الحكومية التي يجب أن تنشغل بحل المشكلات العالمية. والمنطق أنه يمكن ويجب أن يوجه انتباه أكبر إلى حالات التعاون الممكنة ما بين مختلف مستويات الجهود لأن حكومة دولية، وربما منظمات حكومية بينية أقوى،هي بعيدة المنال في المستقبل المنظور.

إن دور الأمم المتحدة التقليدي في تحسين السياسة الحكومية وصياغة سياسات مؤسساتية حكومية بينية - وهو دور منطقي لمؤسسة أعضاؤها دول - آخذ في التداعي أمام تأكيدات جديدة. وبالنظر للصفة عبر الحدودية المتزايدة لكثير من المشكلات ولأهمية الجهات العاملة غير الحكومية فقد اتسع مفهوم الأمم المتحدة للحاكمية العالمية ليضم كلامن قوى السوق عابرة الحدود والمجتمع المدني باعتبارهما يمثلان حالة ثابتة، بدلا من حالة طارئة تحدث من حين الى آخر. ونتيجة لذلك، غدا المفهوم الفعال هو الحاكمية للعالم بدلا من الحكومة العالمية.

إن إدراج فكرة «الأمن الإنساني» في الخطاب التنموي في الأمم المتحدة في سني التسعينيات من القرن الماضي، وجلسة مجلس الأمن الدولي حول مرض «الإيدز» في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٠٠، وكذلك «الميثاق العالمي» في القمة الألفية في شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه هي أمثلة توضيحية حديثة لأجندة عالمية موسعة. وهنالك دلالات واضحة على الطريقة التي يتم بها تشكيل الحاكمية العالمية. وإن تداعيات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تزودنا بمجال آخر للرؤية يمكن من خلاله تمحيص الفكرة الموسعة للحاكمية العالمية. وعليه؛ فإن استجابات الأمم المتحدة للصراعات تتضمن اعتبارات إنسانية وعسكرية؛ كما أن وكالات الأمم المتحدة التي تتناول جذور الصراعات تجد نفسها منهمكة في عمليات بناء الدول في فترة ما بعد الصراعات وفي التنمية طويلة الأمد. لكن المهمتين تتطلبان اعتماداً واسع النطاق على القيم والطاقات في إطاري العالم المشترك والمجتمع المدني.

ويمكن ببساطة بيان إشكالية الحاكمية العالمية: لقد تخلف نشوء مؤسسات الحاكمية العالمية عن الظهور السريع للمشكلات الجماعية ببعديها داخل الحدود وعبرها، خاصة عالمية المدى منها، أو التي يحتمل أن تكون كذلك. وهناك أوجه تباين واسعة في القوة والنفوذ بين الدول، والمنظمات الدولية، والهيئات، والمنظمات غير الحكومية، وهو أمر يعتمد أساساً على حجم القضية، وموقعها الجغرافي وتوقيتها. وبالنتيجة، فإن عالم اليوم محكوم بخليط من السلطة يتسم بكونه منتشراً بقدر ما هو طارئ. وبشكل خاص، فإن المؤسسات الدولية القائمة بين الحكومات، والتي تشكل بمجموعها القاعدة الأساسية للحاكمية العالمية، هي قليلة العدد، وتعاني من نقص في الموارد، وغير متماسكة أحياناً في سياساتها وفلسفاتها.

وبصياغة الحاكمية العالمية بهذه الطريقة تبرز بوضوح طبيعة إدارة شؤون السلام والأمن العالميين ومواطن ضعفها: غياب أي شكل من أشكال السلطة المركزية في عالم قوامه دول سيادية. إن لمجلس الأمن الدولي والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حضور على الورق فقط، أما الواقع السائد فهو كما خلده هيدلي بُل Hedley Bull بعبارة «مجتمع فوضوي». وباستثناءات قليلة جداً (تمثلها جدلاً كوريا والكويت، واستجابات لعدد محدود من الأزمات الإنسانية التي شهدها عقد التسعينيات)، فإن ندرة الاستجابات المؤسسية القوية تؤكد وجود الحاكمية الأمنية الدولية الضعيفة. إن الأمن الجماعي جانب نظري وليس واقعاً. ووجود قوى سوق حية ومنظمات غير حكومية متكاثرة لا يكفي لمجابهة هذه الحقيقة المهيمنة.

إضافة إلى ذلك، فإن القوة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية - عسكرياً واقتصادياً وثقافياً - تدعم هذا الواقع الذي بات يشكل سمة مميزة للعلاقات الدولية

المعاصرة. وللولايات المتحدة الأمريكية قدرة لا تضاهى في استخدام قوتها «الناعمة» و «الصلبة» من أجل فرض أفكارها، ولا في العمل كمصفاة للأفكار التي تنبثق من أماكن أخرى. ومن غير مشاركة واشنطن، يصبح توفير سلع عالمية عامة أمراً مستحيلاً. لذلك، ففي حين تمكنت قوى رئيسية أن تقوم دوماً بأدوار أكثر أهمية من تلك التي تنهض بها قوى أقل شأناً في تحديد الأفكار المقبولة،فإن قدرة الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحالي هي فريدة من نوعها تاريخياً بالنسبة للنظام الويستفالي (Westphalian) : إذ لا توجد قوة مكافئة لها.

إن إشكالية الحاكمية المالية العالمية مختلفة إلى حد ما، وهي مفيدة في فهم طبيعة التحدي الخاص بيومنا هذا. «الفجوة المتنامية بين توزيع السلطات في داخل المؤسسات الدولية القائمة، والتوزيع الدولي للقوة الاقتصادية». ولقد ركزت الحاكمية المالية الدولية تاريخياً على التوسط في عمليات التبادل بين الأسواق الوطنية. ولكن هذا التوجه يربك جهد تصوير التفاعلات الاقتصادية العالمية المعاصرة تصويراً دقيقاً. ولم يعد ممكناً تصنيف رأس المال باعتباره وطنياً أو دولياً. فقد أصبح بحق عالمياً. وبموجب ذلك، فإن فهم تنظيم رأس المال وتوفير الاستقرار الاقتصادي يتطلبان تمحيص إمكانية وصول المؤسسات والأطراف العاملة القوية إلى تحقيق أهدافها. وهناك حقيقتان فيما يتعلق بمنظومة العالم المالية. فهي بالدرجة الأولى عالمية المدى أساساً. ففيما مضى، كان التمويل يتدفق بالأساس من هيئات تقع مقراتها في بلدان ذات أواصر تتخطى الحدود الوطنية؛ أما اليوم فهي عالمية بالأساس مع بعض السمات المحلية. أما بالدرجة الثانية، فهي لا تحكم نفسها بنفسها، إذ أن الاستقرار في الأسواق المالية يتطلب ممارسة حكيمة للسلطة العامة. إن التجارب المثيرة للاهتمام (كتجربة البنك المركزي الأوروبي على سبيل المثال) لا يمكننا إخفاء واقع أنه، فيما يتعلق بالجانب الأمني، لا وجود لمثل هذه السلطة العالمية في الساحة الاقتصادية.

إن رفع الكفاية التخصيصية للعالم إلى الحد الأعلى لا يمكن أن يكون الهدف الوحيد للسياسة المالية الدولية. ويرى السيد ميشيل كامد يسوس (Michel Camdessus)، المدير السابق لصندوق النقد الدولي (١٩٨٧ - ٢٠٠٠) أن أوجه عدم المساواة المتزايدة داخل الأمم، وفي ما بينها، هي «شائنة أخلاقياً، مبذرة اقتصادياً، منذرة بالانفجار اجتماعياً». وإن قضايا الشرعية والعدالة التوزيعية لا تقل أهمية عن الفعالية، أو القدرة التحويلية للعملة، أو تحرك رأس المال. وتربط الشرعية قوة السوق بالسلطة السياسية. إن الأحكام التي تؤخذ على أنها غير شرعية من قبل الخاضعين لها تفرض بالإكراه ويكون ثمن الامتثال لها باهظاً جداً في كل الأحوال. وعلى العكس من ذلك،فإن الأحكام التي تعتبر شرعية تضمن في أغلب الأحيان امتثالاً طوعياً لها على أساس العادة من قبل الذين يخضعون لها. ولهذا السبب، لا بد أن نضيف الى واجب التميّز المحلي والاستقامة خلق المسؤولية العالمية في إدارة الاقتصاديات الوطنية.

ويمكن كذلك بيان إشكالية حاكمية الأمن العالمي بلغة مماثلة: الفصل بين توزيع السلطات ضمن المؤسسات الدولية الحكومية البينية، والتوزيع الدولي للقوة العسكرية. وفيما يتعلق بعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، على سبيل المثال، هنالك ما لا يقل عن ست مجموعات خارجية من الأطراف العاملة في حقول نشاطات متداخلة : الذين يقرون مثل تلك العمليات في مجلس الأمن الدولي؛ والذين يسهمون بالكوادر العسكرية؛ والذين يقومون بتوفير الموارد المالية؛ والذين يملكون القدرات الضرورية للتنفيذ؛ ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية؛ والأطراف غير الحكومية العاملة في الساحة. وعلى نحو مماثل، ففيما يتعلق بحرب العراق الأخيرة، كانت القضايا المهمة طويلة المدى، التي تتخطى ما لصدام حسين من عدم أهمية، هي المتمثلة بالأسئلة

التالية: ما نوع العالم الذي نريد؟ من الذي سيحكم العالم؟ وهل سيتم حكمه بالقوانين والأنظمة أم بالقوة؟

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية التي لا غنى عنها؛ وإن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها أيضاً. وإن للأمم المتحدة شرعية وسلطة لا مثيل لها من جهة،كما لها تجميع القوى وتعبئتها من جهة أخرى. وإن عمليات حفظ السلام تعتمد على سلطة الأمم المتحدة باعتبارها أداة المجتمع الدولي، وتساعد على حشد الإرادة السياسية من قبل الدول الأعضاء. وتقوم عمليات السلام بتوسيع نطاق القدرات المتوافرة لدى المجتمع الدولي للاستجابة الى تهديدات الفوضى في المحيط العالمي. ويرمز الإسهام في مثل هذه العمليات إلى التضامن وتحمل المسؤولية المشتركة. لكن منظمة الأمم المتحدة لا تملك قوات خاصة بها من الشرطة والجيش. ودائرة عمليات حفظ السلام لديها تعاني من نقص في الكوادر والموارد. وهي تدير عدداً من المهمات العسكرية والكوادر حول العالم بموارد وتحت ظروف قد تجدها وزارة الدفاع الامريكية غير محتملة وغير مقبولة. وإن ائتلافاً متعدد الجنسيات من الحلفاء يوفر قوة عسكرية أكثر مصداقية وكفاءة عندما يكون القيام بعمل عنيف ضرورة ومبرراً. وتجد منظمة الأمم المتحدة نفسها في موقف صعب إزاء تحقيق أي شيء مهم في غياب إسهام فاعل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عما إذا كان ذلك ضد مصالحها الحيوية، ومعارضتها الثابتة.

تعود عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بمنافع كبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية رغم تباينها. فعلى مدى عقود من الزمن، خدمت عمليات حفظ السلام التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط إلى جنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا وجزيرة هايتي. وبحكم طبيعة عمليات حفظ السلام، فإنها لا تستطيع الخروج بنتائج حاسمة، سواء كان ذلك في ساحة المعارك - إذ أنها عمليات سلام أساساً لا عمليات حربية - أو على طاولة المفاوضات- إذ أنها عمليات انتشار عسكرية لا محادثات دبلوماسية. إن الانتقادات الموجهة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة يمكن أن يُخطأ فهمها بالأساس، أو يساء فهمها بشكل متعمد، أو يُبالغ بها إلى حد كبير، أو يقصد منها صرف الانتقادات عن اخفاقات الإدارات الأمريكية.

وعلى العكس من ذلك، فقد ثبت أن لفك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة أثراً غير متوقع يقلل جزئياً من شرعية هذه العمليات، وبالتالي من فاعلية الأمم المتحدة بوصفها الجهة الأولى المسؤولة عن إدارة الأمن الدولي. وقد أدى ذلك بدوره إلى تخفيض نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال بسط رقعة العبء الخاص بتوفير الأمن الدولي، وتقليص المطالبات والتوقعات من الولايات المتحدة لمعالجة ضعف الفاعلية. وفي الحين ذاته فإن محاولات جعل الأمم المتحدة كبش الفداء قد أدت إلى حركة ارتجاعية بين الأمم الأخرى، مما قلل من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام الأمم المتحدة في السعي لتحقيق الأهداف الأمريكية عندما تتطابق مصالح الطرفين.

تتحمل منظمة الأمم المتحدة المسؤولية الأولى في المحافظة على السلام والأمن الدوليين؛ وقد بنيت للإيفاء بهذه المسؤولية في عالم متعدد الأقطاب حيث تتمتع القوى العظمى بعضوية دائمة في الهيئة الرئيسية لصنع القرار فيما يتعلق بالأمن الجماعي، أي مجلس الأمن الدولي. إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في

أعقاب الحرب الباردة قد شوه التوازن البنيوي لهيكلية الأمم المتحدة. كما نقل انتهاء الحرب الباردة التوازن من الحروب بين الدول إلى الصراعات المسلحة الداخلية. وغالباً ما أصبح السؤال بالنسبة لصناع القرار في واشنطن هو تقرير ما إذا كانت المصالح السياسية والأمنية للولايات المتحدة تتم خدمتها بشكل أفضل من خلال المشاركة من جانب واحد في الصراعات البعيدة، والتي قد تكون غير منطقية، أو من خلال عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، أو عدم المشاركة فيها بالمرة؛ وما إذا كان لنتائج هذا الخيار على سلطة الأمم المتحدة وقدرتها على حفظ السلام أية آثار ارتدادية على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

إن مجلس الأمن الدولي هو الموقع المناسب لإقرار وإضفاء الشرعية على إنشاء قوة عسكرية ونشرها واستخدامها تحت الشرعية الدولية، لكن ليس من الملائم له تولي قيادة القوات المحاربة وضبطها. ولقد خلُصت لجنة الأمم المتحدة (لجنة الابراهيمي) لحفظ السلام الى أن «الأمم المتحدة لا تشن حرباً». وعليه، فإن عبء مسؤولية الانشغال بعمل عسكري دولي تقع في العادة على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية التي لها الأثر الكبير في ذلك بوصفها الدولة الأقوى في العالم. واذا ما كانت الأمم المتحدة هي مصدر السلطة الشرعية الدولية، فإن للولايات المتحدة قدرة لا تضاهى في حفظ الأمن والسلام العالميين.

ما «صيغة التعبير» المثلى بين كل من منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الأمين الرسمي المسؤول عن تحقيق السلام العالمي وتوطيد أركان النظام الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الجهة الضامنة لذلك الواقع؟ ويجد الكثير من صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة في فهم السبب لإعطاء الدول التي لا تسهم «بحصة مناسبة» في العبء العسكري أي دور حاسم في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشر القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ١٩٩٢ قال السيد رتشارد تشيني (Richard Cheney)، الذي كان آنذاك يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس جورج بوش (الأب)، ما مفاده إن الذين ينتقدون الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا يغيب عن ذهنهم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقوم بحفظ النظام الدولي، لا منظمة الأمم المتحدة. إن هذا التصريح عكس وجهتي نظر أمريكيتين: الأولى هي أن الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء تاريخها في الانعزالية، لم تسع وراء دور كهذا، بل ارتضت تحمل المسؤولية (النابعة من قوتها) التي فرضت عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. أما الثانية فهي أن الولايات المتحدة الأمريكية مؤهلة بشكل فريد لأن تكون القوة العظمى الوحيدة لأنها قوة فاضلة مستقيمة.

ترك الرئيس بوش الأب موقع المسؤولية وهو يراوده تفاؤل حذر إزاء العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة في مضمار عمليات السلام الدولية. أما الحماسة الساذجة لإدارة الرئيس كلينتون، التي أعقبت إدارة الرئيس بوش، والتي التزمت بزيادة مشاركة الولايات المتحدة في توسيع عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، فسرعان ما تلاشت في وجه حقائق صعبة، خاصة تعقيدات التدخل الخارجي في الحروب الأهلية. ولقد اشتبك كل من الرئيسين بوش (الأب) وكلينتون مع قضايا خمس تميزت بتداخلها وما انطوت عليه من تحد، وهي : كيف؟ ومتى؟ وهل يجب على واشنطن:

(١) تقديم الدعم السياسي لمهمات الأمم المتحدة؟

(٢) توفير الدعم العسكري لها؟

(٣) الإسهام في عمليات قتالية ممكنةمن خلالها؟

(٤) تعزيز أهلية الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام؟

(٥) إقرار خيار العمل العسكري خارج إطار الأمم المتحدة؟

وتوحي مآزق السياسة الخمسة هذه بأن التقسيم بين التوجهين الأحادي والمتعدد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بنشاطات حفظ السلام الدولي، يمثل انقساماً خاطئاً. فالعلاقة دينامية وليست ساكنة؛ كما إنها متعددة الأوجه وليست ذات بعد واحد. فخلال عقد التسعينيات، بقيت توجهات الولايات المتحدة الأمريكية تعددية بالأساس. ولم تبرز إلى السطح إشارات تنم عن توجه أحادي الجانب إلا في عام ٢٠٠١ بعد أن تولى الرئيس بوش (الإبن) زمام السلطة، وذلك فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من القضايا تمتد من بروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) حول التحولات المناخية إلى معاهدات السيطرة على التسلح والمحكمة الجنائية الدولية. لكن ما تغير على مدى عقد التسعينيات كان مركزية (Centrality) الأمم المتحدة في خطة الولايات المتحدة فيما يتعلق بتعددية الجوانب. ونتيجة ما تعلمته واشنطن بفضل تجاربها في عالم لم تعد تقسمه كتل الحرب الباردة، لكنه يواجه صراعات داخلية فوضوية، فإنها قامت،تدريجياً بتقسيم دوافعها المتعددة الجوانب بين ثلاثة أطراف، هي منظمة الأمم المتحدة (باعتبارها المنظمة العالمية للتعبئة وإضفاء الشرعية)؛ وحلف الناتو (باعتباره أداة التنفيذ الاستراتيجي لعمليات السلام في أوروبا)؛ وإئتلافات لأغراض خاصة من الراغبين. أما خارج القارة الأوروبية، فقد خفضت الولايات المتحدة تدريجياً حجم مشاركتها المباشرة في نشاطات حفظ السلام للأمم المتحدة، لكن ذلك لم يتضمن كل أشكال المشاركة: فالردود على بعض القضايا الخمس المذكورة أعلاه قد لا تزال إيجابية.

وخلال عقد التسعينيات، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خيارات صعبة حول العمل من خلال الأطر البديلة المتعددة الأطراف لمنظمة الأمم المتحدة، أو حلف الناتو، أو الأحلاف العسكرية لأغراض خاصة. وبحلول نهاية القرن الماضي، مالت عمليات حفظ السلام الدولي لأن تكون من خلال منظمة الأمم المتحدة، والعمل العسكري المسلح من خلال حلف الناتو أو ائتلافات الراغبين، والجهود الدبلوماسية من خلال الاتحاد الأوروبي أو منظمات إقليمية أخرى.

تسعة مقترحات

يبقى مفهوم تعدد الأطراف جانباً مهماً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما تبقى الولايات المتحدة الأمريكية محور العمل متعدد الأطراف في المحافظة على الأمن والسلام الدوليين. وبسبب كون العالم كياناً فوضوياً في جوهره، فهو غير آمن بالأساس، ويتميز بغموض استراتيجي وطبيعة معقدة بسبب وجود أكثر مما ينبغي من الجهات العاملة التي لها أهداف ومصالح متعددة، إلى جانب ما لها من طاقات وقناعات متغيرة. إن العمل الجماعي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نشاطات المؤسسات الدولية التي تعكس بشكل رئيسي الخيارات القيمية والمصالح الأمريكية، يعزز القدرة على التنبؤ، ويخفض الغموض، ويختصر كلف صفقات العمل الدولي في السعي وراء تحقيق السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الوطنيين المنادين بشعار «أمريكا أولاً» ، كالسناتور جيسي هيلمز (Senator Jesse Helms)، ينظرون بعين الشك والريبة إلى ما للأمم المتحدة من قيمة ضمن إطار السياسة الخارجية الأمريكية، بل إنهم يعتبرون الأمم المتحدة عائقاً لمسيرة هذه السياسة. ما الداعي إلى ربط القوة الأمريكية بأهداف الأخرين؟ إن مبدأ تعدد الأطراف يدل ضمناً على عقد الصفقات والتكيف، وإن التسوية جزء متمم لمثل هذه المفاوضات متعددة الأطراف. ولكن قدرات الولايات المتحدة ومواردها هي على نحو يجعل واشنطن في غير حاجة إلى اللجوء للتسوية حول قيم ومصالح جوهرية. وعلى العكس من ذلك، فإن دعاة المؤسسية الأحرار (Liberal institutionalists) يؤمنون

بأن المنظمات متعددة الأطراف بإمكانها تجسيد قيم أمريكية أساسية، مثل احترام مبدأ سيادة القانون، وقواعد الإجراءات القانونية، وحقوق الإنسان. ويرتكز مبدأ تعدد الأطراف (Multilateralism) - أي تنسيق العلاقات بين العديد من الدول وفق مبادئ معينة (مثل مبدأ المساواة السيادية Sovereign equality) - على افتراضين هما عدم إمكانية انقسام منافع أوجه الخير العام الجماعية كالسلام (وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية، والنقل، إلخ) وانتشار التبادلية (Diffuse reciprocity) (حيث تمنح ترتيبات العمل الجماعي نوعاً من تكافؤ المنافع، لا حول كل قضية وكل مناسبة بل إجمالاً وبمرور الوقت).

إن المناقشة التي تنطوي عليها هذه الورقة تسمح بتبلور تسعة افتراضات استنتاجية حول الحوار بخصوص مبدأ الأحادية (Unilateralism) ومبدأ تعدد الأطراف (Multilateralism).

أولاً، إن قوة الولايات المتحدة الأمريكية وثروتها وسياساتها متداخلة مع تيارات الشؤون الدولية المتعارضة إلى الحد الذي لا يسمح فيه لفك الارتباط أن يشكل وضعاً سياسياً موثوقاً أو مستداماً بالنسبة للقوة العظمى الوحيدة في العالم. وانطلاقاً مما يتميز به الأمريكيون من براءة ضمن الإطار العام للفكر الإنعزالي، فقد اعتنقوا، منذ زمن طويل، وهم الأمن خلف خطوط دفاع قارية يفترض أن تكون حصينة لا يمكن اختراق دفاعاتها. لكن الهجمات الإرهابية التي شهدها الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد أثبتت وهن الوطن الأمريكي أمام نزاعات ناتجة عن صراعات معقدة في بلدان بعيدة. وكان أمل الجهات الخارجية أن يحقق ذلك الحدث تغيراً في الولايات المتحدة: أما مخاوفها فهي أن الأمريكيين قد خلصوا إلى أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد غيرت العالم.

ثانياً، إذا لم تكن الانعزالية (Isolationism) خياراً في عالم اليوم المترابط كلياً، فلا يمكن للأحادية (Unilateralism) أيضاً أن تكون خياراً استراتيجياً. إن «الحرب» ضد الإرهاب العالمي، مثل الحربين العالميتين، هي حرب لا يمكن لأمريكا أن تكون بمنأى عن الاشتراك بها، أو كسبها بمفردها. كما لا يمكن كسبها من غير مشاركة كاملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وإن عالماً تتراجع فيه كل دولة إلى اعتماد الأحادية لن يوفر ضماناً للأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، أفضل مما توفره الأنظمة متعددة الأطراف. وإن الأمم المتحدة هي خير منبر يمكن اعتماده لإقامة نظام فاعل لمناهضة الإرهاب، كغيره من الأنظمة العالمية الأخرى.

ثالثاً، إن الاستثنائية (Exceptionalism) تعاني هي الأخرى من عيب متأصل. فلا يمكن لواشنطن بناء عالم يكون فيه كل الآخرين مجبرين على إطاعة قواعد ومعايير عالمية في وقت تتمكن فيه الولايات المتحدة، متى شاءت وطالما شاءت، رفض الالتزام بالمعايير والمبادئ العالمية فيما يتعلق بمواضيع مثل إجراء الاختبارات النووية، والألغام الأرضية، وإقامة الدعاوى الجنائية الدولية، والتغيرات المناخية، وجوانب أخرى - ما أسماه رتشارد هاس (Richard Haass)، مدير وحدة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، «تعددية الأطراف وفق اختيارات الزبون» (a la carte multilateralism)، و ما أسماه بعض آخر في مجالس خاصة، وعلى نحو أكثر إهانة، «تعددية الأطراف التي يمكن استخدامها عند الرغبة والتخلص منها بعد الاستخدام» (Disposable multilateralism).

رابعاً، لأن حفظ السلام يمكن أن يبقى أداة اختيار تلجأ إليها الأمم المتحدة للدخول في الأنواع المميزة للصراعات في العالم المعاصر، فإن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع عمليات السلام سيواصل تحديد طبيعة

مشاركتها مع الأمم المتحدة. وإن إدراك عدم اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي بدوره الى إضعاف قدرتها على تسخير شرعية الأمم المتحدة في قضايا ومعارك قد تكون أكثر أهمية لها من عمليات حفظ السلام في صراعات فوضوية في بلدان بعيدة لا يستطيع الناخبون الأمريكيون وأعضاء الكونغرس لفظ أسمائها او تذكرها.

خامساً، لأن الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن كونها العضو المحوري بين أعضاء مجلس الأمن الدولي، ستبقى أيضاً الضامن المالي الرئيسي لتكاليف عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإنها ستواصل ممارسة تأثير لا يضاهى على إقامة عمليات حفظ السلام، وتنفيذ التفويض المكلفة به، وطبيعتها، وحجمها، وانتهاء مدتها. وفي الحين ذاته، فإن مستوى الاهتمام الواعي للأمة الأمريكية بالأمم المتحدة متدنّ إلى حد تتمكن معه أية إدارة أمريكية أن تنأى بنفسها عن الاخفاقات الصارخة لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

سادساً، إن هدف سياسة الولايات المتحدة الشامل فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة هو أن تكون هذه العمليات كفؤة واقتصادية النفقات وانتقائية. وإن جزءاً من الانتقائية يشمل ترك أمر القتال - فرض السلام - للائتلافات متعددة الأطراف التي تعمل تحت إمرة الأمم المتحدة. وإن جزءاً من دافع تحقيق الكفاية يشمل حملة تستهدف زيادة القدرات القتالية الاحترافية لدى دائرة عمليات حفظ السلام على حساب وحدات أخرى، مثل دائرة المعلومات العامة، التي تعتبرها واشنطن كيانات مترهلة وغير مستقرة.

سابعاً، إن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات تنضوي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتكون بإمرة الأمم المتحدة مباشرة هو بالتأكيد أمر غير ممكن الحصول في المستقبل المنظور. كما إن مساهمة قوات مشاة أمريكية في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وفق الفصل السادس من ميثاقها، وتكون احتمالية القتال فيها غير واردة وقليلة،هو أمر يمكن التفكير فيه لكنه بعيد الحصول. ولذلك فإن مساهمة الولايات المتحدة الامريكية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي يتطلب أمر تنفيذها واستمرارها موافقة الولايات المتحدة الأمريكية ستكون محدودة بتوفير إمكانات فريدة، كوحدات ومهارات النقل والاتصالات والجوانب اللوجستية، الى جانب تحمل العبء الرئيسي من التكاليف التي تترتب على العمليات.

ثامناً، تشكل عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام واحدة فقط من الكثير من أدوات السياسة الخارجية المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية: أما الأدوات الأخرى فتتمثل بالعمل متعدد الأطراف من خلال تحالفات قائمة كحلف الناتو،أو ائتلاف متعدد الجنسيات يُنشأ لغرض خاص كما في حال حروب الخليج، أو حتى عمل منفرد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية به من طرف واحد إذا كانت المصالح المطروحة حيوية بشكل كاف للولايات المتحدة. وتشكل عمليات السلام سلسلة متصلة من الاستجابات الدولية لحالتي الفوضى والفقر. وهي تسمح لواشنطن باختيار أسلوب التعبير الذي تفضله من بين الاستجابات الدولية ومشاركة الولايات المتحدة على نطاق المستوى (المتدني او المكثف) والمسرح الجغرافي (مع التمييز بشكل خاص بين أوروبا وأفريقيا) للمشاركة الدولية. وفي نهاية الأمر، إذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على تجريد نفسها من المسؤولية عن حماية ضحايا القتل الجماعي والتصفية العرقية وغير ذلك من الأعمال الهمجية، أو غير راغبة في ذلك، فبإمكان واشنطن تشكيل إئتلاف متعدد الأطراف من الراغبين لقيادة عمليات تدخل عسكرية لايقاف تلك الأعمال الهمجية.

أخيراً، في حالة عدم وجود عمليات من قبل الأمم المتحدة،

فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الحصول، إن أمكن، على مصادقة الأمم المتحدة التي تضفي الشرعية على إجراءاتها، وذلك بصيغة تمكن قرارات مجلس الأمن الدولي من إجازة القيام بالعمليات. لكن الولايات المتحدة الأمريكية في الغالب لا تقبل قراراً مسبقاً لمجلس الأمن كمتطلب إلزامي لاستخدام القوة العسكرية عبر البحار. وإن العنصر الإشكالي في هذا الصدد يأتي من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية المشابه، من حيث الالزام، لترويج قاعدة أن الأمم المتحدة هي المشرّع الجماعي الوحيد لاستخدام العمل العسكري عندما لا تكون الولايات المتحدة وحلف الناتو مشتركين في ذلك العمل. وبذلك، تواجه واشنطن مأزقاً مناقضاً غير قابل للتسوية بين طلبها غرس مبدأ تعددية الأطراف، باعتباره معياراً للنظام العالمي، واستثناء نفسهامن تطبيق ذات المبدأ انطلاقاً من إيمانها الثابت المتواصل بالاستثنائية بصفتها القوة الفاضلة المستقيمة.

الخلاصة: في الاشادة بتعددية الأطراف

إن الولايات المتحدة، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية، ليست كياناً لا منافس له فحسب، بل إن هيمنتها على نطاق واسع من القضايا وحقول النشاط في الشؤون الدولية هي الأخرى لا مثيل لها أيضاً. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ليست اللاعب الوحيد في ساحة الشؤون الدولية. فهناك كثير من الدول صديقةوحليفة تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية من عهد بعيد. وإن الفجوة بين القدرات الكلية لهذه الدول وبين مصادر القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات التي يمكن لواشنطن نشرها فيما يتعلق بأية قضية، وفي أي من مسارح العمليات في العالم، قد تنامت على نطاق واسع مخيف خلال العقد السابق. وقد تناقص اعتماد الولايات المتحدة على حلفائها منذ حرب الخليج العربي إلى حروب كوسوفو وأفغانستان والعراق. كما إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأنظمة متعددة الأطراف والتزامها بها شهد انحساراً إزاء هيمنتها المتسارعة على مسرح الأحداث العالمي.

وعلى النقيض، فقد انحرفت اهتمامات حليفاتها والدول الصديقة لها بشدة نحو مفهوم تعددية الأطراف. فبروتوكول كيوتو (Kyoto Protocol) يحمل بصمات اليابان فيما يتعلق بظاهرة الاحتباس الحراري في العالم (Global warming). وقد تم التوقيع على معاهدة أوتاوا (Ottawa Treaty) على خلفية البيئة الملائمة التي أوجدتها الدبلوماسية الكندية الخاصة بالقوى الوسطى. كما أن معاهدة حظر التجارب النووية الشامل (Comprehensive Test Ban Treaty) قد أنقذتها أستراليا من تجربة كادت تؤدي إلى موتها في جنيف، وتم نقلها إلى الأمم المتحدة في نيويورك حيث أجريت لها عملية طارئة أنقذت حياتها. وكذلك فقد تم مؤخراً قيام حلفاء وأصدقاء يتشابهون في الرأي بقيادة حملة من أجل إقامة المحكمة الجنائية الدولية (The International Criminal Court) التي بدأت أعمالها في وقت مبكر من هذا العام (٢٠٠٣).

وبرفضها، الذي افتقر إلى الكياسة، لكل هذه الأنظمة متعددة الأطراف التي استنفدت تفاوضاً مضنياً أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نابذة، على نحو يتسم بقلة التبصر، ما لشركائها من مصالح وطنية متأصلة في مبدأ تعددية الأطراف. ويود هؤلاء الشركاء أيضاً، شأنهم بذلك شأن كل الدول، أن يُنظر إليهم بصفتهم فاضلين مستقيمين. ولكن سياساتهم الخارجية تقوم على حسابات صعبة للمصالح الوطنية لا على أساس الفضيلة الأخلاقية. وإن سعيهم وراء أنظمة متعددة الأطراف يقوم على حكم متأنّ بأن مثل هذه الأنظمة ترقى بمصالحهم الوطنية. ولما كانت الاتفاقيات متعددة الأطراف تأتي نتيجة جهود تفاوضية، فهي صفقات غير تامة في العادة، تعكس تسويات اضطرت كل الأطراف المعنية إلى إجرائها من أجل الخروج باتفاق يفي بالحد الأدنى من اهتماماتها

مجتمعة،بينما يقصر عن تحقيق طموحاتها العليا.

لعبت اليابان دور القابلة القانونية في جلب بروتوكول كيوتو إلى الوجود انطلاقاً من مفهوم المبدأ الوقائي على الرغم من المستوى المتواضع، لكن المتواصل، للارتياب العلمي حول موضوع ظاهرة الاحتباس الحراري. وهذا هو النظير البيئي لقاعدةالسلامة العامة في قيادة السيارة: اذا كنت في شك من الأمر، فلا تقم به. وقد ساعدت أستراليا في الوساطة لعقد معاهدة حظر التجارب النووية الشامل انطلاقاً من إيمانها بأن التحسينات الفنية من خلال التجارب النووية المتواصلة هي أقل أهمية من مخاطر الانتشار النووي في حال عدم توقف إجراء التجارب. وكذلك لعبت كندا دور المادة الحفازة في موضوع حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأشخاص لأن ما تسببه هذه الألغام من مجازر لا إنسانية يفوق منفعتها العسكرية الهامشية.

لقد تجاهلت إدارة الرئيس بوش (الإبن) بروتوكول كيوتو، ورفضت القبول بمعاهدة حظر التجارب النووية الشامل، وإذا ما طبقت أجزاء من مراجعة الوضع النووي (Nuclear Posture Review) فإنها ستجازف بتفكيك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (Nuclear NonproliferationTreaty) التي تمثل نظام السيطرة على التسلح الذي يحظى بأكثر المنتسبين في التاريخ. وإن رفض الولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة حظر التجارب النووية الشامل هو أمر فظيع بشكل خاص لأنه، كما بينت الهند لدى معارضتها المعاهدة في العام ١٩٩٦، سيغلق هوامش التفوق الأمريكي أمام الدول الأخرى كافة. وبينما تعمل معاهدة حظر التجارب النووية الشامل ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - إلى جانب الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية والكيماوية، ومعاهدة أوتاوا، وغيرها من الاتفاقيات الدولية - على رفع حدود انتشار هذه الأسلحة واستخدامها، فهما تقومان، في الوقت نفسه، بتقليل حجم العائق أمام الاستجابات الدولية الجماعية لضمان الالتزام بالنظام. وهكذا، فهما تخفضان من مستوى التهديد، وتقللان الحاجة إلى الاستعدادات والاستراتيجيات لمناهضة الانتشار، وتعززان معايير السلوك الدولي المقبول.

وإذ تعمد الدول إلى التوقيع على المعاهدات متعددة الأطراف، فإنها تقبل بالمسؤوليات الملزمة التي تعطينا مقداراً مهماً من الفاعلية لربطها بعقد قانوني، ثم في حال تجاهل ذلك، القيام بصياغة استجابة جماعية لحالات عدم الالتزام. وإن الأمر أكثر سهولة لتشكيل ائتلافات الراغبين ممن يغضبهم عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية والمعايير العالمية - وهو التعريف العملي الموفق للدولة المارقة. وتستطيع الولايات المتحدة تفعيل مصادر قوتها الناعمة والصلبة - قدرتها العسكرية، وسطوتها الاقتصادية، ونفوذها الدبلوماسي،وثقل تصويتها في المؤسسات المالية الدولية، إلخ - بهدف تقييد الموقعين بالتزاماتهم نحو المعاهدات الدولية. وفي حال انتهاك تلك الالتزامات، تستطيع الولايات المتحدة تفعيل مصادر قوتها سالفةالذكر من أجل تكوين ائتلافات من الراغبين، كما حصل في الحروب التي قامت في منطقة الخليج العربي وكوسوفو وأفغانستان على مدى العقد المنصرم.إن العالم بحاجة الى أن تكون قوة أمريكا وقيادتها في جانب التقيد بالقانون، وكذلك، فإن تعزيز حكم القانون الدولي يصب في مصلحة أمريكا الذاتية المستنيرة. □

المستجدّات السياسيّة في آسيا الوسطى بعد الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ *

د. غالي عودة **

أعلن الكثير من الساسة والمراقبين بعد كارثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن تلك الأحداث ستسجل كنقطة تحول في تاريخ البشرية. وبعد ما يزيد على ثمانية عشر شهرا نقف شهودا على صحة النبوءة. لقد أعلنت الولايات المتحدة حرباً عالمية على الإرهاب بعد ذلك التاريخ، وشكلت تحالفا دوليا قويا ضم روسيا وأوروبا وغالبية دول المجموعة التي تعرف بالعالم النامي.

ويمكن مقارنة أحداث نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر بالهجوم الياباني على بيرل هاربر الذي كان سبباً رئيسياً في دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية. كما يمكن مقارنة عمق آثار تلك الكارثة بانتهاء الحرب الباردة وما تمخض عنها من رسم خرائط جديدة في أوروبا والشرق الأوسط. وباختصار يمكن القول إن النتائج والمتغيرات التي فرضتها لا تقل في أبعادها ونتائجها عن نتائج الحروب العالمية التي غيرت وجه العالم.

وقد فاقت معاني ذلك التاريخ، أي الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كل اللغات والتقاليد المتعارف عليها. فلم تعد هناك حاجة لذكر السنة التي وقعت الأحداث فيها، بل يكفي أن تقول ٩/١١ حتى يُفهم المشار إليه. ومن ناحية أخرى، بنى يوم الثلاثاء ٩/١١ سورا منيعا يفصل بين عالم يوم الاثنين الذي سبقه، وعالم يوم الأربعاء الذي تلاه. كان ذلك اليوم نهاية عصر وبداية لعصر آخر، ذي علاقات دولية مختلفة، ومسوغات مختلفة، وأخلاقيات مختلفة، وتحالفات تقوم على قناعات وضرورات مختلفة، ووسائل وأعراف دبلوماسية مختلفة.

فبعد هذا التاريخ أصبحت الحرب على الإرهاب الموجه الرئيسي لصناعة القرار في السياسة الأمريكية وفي سياسات الكثير من الدول اليوم. ولتوضيح ذلك أود الإشارة، أولا، إلى أن الإدارة الأمريكية عدّلت بعض القوانين لتسهيل إمداد بعض الدول بالسلاح؛ وثانيا، استحدثت برنامج مساعدات أُطلق عليه «برنامج المساعدات المناهضة للإرهاب»؛ وثالثا، قدمت مساعدات عسكرية لمجموعة من الدول المشاركة في الحرب على الإرهاب في أفغانستان، وكذلك للدول التي قدمت تسهيلات لوجستية، مثل جمهوريات آسيا الوسطى. وهنا يبرز سؤال هام هل تمثل هذه المستجدات سياسة أمريكية طويلة الأمد في الإقليم، أم إن ذلك تحول مرحلي لمعالجة أزمة معينة؟

فالعالم اليوم يتحرك متأثرا بسياسات ترسم في ضوء «التصدي للإرهاب». وقد أصبح مبدأ «التصدي للإرهاب» يقود التجارة العالمية، وذا سحر يقرب الأضداد، وذا قوة تفرض القطيعة بين الحلفاء. وبعبارة موجزة، لقد حل شعار «التصدي للإرهاب» محل شعار «التصدي للخطر الأحمر»،

---

* اللقاء الشهري رقم (٢٠٠٣/٧)، ١٦ تمّوز/يوليو ٢٠٠٣.

** خبير بشؤون أوراسيا (آسيا الوسطى وشرق أوروبا)؛ جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

مع الفوارق الشاسعة بين الاثنين. فـ «الخطر الأحمر» كان قابلا للاحتواء، ولا تخفى وسائله كما لا تخفى غاياته وطاقاته، وكان بالإمكان توقعه والتصدي له في مكان وزمان محددين، أي أنه كان عدوا مرئيا وذا طبيعة ملموسة. أما الإرهاب، فلا مكان له، ولا شكل يحصره، ولا زمان يحتويه. إن الإرهاب ذو طبيعة مغايرة لكل ما يمكن أن نتصوره، فهو يضرب فجأة رغم كل التوقعات والاحتياطات. وحيث يمكن التعامل مع أي عدو عضو في المجموعة الدولية ودراسته والاستجابة لتكتيكاته ووضعه أمام مسؤوليات والتزامات وأعراف دولية دبلوماسية وسياسية وأخلاقية بوسائل اقتصادية وعسكرية مختلفة وغيرها، فإن الإرهاب مختلف كليا، فهو من الصعب احتواؤه في مكان، أو توقعه في زمان.

هذه الطبيعة الغريبة فتحت الباب على مصراعيه للخيال السياسي والإعلامي ليصور ما يشاء. واسمحوا لي أن أقول: إنه إذا افتقدت المعلومات الصحيحة، كما هو الحال بالنسبة للإرهاب، فإن الرأي العام سيعاني، ويصبح أي تصرف مقبولا، وَتَبَنِّي أي سياسة مسوغاً ومشروعا. وهنا أستعير من سيدي صاحب السمو الأمير الحسن بن طلال وصف سموه للأمن الإنساني بأنه «الأمن الناعم»[١] لأقول إن من طبيعة الإرهاب النعومة أيضا، مع التأكيد على عظم الفارق في المعنى الذي تحمله نفس الكلمة في المضمونين.

لدي عدة نقاط أود أن أضعها في مركز الاهتمام لأن ما يلي من الحديث سيتركز حولها، وهي:

١. غيرت كارثة ٩/١١ دينامية المعايير الجيو-بوليتيكية في آسيا الوسطى.

٢. أصبحت الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي في الإقليم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وحيث أن الحرب على الإرهاب ذات طبيعة مرنة، فإنه من غير المستبعد أن يكون التواجد الأمريكي طويل الأمد.

٣. فرضت المتغيرات على الدول التي لها مصالح في آسيا الوسطى أن تتكيف مع المستجدات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الإقليم.

٤. حرصت الولايات المتحدة على ألا يثير نفوذها المتعاظم في آسيا الوسطى حفيظة روسيا أو الصين، العملاقين المجاورين لآسيا الوسطى.

٥. نجحت الولايات المتحدة في التوفيق بين التحالف مع حكومات ضعيفة ذات أنظمة قمعية فاسدة، دون التضحية بسياستها الرامية للتحديث السياسي والاقتصادي والإداري في الإقليم.

بعد هذه المقدمة اسمحوا لي أن أنتقل إلى موضوعنا هذا المساء، وهو المستجدات السياسية في آسيا الوسطى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

رغم قرب هذا الإقليم كثيراً من بلادنا وتأثيره العظيم عليها، وعلاقة جمهوريات آسيا الوسطى التاريخية والدينية والثقافية ببلادنا، فإن المعرفة والاطلاع على شؤون هذه البلاد، ولا أقول الدراسة والمتابعة العميقة، محدودة جدا أو ضرب من المجهول. فلا تدرس في معاهدنا أو جامعاتنا أي مواد تتعلق بهذا الإقليم الذي تزيد مساحته على أربعة ملايين كيلومتر مربع ويبلغ تعداد سكانه خمسة وسبعين مليون نسمة. لذا، أرجو قبل الخوض في هذا الموضوع أن تسمحوا لي أن أوضح الصورة في آسيا الوسطى عشية الكارثة.

قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس هدفا لينا لأحزاب متطرفة اتخذت من أفغانستان مقرا ومنطلقا لها. وكانت هذه الحركات والأحزاب الأصولية تتمركز في أفغانستان منذ بداية حرب تحرير أفغانستان من الاجتياح السوفييتي عام ١٩٧٩. لكن تحرير أفغانستان، وبعد ذلك بعقد تقريبا، انهيار الاتحاد السوفييتي نفسه واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى لم يؤد إلى التحول نحو البناء والتطوير، بل وفر

لتلك الحركات فرصة الامتداد على حساب الانحسار الشيوعي. فوجدت أرضا خصبة، وواجهت أنظمة يترأسها رجال ذوو خلفية شيوعية يلعبون أدوارا إصلاحية أو ديموقراطية، ويقودون أنظمة قمعية ضعيفة. فعانت طاجيكستان، مثلا وليس حصرا، من حرب أهلية مزقت البلاد بعد استقلالها عام ١٩٩١. واشتعل الصراع على أشده بين طاجيكستان وكرغيزستان وأوزبيكستان في وادي فرغانة الخصيب، الذي تتقاسمه الجمهوريات الثلاث، تارة بفعل الجماعات الأصولية القادمة من أفغانستان، وتارة لأسباب عرقية. ووصل تهديد الجماعات المتطرفة لتلك الجمهوريات ذروته عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. أما بالنسبة لجمهوريتي تركمانستان وكازاخستان، فلم تكونا بمنأى عن التهديد لأن الشعارات التي كانت تُرفع تشملهما، إلا أن بُعْدَ كازاخستان الجغرافي وعدم استجابة الشعب التركماني قد أرجأ إشعال حرب باسم الدين فيهما إلى حين. لكن ممارسات القمع والفساد والفقر وسوء الإدارة في الجمهوريات الخمس أبقت البيئة المناسبة لانتشار التطرف، ومهدت بقوة لقبول الأفكار والطروحات التي تدعو للعنف وتبشر به من أجل التغيير.

وكانت الجمهوريات المحاذية لأفغانستان (طاجيكستان وأوزبيكستان وتركمانستان) لا تخفي قلقها مما يحدث في جارتها الجنوبية، خاصة عندما تحولت أراضي أفغانستان الى مسرح تدريب لمختلف الجماعات المتطرفة، التي لا تهدد دول آسيا الوسطى فحسب، بل في كثير من الحالات، تهدد أمن الدول العربية وكثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة أيضا.

وكانت «الحركة الإسلامية الأوزبيكية» Islamic Movement of Uzbekistan (IMU) ، أكبر الحركات الأصولية وأقواها في آسيا الوسطى، من أبرز الجماعات المتطرفة التي لاقت دعم طالبان والقاعدة. كما كانت هناك أحزاب أخرى، كحزب النهضة الإسلامي Islamic Renaissance Party of Tajikstan (IRPT) واتحاد المعارضة الطاجيكية United Tajik Opposition (UTO) وحزب التحرير الإسلامي، ذات نشاط قوي، إلا أنها لم تكن على نفس درجة تنسيق الحركة الإسلامية الأوزبيكية مع طالبان. ولم يقتصر عمل هذه الحركات على أوبيكستان، بل انتشر في كل من طاجيكستان وكرغيزستان. وكانت هذه الحقيقة خلف قيام طاجيكستان وأوزبيكستان بدعم «تحالف الشمال» المناوئ لطالبان رغم أنه لم يكن يسيطر على أكثر من ١٠٪ من مساحة أفغانستان قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولم يكن وجوده الفعلي يتعدى وادي «بانجشير».

وحول علاقات الولايات المتحدة بدول الإقليم لا بد من الإشارة إلى أنه خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت تلك الجمهوريات على علاقة متعددة الجوانب مع الولايات المتحدة، شملت الجوانب الاقتصادية والسياسية وبرامج تنموية مختلفة، وإلى حد متواضع المساعدات العسكرية. وفي النصف الثاني من التسعينيات شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من جمهوريات آسيا الوسطى تعاونا ثنائيا أكثر تطورا في المجالات العسكرية، تمثل في قيام خبراء من القوات الخاصة الأمريكية بتدريب بعض الوحدات من قوات تلك الجمهوريات لمساعدتها في التصدي للخطر القادم من أفغانستان. وقد ساعد ذلك على نقل العلاقات العسكرية مع أوزبيكستان وكرغيزستان وطاجيكستان بعد كارثة ٩/١١ بسرعة إلى مستويات متقدمة من التعاون الوثيق عندما بدأت الحملة الدولية ضد الإرهاب. إضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى ساعدت على فتح أبواب التعاون بين الولايات المتحدة وجمهوريات آسيا الوسطى. ففي السنوات الأولى بعد الاستقلال، والتي صُبغت بالاضطراب الاقتصادي والأمني، أطلقت وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID برنامج مساعدات شمل كل الجمهوريات عام ١٩٩٤. كما اختصت الولايات المتحدة جمهورية أوزبيكستان لأسباب استراتيجية ببرنامج

مساعدات خاصة عبر عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

وقد سمحت الجمهوريات الثلاث المجاورة لأفغانستان (طاجيكستان وأوزبيكستان وتركمانستان)، وحتى جمهوريتي كرغيزستان وكازاخستان اللتان لا حدود مشتركة لهما مع أفغانستان، للقوات الأمريكية بعد ٩/١١ باستخدام أجوائها، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي اللازم لعمليات البحث والإنقاذ. وبشكل خاص منحت طاجيكستان وأوزبيكستان القوات الأمريكية قواعد جوية سوفييتية سابقا.

وفتح التخلص من طالبان الباب أمام بناء أفغانستان جديدة تلعب دورا هاما في فتح الباب أمام تصدير نفط وغاز جمهوريات آسيا الوسطى عبر أراضيها نحو الجنوب إلى بحر العرب، ومن ثم إلى أوروبا أو إلى شرق آسيا. فكما ذكرت، لأفغانستان حدود مشتركة مع ثلاث جمهوريات، هي طاجيكستان وأوزبيكستان وتركمانستان. وهذا يعني أنه يمكن تصدير النفط عبر بوابة آسيا الجنوبية، بدلا من المشاريع العملاقة المتجهة نحو الغرب عبر بحر قزوين ومناطق ينعدم الاستقرار فيها وتصعب السيطرة عليها.

كلمة في النفط:

تعاظمت أهمية آسيا الوسطى بعد اكتشاف ما يقدر بـ ٣٠ بليون (مليار) برميل من النفط في سهوب كازاخستان وتركمانستان المحاذية لشواطئ بحر قزوين الشرقية. لذا، فإن آسيا الوسطى ستكون مركز الجذب بعد السعودية، أكبر منتج للنفط حاليا. وهكذا اندفعت الشركات الأمريكية والأوروبية والروسية (وغيرها) نحو الحقول الجديدة باستثمارات قدرت بعشرات المليارات، إلا أن المعضلة لا تكمن في الاستكشاف والاستخراج، ولكن في النقل. فجميع هذه الجمهوريات مغلقة، أي لا تطل على بحار مفتوحة للتصدير.

وفي البداية، للتغلب على هذه المعضلة عرضت روسيا نقل النفط من كازاخستان وتركمانستان عبر شبكتها إلى البحر الأسود، إلا أن كازاخستان تخوفت من العرض الروسي لأن جارتها تركمانستان قد واجهت متاعب كثيرة مع روسيا حين صدرت عبر تلك الشبكة، حيث تبين أن الروس كانوا يستهلكون النفط التركمانستاني دون أن يدفعوا أي مقابل لذلك. ومن هنا يتضح أن أنجع الطرق للتصدير تمر عبر إيران إلى الخليج العربي، ثم إلى أمريكا وأوروبا والشرق، إلا أن هذا الطريق قد استُثني لأسباب سياسية محضة. ثم طرحت أفكار متعددة كان منها مد خط عبر الصين بطول ٥٤٠٠ كيلومتر، إلا أن طول الخط قلص جدواه وربحيته، بالإضافة إلى أن الخطوط الطويلة عرضة للتخريب لمرورها عبر مناطق عرقية مضطربة. كما تعذر مد خط أنابيب عبر بحر قزوين إلى القوقاز ثم البحر الأسود، أو جنوبا من جورجيا إلى ميناء سيهان (أو جيهان) التركي على البحر المتوسط لعدة أسباب، من أبرزها: أولا، الخلاف المستحكم بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورنو-كراباخ؛ وثانيا، الاضطرابات العرقية الأبخازية التي عصفت بالأمن في جورجيا، بالإضافة لعقبة أخرى هي مرور الخط عبر المناطق الكردية المضطربة في شرق تركيا. ويمكن إلقاء ضوء أوسع على الصورة المضطربة في القوقاز بالإشارة إلى النزاع الروسي-الشيشاني الدامي.

لم يبق لتصدير النفط إلا الباب الأفغاني.[٢] وبدأ التنسيق بين الاستخبارات الباكستانية ووزارة الخارجية الأمريكية لفتح هذا الباب عام ١٩٩٤، واستقر الرأي على تنصيب نظام مستقر في أفغانستان. وكانت مهمة النظام المرتجى في أفغانستان لا تتعدى إنهاء الحرب الأهلية التي أعقبت خروج السوفييت والمحافظة على الاستقرار، مما يسهل مد خط أنابيب ينقل نفط آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى ميناء كراتشي على بحر العرب، ثم إلى أسواق الغرب والشرق.[٣]

كانت الفكرة تتمركز حول إزالة المجاهدين الذين حاربوا السوفييت، وبقوا مقسمين إلى فرق سيطرت كل منها على قطعة من أفغانستان، وأصبحت تعيق المشاريع العملاقة في ظروف دولية مختلفة كليا بعد انتهاء الحرب الباردة. وبما

أن أداة التخلص من هؤلاء المجاهدين كان لا بد أن تكون دينية أيضا، فقد وقع الاختيار على حركة طالبان التي تعلم معظم قادتها في المدارس الدينية الباكستانية، إضافة إلى لاجئين أفغان فروا إلى باكستان أثناء الحرب الأهلية التي مزقت البلاد. وأبدت الحركة مهارة منقطعة النظير في التنظيم والاستقطاب ومهارة القتال. وسيطرت، في أقل من عامين، على أكثر من ثلثي أفغانستان. وأطلقت عليهم وسائل الإعلام العالمية أسماء أسطورية مثل «من طلاب إلى فاتحين».[٤] وكان منتسبوا الحركة ينتمون إلى الأغلبية البشتونية.

ورغم أن الولايات المتحدة قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت ترى أن مصالحها في الإقليم تقتصر على تأمين وصول النفط ووضع حد للنفوذ الصيني والمحافظة على استقلال تلك الدول، إلا أن الأمور اختلفت كليا بعد تلك الكارثة. وهنا سأشير إلى بعض الأهداف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها:

١. تضييق الخناق على تنظيم القاعدة واستئصاله كليا من البلاد، وضمان عدم عودة حركة طالبان للحكم والقضاء على قياداتها. واستبدالها بقيادة تمثل الأغلبية البشتونية، فوقع الاختيار على حميد كرزاي.

٢. تجفيف منابع التوجهات المتطرفة التي غذتها حركة طالبان وتنظيم القاعدة. ومن أبرز الأسباب خلف قبول طالبان والقاعدة في المجتمع الأفغاني: تدهور الاقتصاد، وتفشي الفقر، وغياب المؤسسات المجتمعية التي تهتم بأمن الإنسان ورفاهيته، ووصول البطالة إلى أعلى نسبة في العالم بين الأفغان. وستبدو الصورة المرعبة أكثر وضوحا إذا أضفنا للمشهد عوامل أخرى كانتشار الجهل، وارتفاع نسبة المواليد، وتفشي الأمية، وانحسار التعليم في المجالات الدينية واقتصاره على الدعوة للتطرف وقبول مبادئ العنف من ناحية، وانتشار الأسلحة والاعتماد على التهريب كمصدر للرزق من ناحية أخرى. ومما يزيد في صعوبة مهمة الولايات المتحدة في الإقليم أن الكثير من هذه العناصر موجودة في جمهوريات آسيا الوسطى نفسها.

٣. ضمان استقرار أفغانستان على المدى الطويل. فرغم أن الحرب قد انتهت في أفغانستان، إلا أن السلام لم يحل. فالتعرض للقوات الدولية لم يتوقف، كما أن نذر الحرب الأهلية ما زالت تطل برأسها بين الفينة والأخرى. أما بالنسبة لحكومة كرزاي فإن وجودها ما زال محصورا على كابول. وأود الإشارة إلى ملاحظة أخرى انطلاقا من تحليل تاريخ المجتمع الأفغاني وطبيعته وعاداته وتقاليده: إنه من الصعب استئصال طالبان كحركة عسكرية على المدى القصير، وأصعب من ذلك القضاء على تأثيرها السياسي على المدى البعيد. لذا، فإن من أنجع الوسائل السياسية للتعامل مع طالبان تكمن في قبولها في اللعبة السياسية، وتشجيع قيادات الصف الثاني والثالث.

٤. ويتمثل الهدف الأكبر في تأمين طريق لتصدير نفط آسيا الوسطى عبر أفغانستان وباكستان.

وإذا لم تباشر دول التحالف التي أرسلت قوات لأفغانستان في مشروع إعمار طويل الأمد يهدف إلى معالجة البؤر والظروف التي تفرخ التطرف، ويشمل آسيا الوسطى بالإضافة لأفغانستان، فإن بذور التطرف والعنف ستبقى في انتظار جولة أخرى، وربما شاهدنا سيناريو محزنا يتمثل ببساطة في نقل مشاكل التطرف والعنف من الجنوب (أفغانستان) إلى الشمال (آسيا الوسطى)، وبزوغ حركات مشابهة لطالبان والقاعدة، لكن في أعماق آسيا الوسطى والقوقاز هذه المرة.

إن ما هو مطلوب لمعالجة الأوضاع في أفغانستان وآسيا الوسطى يجب أن تنقل تجربته ويطبق في القوقاز والبلقان. وقد رأت بعض الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في التواجد الأمريكي والحملة ضد الإرهاب دعما لها، فاستغل بعض الرؤساء الظروف السائدة لخدمة مصالحهم الشخصية. ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وافق

البرلمان الأوزبيكي على تشريع يمدد فترة رئاسة إسلام كريموف من خمس سنوات إلى سبع. وهو بهذا يمهد لإعلان نفسه رئيسا مدى الحياة على غرار جاره الرئيس التركماني سبارمراد نيازوف، الذي أطلق على نفسه لقب «تركمان باشي»، أي أب التركمان. واقترح إسلام كريموف إجراء استفتاء على هذا التشريع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولولا ضمان سكوت الولايات المتحدة على الأقل في هذا الظرف الحرج وقدرة طشقند على كتم المعارضة ووصمها بالإرهاب، لما استطاع تسخير البرلمان لمصلحته بهذه السهولة. وفي الاتجاه نفسه، صوت البرلمان الكرغيزي في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بالموافقة على قانون يمنح الرئيس أسكر أكاييف، ورؤساء الجمهورية في العهد السوفييتي حصانة من المساءلة بعد ترك مناصبهم، فلا يمكن محاكمتهم لأي عمل أو قرار أقدموا عليه خلال توليهم السلطة. ولضمان سريان هذا القانون تم تعيين رئيس الجمهورية الحالي، أكاييف، عضوا مدى الحياة في مجلس الأمن الكرغيزي. وكفل الرئيس الكازاخي نور سلطان نازارباييف، لنفسه حصانة مماثلة.[٥] ويشير هذا بوضوح إلى عدم ثقتهم بالتشريعات التي تقر بهم رؤساء مدى الحياة.

وأود أن أشير إلى الحالة التي كانت عليها العلاقات الأمريكية-الأوزبيكية قبل الحملة على الإرهاب. فقد كان هناك نقد واضح من قبل المنظمات غير الحكومية لحكومة أوزبيكستان، خاصة في مجال انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على الحريات السياسية والدينية. ورغم أن الإدارة الأمريكية كانت تدعم أوزبيكستان عسكريا للمحافظة على أمن الجمهورية أمام تهديد الجماعات المتطرفة التي ذكرت آنفاً انها تتمركز في أفغانستان، كان نظام كريموف يتعرض للنقد في وزارة الخارجية والكونغرس.

ونقطة أخرى لا بد من الإشارة إليها هنا، وهي أن بقية الجمهوريات ترى في التقارب الأمريكي-الأوزبيكي مصدر خطر عليها مستقبلا. فأوزبيكستان ذات موقع جغرافي متميز في الإقليم، فهي الجمهورية الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع جميع الجمهوريات ومع أفغانستان أيضا، وهي أكثرها كثافة سكانية وأقواها عسكريا، وتتمتع باقتصاد مستقر وموارد طبيعية متنوعة. وتاريخيا تعتبر أوزبيكستان وريثة أمجاد بخارى، التي كانت تشع بسلطانها على طاجيكستان التي كانت تعرف ببخارى الصغيرة أو بخارى الشرقية، وكان سلطانها يمتد ليغطي قبائل التركمان والكارا-كرغيز قبل الغزو الروسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ويشعر الأوزبيك بعمقهم التاريخي هذا ولا يخفون حنينهم للماضي.

أما بالنسبة لطاجيكستان التي تعتمد على أوزبيكستان في اتصالها بالعالم الخارجي، فإنها تطمح في أن يلعب التقارب الأمريكي-الأوزبيكي دورا ملطفا لعلاقاتها مع جارتها أوزبيكستان. الشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لكازاخستان وكرغيزستان اللتان تطلان على روسيا والصين، فللتصدير جنوبا لا بد لهما من أوزبيكستان مفتوحة تصلهما بأفغانستان.

وجاءت الحملة على أفغانستان لصالح نظام كريموف. فبعد مذكرة التفاهم التي وقعتها الولايات المتحدة وأوزبيكستان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والتي تعهدت فيها الحكومة الأوزبيكية بإجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات الاقتصاد وحقوق الإنسان والإدارة، توقف نقد نظام كريموف. وبدلاً من صورة كريموف الاستبدادي، بدأت تنمو صورة كريموف الشريك الاستراتيجي. إلا أن الولايات المتحدة تعلم جيدا أن النوايا الطيبة والكلمات الحسنة يمكن أن لا تتحول دائما إلى واقع حياتي.

أما بالنسبة لكازاخستان التي كانت أكبر شريك استراتيجي للولايات المتحدة في مجال الطاقة، فرغم أنها قد منحت الولايات المتحدة تسهيلات مهمة كاستخدام أجوائها في الحملة ضد الإرهاب، إلا أنه لا حدود لها مع أفغانستان،

وبالتالي كان دورها محدوداً نسبياً.

أما كرغيزستان وطاجيكستان فقد لاقتا دعما أمريكيا مباشرا لأنهما الأضعف في الحلقة المناهضة للإرهاب. ورغم دكتاتورية الرئيس التركماني، سبارمراد نيازوف، وادعائه الالتزام بسياسة الحياد، قبلت الولايات المتحدة التسهيلات التي منحتها تركمانستان ضد الإرهاب رغم محدوديتها.

ومن أغرب المفارقات أن آسيا الوسطى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد أصبحت على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة وروسيا. فقبل كارثة نيويورك كانت أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة تنحصر في الطاقة والتجارة والتبادل الدبلوماسي. ولم يكن هناك من يتصور أن عنصر الأمن، الذي كانت ترى فيه روسيا حد السيف بالنسبة لوجودها في آسيا الوسطى، سيصبح أول أولويات الولايات المتحدة في الإقليم. لذا فإن أبرز المستجدات في آسيا الوسطى بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تمثلت في تركيز الولايات المتحدة على تأسيس علاقات أمنية قوية مع كل جمهورية من جمهوريات الإقليم، تقوم على اتفاقيات طويلة الأمد تسمح للولايات المتحدة بالتعاون عسكريا مع دول الإقليم للرد على أي نشاط إرهابي يستهدف الأمن الإقليمي أو الدولي في المستقبل المنظور أو البعيد. لقد انتهت النظرة الانعزالية التي قامت على أساس أن أمريكا مدينة آمنة بين محيطين. كما انتهت إلى الأبد السياسة الانفرادية (الانعزالية). فبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت أمريكا بحاجة، لا لحلفائها التقليديين فقط، بل لكل دول العالم. وكانت هذه الحاجة خلف مقولة الرئيس جورج بوش «من ليس معنا فهو مع الإرهاب».

وبالرغم من التقاء المصالح الروسية-الأمريكية في آسيا الوسطى، على الأقل في هذه المرحلة، وحتى التقاء المصالح الصينية-الأمريكية ضد الإرهاب، إلا أنه من المتوقع أن تتقاطع مصالح هذا الثلاثي العملاق: الولايات المتحدة وروسيا والصين هنا مستقبلاً. وليس هناك ما يمنع انتقال «اللعبة العظمى» إلى مجالات أخرى ومستويات أخرى من التنافس والتحالف والتناقض.

وتعلم الولايات المتحدة جيدا أنه من أجل استقرار الإقليم فإن عليها في هذه المرحلة أن تحافظ على علاقات جيدة مع روسيا والصين، وحتى احتواء التقارب الروسي-الإيراني كي لا يكون له أصداء في تلك الجمهوريات. ويمكن تلمس مصدر قوة الدور الأمريكي في آسيا الوسطى من خلال عاملين: الأول، رضا روسيا عن الدور الأمريكي المناهض للإرهاب في أفغانستان؛ والثاني، رغبة دول الإقليم في الحصول على مساعدات أمريكية والتخلص أيضا من الإرهاب الذي يهددها قادما من أفغانستان. أما إيران فلا ترغب في التدخل كي لا تغامر بعلاقاتها مع روسيا، الصديق الوحيد ومصدر التكنولوجيا والدعم السياسي في المرحلة الراهنة، وتجنبا لزيادة حدة التوتر في علاقات متأزمة أصلا مع الولايات المتحدة.

ولكي لا يتسم الوجود الأمريكي بالسمة العسكرية فقط، فقد عملت الولايات المتحدة مبكرا وبنشاط على استحداث برامج تطويرية في آسيا الوسطى تشمل تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحسين حياة المواطنين ورفع مستوى دخولهم، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة لهم، وتطوير برامج التعليم ووسائل الاتصال والبنية التحتية. وتحث الولايات المتحدة حكومات الجمهوريات على الانفتاح وقبول المعارضة ومبادئ الديموقراطية والتعددية لكي تشجع المشاركة، وتضع نهاية للفقر وغيره من العوامل التي تفرخ الإرهاب المحلي والعالمي. لكن دول الإقليم، تحت تأثير العديد من العوامل السلبية كسوء الإدارة والفساد والعجز، لم تستطع حتى الآن مجاراة البرامج التنموية الأمريكية، وما زالت تعاني من مظاهر الفشل في تحقيق المساواة وزرع الديموقراطية، وقد أخفقت في محاربة التهريب وتحقيق الأمن وتهيئة الظروف لاستقطاب الاستثمار والتنمية.

ومازال ٦٠٪ - ٧٠٪ من مواطني تلك الجمهوريات يعانون من الفقر رغم الثروات الهائلة الموجودة في بلادهم. وتتجه الحكومات التي لديها مخزون نفطي، مثل كازاخستان وتركمانستان، نحو الاعتماد على عائدات تلك الثروة لتمويل نشاطاتها وخدماتها. هذه الحقائق دفعت الكثير من المهارات اللازمة للتنمية في الجمهوريات إلى الهجرة إلى روسيا وأوروبا، خاصة أبناء الجالية الروسية وغيرها من الأقليات الأوروبية.

كما بقيت شرعية الحكومات ضعيفة لأنها فشلت في غرس جذور المشاركة السياسية في المجتمع، مما خلق شعورا بالانعزال عنها في مجتمعاتها. لذا لجأت الحكومات إلى ما يشبه الوسائل الاستبدادية السوفييتية: سحق المعارضة، وقمع الحركات الإسلامية المعتدلة، وكبت المنشقين عن الحكومة وأصحاب الرأي الآخر... إلى آخر هذه السلسلة. وقد عرَّضت هذه الممارسات معظم الجمهوريات لنقد منظمات حقوق الإنسان، واتهامها بتعذيب السجناء، وكبت الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان، والاعتداء على الحريات السياسية بشكل عام.

انطلاقا من هذا الواقع تنظر الولايات المتحدة وأوروبا بحرص شديد لظاهرة ضعف تلك الحكومات وتنامي معارضتها، وترى في ذلك فرصة لنمو الحركات الإرهابية المتطرفة. ومن الأخطاء التي تقع فيها حكومات الجمهوريات، على سبيل المثال، ما حدث في أوزبيكستان في التسعينيات من القرن الماضي، حين ردت الحكومة على أعمال العنف التي قامت بها بعض الجماعات الدينية بمنع النشاطات الدينية كليا، وإغلاق المساجد، وحذر المعارضة، وإلقاء القبض على أي شخص لمجرد ممارسة العبادات الإسلامية اليومية.[٦] هذه الممارسات دفعت الكثير من المعتدلين إلى العمل السري، ووفرت دعما لم تنتظره الحركات المتطرفة.

هذا المشهد لم يتغير إلا بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عندما شنت الولايات المتحدة حملتها ضد طالبان والقاعدة والحركات المساندة لها في أوزبيكستان وغيرها من الجمهوريات. كانت أول نتائج تلك الحملة تحسن الوضع الأمني في آسيا الوسطى بعد قبول روسيا وحكومات الجمهوريات للتدخل الأمريكي في أفغانستان، ودعم الحملة ضد طالبان. هذا التحسن في الوضع الأمني لم يحل دون تضييق الخناق على الأنشطة الدينية ومنع الجماعات الدينية، والأحزاب السياسية، وفرض رقابة على أنشطة رجال الدين. وكانت الولايات المتحدة على قناعة تامة بأن هذه الممارسات لا تخدم الحملة ضد الإرهاب، بل تعيد للإرهاب مسوغات البروز من جديد في بيئة ناقمة.

ومما يثير قلق أمريكا تجاه تصرفات حلفائها ما تتناوله وكالات الأنباء وتنتقده منظمات حقوق الإنسان بين فترة وأخرى من ممارسات العنف. فعلى سبيل المثال، شكل موت السجين أوتومازا غفوروف تحت التعذيب في سجن تشرتشيك في شمال أوزبيكستان في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ ضربة قوية للاعتقاد الذي ساد لدى الإدارة الأمريكية بأن أوضاع حقوق الإنسان في أوزبيكستان قد تحسنت. حول هذه الحادثة قالت المديرة التنفيذية لقسم أوروبا وآسيا الوسطى بمنظمة حقوق الإنسان، اليزابيث آندرسون: «سجين آخر يعذب حتى الموت في السجن في أوزبيكستان. هذا ليس مؤشرا نحو التحسن، إنه تواصل لنفس الممارسة... هذا هو السجين العاشر الذي يموت تحت التعذيب في قائمة موثقة لدينا خلال الثمانية عشر شهراً الماضية».

وحول قضايا انتهاك حقوق الإنسان في أوزبيكستان وغيرها من الجمهوريات، أرسلت منظمة حقوق الإنسان رسالة موجهة إلى مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي وقعتها كل من اليزابيث آندرسون ولوت ليخت، مديرة مكتب بروكسل لحقوق الإنسان، مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أوردها لتوضيح الصورة، جاء فيها: «السادة

الوزراء، نكتب إليكم عشية التئام مجلس تعاون كازاخستان-الاتحاد الأوروبي ومجلس تعاون كرغيزستان-الاتحاد الأوروبي لنستحثكم على التوصل إلى التزام واضح من حكومات هذه الجمهوريات من أجل إصلاح سجلها في حقوق الإنسان، خاصة في المجالات السياسية وحرية الإعلام».

إن الاضطرابات التي كانت تخلقها وتدعمها طالبان لم تنته إلا بعد أن تركت مكانها لمعضلات كانت إلى حد ما خامدة. فالخلافات التي كانت مجمدة أمام الخطر الخارجي القادم من أفغانستان بدأت تظهر على السطح وتستأثر باهتمام الحكومات التي كثيرا ما عالجت هذه القضايا على حساب جهود الإصلاح. فقضايا - مثل اقتسام مياه الأنهار، والعلاقات بين القوميات في المناطق المشتركة، مثل وادي فرغانه الذي يضم الأوزبيك والطاجيك والكرغيز، والخلاف حول الحدود - أصبحت من أبرز مواطن الخطر الذي يهدد الأمن والاستقرار، ويعيق التجارة في الإقليم وجهود مكافحة الإرهاب.

وهناك الكثير من القضايا التي لا يمكن حلها إلا بالتعاون بين أقطار الإقليم، أو على الأقل جمهوريات المواجهة مع أفغانستان: أوزبيكستان وطاجيكستان وكرغيزستان. ومن أبرز هذه القضايا: صيانة المصادر المائية وتقاسمها بشكل عادل وحمايتها، وتنمية الموارد الطبيعية، وتسهيل المرور وتشجيع التجارة البينية، وتسهيل حركة الترانزيت بين الجمهوريات، والتعاون في مجال الصحة ومكافحة الأوبئة، وقبل كل شيئ، التنسيق في مجال التعامل مع تهريب الأسلحة والمخدرات. هذه المعضلات وغيرها لا يمكن حلها على المستوى الوطني مهما كرست أي من هذه الجمهوريات من جهود.

إن تدخل الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي والسياسي بقوة في الإقليم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد سهل التعامل مع الكثير من القضايا الإقليمية التي ذكرتها آنفا، إلا أن تطوير تلك الحكومات، والعمل على رأب الصدوع التي تعاني منها، واستقرارها هي مهمة طويلة الأجل. ولا بد لنا أن نتوقع تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالإقليم، وبأفغانستان أيضا، بعد تحرير العراق لأسباب كثيرة ليس هذا مجال البحث فيها.

ورفعت الولايات المتحدة الحظر الذي كان مفروضا على المساعدات العسكرية لجمهوريات آسيا الوسطى قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إلا أن هذا الرفع قد كان مشروطا بزيادة الرقابة على الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان في كل الجمهوريات، وبشكل خاص في أوزبيكستان. وحول هذا الموضوع اشترط الكونغرس، من أجل الموافقة على تقديم مساعدات عسكرية، قيام وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم تقريرين للجان الكونغرس المختصة حول تلك المساعدات العسكرية. هذا الشرط يوضح بشكل لا لبس فيه أن الولايات المتحدة، رغم أنها ترى أن أوزبيكستان حليفا رئيسيا في الحملة على الإرهاب، إلا أنها لا تنكر سجل تلك الجمهورية الحافل بانتهاكات حقوق الإنسان، وتعذيب السجناء، وإعدام مسلمين مستقلين، وإغلاق المساجد في الجمهورية، والاعتقال العشوائي. وللتأكيد على أن الحملة ضد الإرهاب لن تكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان، قال السيناتور بول ولستون (ديموقراطي عن ولاية مينيسوتا): «يجب التأكيد على أن الجهود المبذولة ضد الإرهاب لم تهادن في مجالات حرية الأديان وحقوق الإنسان».[٧]

وفي معرض الحديث عن المساعدات العسكرية، يمكن تلخيص المساعدات المقدمة لدول آسيا الوسطى المشاركة في الحملة على الإرهاب في ما يلي:

١) مساعدات عسكرية تساعد على تحقيق أهداف الحملة،
٢) مساعدات قدمت مكافأة للجمهوريات التي دعمت الحملة سياسيا أو عسكريا.

في هذا السياق أيضا يمكن القول إن تحالف الشمال المناوئ لطالبان والقاعدة قد حصل على نصيب الأسد من

المساعدات العسكرية. فبعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتحديدا في ١٩ تشرين الثاني/أكتوبر، أعلن دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، أن أمريكا ستساعد القوى التي تسعى لإخراج طالبان والقاعدة من أفغانستان. وشملت المساعدات التي قدمت لتحالف الشمال كل شيء تقريباً، ابتداء من الطعام حتى الأسلحة التقليدية والعتاد، وأجهزة الاتصال والملابس الشتوية، وعلف الحيوانات، والماء الصالح للاستخدام البشري. وفي الوقت نفسه، قدمت مساعدات كبيرة لقوى المعارضة الجنوبية التي كان يقودها حميد كرزاي. وذكرت صحيفة «وول ستريت جيرنال» أن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد أسقطت من الجو أسلحة للقوى المعارضة لطالبان في ضواحي قندهار،[٨] وهي القوى التي كان يتزعمها الرئيس الحالي حميد كرزاي.

وكانت هناك عمليات سرية تقوم بها قوات خاصة أمريكية وأوزبكية خلال الحملة ضد الإرهاب وقبلها أيضا. فبعد الاعتداء على سفارات الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، نسقت حكومة كلينتون وحكومة كريموف جهودا سرية لإلقاء القبض على أسامة بن لادن عام ١٩٩٨. وفي تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠١ أرسلت الولايات المتحدة قوات جبلية خاصة إلى أوزبيكستان.[٩]

وتلقت طاجيكستان، الجمهورية الأكثر تضررا من الحروب الأهلية الداخلية، مساعدات عسكرية أمريكية سخية، ورُفِعَ حظر تصدير السلاح إليها. وفورا طلبت حكومة طاجيكستان من الولايات المتحدة مساعدات في مجالات التدريب أيضا. وسمحت حكومة دوشانبيه للقوات الأمريكية باستخدام ثلاث قواعد عسكرية هامة مقابل مساعدات مالية مجزية.

واسمحوا لي أن أضع خلاصة المستجدات والنتائج التي تحدثت عنها على النحو التالي:

١- فتحت كارثة ٩/١١ الباب أمام جمهوريات آسيا الوسطى للتعاون عسكريا مع الولايات المتحدة دون تخوف من رد فعل روسيا.

٢- كانت هذه الجمهوريات موضع نقد الولايات المتحدة لممارساتها في مجال حقوق الإنسان وانتهاك القانون الإنساني الدولي، وتعذيب السجناء، والفساد، وكتم الحريات، وقمع المعارضة. لكن تلك الجمهوريات قد اضطرت للإعلان عن نيتها تغيير صورتها وممارساتها أمام الولايات المتحدة وأوروبا حين شعرت بوجود تلك القوى المكثف في الإقليم، فاتخذت سلسلة من التحركات والتغييرات التي من شأنها تكييف تشريعاتها وممارساتها لتلائم الأوضاع الجديدة. ويمكن القول إن الإصلاح الحقيقي في آسيا الوسطى لم يبدأ بعد الاستقلال عام ١٩٩١ بل بدأ بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

٣- كيفت المنظمات الإرهابية وسائل جديدة لتمويل نشاطاتها، كتهريب السلاح والمخدرات وتزييف العملات، بعد تضييق الخناق على عمليات التبرعات الخيرية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل نشاطاتها.

٤- غيرت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر موقع آسيا الوسطى، ليس فقط على الخريطة العسكرية، بل أيضا في مجالات الأمن والاقتصاد العالميين. فبعد التواجد العسكري الأمريكي والأوروبي، دخلت الجمهوريات المنظومة الأمنية الدولية، وبدأ اهتمام الناتو واضحا بهذه الجمهوريات.

٥- ما كان محرما أو مقدسا بالأمس، لم يعد كذلك بعد ٩/١١. فقد سمحت أكبر الجمهوريات (أوزبيكستان) لأكبر الأحزاب المعارضة (برليك) بالعمل بعد حظر استمر أكثر من عشر سنوات، وهو ما يبشر بقرب اتخاذ خطوات مماثلة من قبل حكومات الجمهوريات الأخرى. وكما ذكرت وافقت حكومة طشقند على ترخيص

منظمات وطنية أوزبكية غير حكومية ناشطة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما سيجد صداه في الجمهوريات الأخرى وستسمح بمثله أيضا.

٦- أصبحت جمهوريات آسيا الوسطى جمهوريات مواجهة ضد الإرهاب العالمي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولم تعد مناطق نفوذ روسية. لكن مشاركتها في الحرب وبطئها في الإصلاح قد عقد مهمة الولايات المتحدة.

٧- ستجد الولايات المتحدة نفسها في المستقبل القريب مضطرة للإجابة على الكثير من الأسئلة، مثل: ما هو الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في الإقليم؟ وهل سيقتصر هذا الدور على الشؤون الأمنية؟ أم ستلعب دور الشريك مع هذه الجمهوريات؟ أم دور الدولة المهيمنة اقتصاديا وعسكريا وأمنيا؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات صعبة جدا، وعند الإجابة لا بد من مراعاة كثير من الاعتبارات، منها: بُعد الإقليم من جهة، وكونه مغلقا، أي لا يطل على بحار مفتوحة من جهة أخرى، مما يقصر الاتصال بتلك الجمهوريات على المواصلات الجوية فقط.

٨- وضعت كارثة ١١ أيلول/سبتمبر آسيا الوسطى في بؤرة الاهتمام العالمي، وهو ما كان مستبعدا أو مستحيلا في التسعينيات. وخلقت الكارثة نفسها والحملة على الإرهاب دولا مستفيدة من الحملة، في حين أن هناك دولا أخرى ترى في التواجد الأمريكي خطرا مباشرا. وقد مر الاهتمام العالمي بآسيا الوسطى بأربع مراحل: مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة حين كان العالم مهتما بمصير الأسلحة النووية السوفييتية التي كانت مخزنة على أراضي تلك الجمهوريات. أما المرحلة الثانية فبدأت مع منتصف التسعينيات حين كان مخزون الإقليم الهائل من النفط يستحوذ على اهتمام العالم. وشملت المرحلة الثالثة السنوات الأخيرة من التسعينيات حين كانت نداءات المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية حول انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان لا يؤبه بها، ولا تشكل أي ضغط على دول آسيا الوسطى. أما المرحلة الرابعة، فبدأت بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والاهتمام ينصب في هذه المرحلة على خطورة الأوضاع في إقليم محاط بقوى نووية من كل جانب: الهند وباكستان والصين وروسيا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تبين أن ضعف أي من حكومات آسيا الوسطى سيوفر ملجأ آمنا للقاعدة، أو أي منظمات متطرفة أخرى يمكنها تهديد الأمن العالمي.

٩- لم يعد بمستطاع الغرب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر النظر بعين الباحث عن المصالح الاقتصادية وتجنب الانغماس في قضايا الإقليم.

١- أنظر الدبلوماسي الأردني. المجلد الرابع. العدد الأول والثاني. كانون ثاني/ حزيران ٢٠٠٢. ص. ١٣. العمود الثاني.

٢- For more on this subject vide G.O. Tealakh, Post-Cold War Developments in the Middle East and Europe, (RSS 1996), pp. 95-100

٣- كان هذا في الأصل مشروع شركة «أونوكال» Unocal.

٤- CNN, October 5, 1996

٥- IWPR Reporting Central Asia, No. 214, July 4, 2003

٦- Human Rights Watch Backgrounder, September 26, 2001; and Human Rights Watch, World Report 2002, pp.370 - 378

٧- Foreign Operations Appropriations Act, Senate Amendment No. 1937, Congressional Record, 107th Congress, 1st session,October 2001, vol.47, p.S10,915 . As quoted in Human Rights Watch, vol. 14, No. 1(G), February 2002 Senator Paul Wellstone died in a small plane crash in his home State Minnesota on October 25, 2002.

٨- Wall Street Journal, December 2001

٩- Washington Post, "US Operated Secret Alliance with Uzbekistan" , October 14, 2001

«الجمل» ... و «سمّ الخيـاط» ... !

«المسألة العراقية»
في فكر صاحب السّمُوّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال

د. عباس عبد الحليم عباس ★

إنّ قراءة أي عمل من أعمال الأمير الحسن الفكرية هي قراءة عميقة لخطاب فكري نهضوي استطاع أن يؤسس أسلوبا خاصًا ومتميزا في تناول قضايا الأمة. ولعل أولى سمات تميزه تلك القدرة الأدبية التي تؤكد أن صاحب هذا الأسلوب خبر الأدب ونفذ في أغواره نفاذاً عجيبا. وثانية سمات هذا التميز تنقلنا من شكل الخطاب إلى جوهره ومضمونه؛ أعني أننا أمام خطاب فكري عقلاني، يظهر للقارئ أنه يتأتى من منطلقات الشعور والعاطفة، لكنه يدهشه بالخروج بنتائج وخلاصات لا يمكن إلاّ أن تكون آفاقا رحبة للمنطق ومعادلاته التي نعرفها.

إن أول ما يفهمه القارئ من مقالات صاحب السّمُوّ الملكيّ حول المسألة العراقية ذلك الإيمان العميق بإنسانية الإنسان - عراقيا كان وغير عراقيّ - وحقه في العيش الكريم آمنا مطمئنا في وطنه، وبين أهله وإخوانه.

وبالطبع فإن هذا الأمر، إذا تمت مناقشته في ضوء الواقع ومعطياته الملموسة، سيطرح علينا عشرات الأسئلة حول النوايا الأمريكية في صياغة عراق ديمقراطي حرّ!! أسئلة تكشف مراوغة الخطاب الأمريكيّ الرسمي، وانكشافه أمام الجميع، حتى أمام النخبة الأمريكية نفسها. لقد بدا واضحاً لصاحب السّمُوّ أنه إذا (دخل الجمل في سم الخياط) فإن الاحتلال الأمريكيّ ومنطق العنف سيحقق الكرامة والعدالة لأبناء العراق. والمعادلة هنا بسيطة للغاية، «فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أربعاً وثلاثين مرة لحماية إسرائيل والنظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا، ولم تستعمله ولو مرة واحدة دفاعاً عن حق أي شعب عربيّ. وهي ترفض بكلّ غضب أن يذكرها أي إنسان برفض إسرائيل تنفيذ أي قرار لمجلس الأمن طيلة خمسين عاماً. وفي نفسه الوقت تعد صبرها قد نفذ بعد شهور من عدم استجابة صدام حسين لمطالبها !» وأمام هذا الوضع، والحالة كذلك، أفهم أن الأمير الحسن يرى أنه لا بد لأهل الفكر أن يقدموا النصح، وأن يتحملوا مسؤولياتهم من خلال مخض قرائحهم وتقليب أفكارهم لاقتراح حلول مناسبة، ومن ذلك دعوته الشعوب العربية والمسلمة عبر مؤسساتها «إلى إنشاء صندوق لإنقاذ

★ كلية الدراسات اللغوية، الجامعة العربية المفتوحة؛ عمّان.

شعوبهم المذبوحة والمعذبة، ولتمكينهم من البدء بعملية تنمية ذاتية وصحية تجسّد الأخوة في الله والوطن والإنسانية. والمؤسسات العربية الجماهيرية مدعوة للاتصال بالقوى العراقية في الداخل، ومساعدتها بالفعل لا بالخطب والبيانات. فالجرح العراقي عربيٌ أولاً». ولأن الرؤية الفكرية لأي مفكر تصبح أكثر جدوى ونفعاً حين تتصف بالشمولية، فقد عضد صاحب السّمُوّ فكرة الدعم المادي هذه برديفاتها السّياسيّة والاجتماعية والثقافية والدينية من خلال دعم كامل «لحق الشعب العراقي في صياغة دستوره» ودعمه الكامل لحقه في «تقرير مصيره الديني والثقافي والاجتماعي».

ومن المنطلق السابق نفسه، منطلق مسؤولية المثقف والمفكر، وإدراك قداسة هذه المسؤولية التي يتحملها صاحب الفكر، أجد أن ما أشار إليهِ صاحب السّمُوّ من (الحق) لا يتنافى أبدا مع (تنمية روح التسامح، والاعتراف الصادق والعميق بالآخر العرقي والديني والمذهبي) والاعتراف بكون ذلك شرطاً لإعادة العافية للنسيج الاجتماعيّ» ليس في العراق وحده فحسب، بل بالمنطقة المحيطة. فالمفكر الشمولي الذي يتمتع بالقدرة على استشراف الأفق القادم يدرك أن «المنطقة المحيطة بالعراق لم تبدأ بعد بالتأثر بالآثار الكارثية للحرب». ويؤكد الأمير الحسن أن تلك الآثار لن يمنعها - في داخل العراق وخارجه - سوى التفكير في السياسة (بطريق آخر) يبدأ بإنهاء الوجود العسكري في العراق، وينتهي بالعمل الجاد على استثمار موارد البلد وإمكاناته للارتقاء بالتعليم والصحة ومؤسساتهما؛ فضلا عن البنية التحتية للزراعة والصناعة على وجه العموم (لأن بناء قطاع صناعي قوي في العراق والأردن سيكون قاعدة حقيقية للسلام الشامل وللاستقرار).

ولأهمية البداية في كلّ عمل، فإنني رأيت أن أختم بما بدأ به صاحب السمو حول(الذكرى السبعين لرحيل فيصل الأول) لما لذلك من علاقة بالحركة الوطنية العراقية من ناحية، وللفرق الجوهري والأساسي الذي يلمسه المراقب حين المقارنة بين تلك الحال آنذاك وما آلت إليه الأمور الساعةَ.

فقد كانت عتبة النص / عنوانه الأول ومدخله الرئيسي «في ذكرى رحيل فيصل الأول» . وأرجو أن يفهم أن الاسم ليس هدفا بحد ذاته؛ فالمفكر الحق لا يسعى لإحياء التاريخ، بل يحرص دائما على الاستئناس به للسير قدما في دروب الحاضر، وكشف حجاب المستقبل. وهو الأمر الذي يشير إلى أن الاسم صار رمزا لمرحلة؛ حيث «أدى التفاف الشعب العراقي حول فيصل الأول، خاصة في المدن معقل الحركة الوطنية، إلى وضع القانون الأساسي (الدستور)، وبناء مؤسسات الدولة، وترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين، مما سمح للقطار أن يتحرك بشعب العراق نحو العصر : علما واقتصادا . وفي غضون أحد عشر عاما فقط، نجح فيصل في تحقيق استقلال العراق ليكون أول دولة عربية تقبل عضوا في عصبة الأمم يومئذ». ثم راح صاحب السمو يسرد مرابع تلك الفترة ومغانيها؛ ولينظر ذوو الأفهام والألباب :كم كان حجم خسارة الأمة حين تحوّل بها الحال! ولعل في هذه النظرة إلى ألم التحول وقسوته دعوة جوّانية الى ضرورة التفكر والتأمل، ومن ثم إعادة النظر، من أجل أن يعيَ الانسان العربي وبكل صدق، حاجته للحزن والتألم لحال أخيه في الدم والدين والأرض والعروبة؛ وإن منطق « اللهمّ نفسي » ينافي كل معاني الأخوة والعدل والحق والكرامة والانسانية، «ومن يعش رجباً يرَ عجباً». □

مفكّرة شهر تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٣

برئاسة سموّ الأمير الحسن ورعايته واستضافته

الأسبوع العلميّ الأردنيّ التاسع
«دور التكنولوجيا الحيويّة في الاقتصاد الأردني»
المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا/ عمّان
عمّان؛ ٦-٨/١٠/٢٠٠٣

المؤتمر السنويّ ٢٠٠٣ لنادي روما بالتعاون مع منتدى الفكر العربي
«البحث عن أرضيّة مشتركة للسلام والتنمية»
عمّان؛ ٧-١٠/١٠/٢٠٠٣

المعهد الملكي للدراسات الدينية
المؤتمر الأكاديميّ الدوليّ الثّامن
«المخاطر والأزمات المعقّدة واحتمالات المستقبل الاجتماعيّ»
عمّان؛ ١١-١٣/١٠/٢٠٠٣

المؤتمر السنويّ لمؤسسة ساساكاوا اليابانية للسلام
بالتعاون مع مجلس الحسن
«رؤيا لتعزيز السلام والبيئة الإنسانيّة في الشرق الأوسط»
عمّان؛ ٢٥/١٠/٢٠٠٣

منح شهادة الدكتوراة الفخريّة في الدّراسات الدّينية، باقتراح من سمو رئيس المنتدى وراعيه
قدس الأب
الأستاذ الدكتور إدوارد لورنس كارتر
رئيس كلية مورهاوس/أتلانتا/جورجيا - الولايات المتحدة الأمريكية
(جامعة مارتن لوثر كنغ)
جامعة آل البيت/ المفرق/ الأردنّ؛ ٧/١٠/٢٠٠٣

[التّفاصيل : في العدد القادم (٢١٣)].

اجتماع لجنة الإدارة رقم (٤/٢٠٠٣)

عمّان؛ الأحد ٥/١٠/٢٠٠٣

الحضور: الأعضاء د. هشام الخطيب (رئيس اللجنة)، د. علي عتيقة، د. عدنان السيد حسين، أ. ليلى شرف، أ.عبد الملك الحمر (الأمين العام). كما حضر من المنتدى: أ. د. هُمام غصيب (مدير إدارة الدراسات والبرامج) والسيّد أحمد الخطيب (مدير الشؤون الإدارية والماليّة).

بعد إقرار محضر الاجتماع السابق (٣/٢٠٠٣) الذي عقد في ٢٣/٦/٢٠٠٣، ناقشت اللجنة الموضوعات الآتية:

١- الندوة السنوية للمنتدى بعنوان «أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين» / عمّان؛ ٨-٩/١٢/٢٠٠٣؛ إضافة إلى اجتماع مجلس الأمناء واجتماع الهيئة العامة في ١٠/١٢/٢٠٠٣.

٢- أنشطة المنتدى المقترحة للعام القادم ٢٠٠٤
- ندوة «الشباب العربيّ وتحدّيات المستقبل» : عمّان؛ آذار/مارس ٢٠٠٤.
- الحوار العربي الأوروبي بعنوان «إدارة العولمة» Global Management.
- الحوار العربيّ الصينيّ (الثاني).

٣- مذكرة حول استلام مبنى المقر الدائم الجديد للمنتدى.

٤- الموقف المالي.

٥- المرشحون للعضوية العاملة.

٦- الشؤون العامّة للمنتدى.

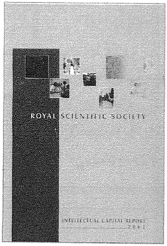
جلسة استمراريّة للّجنة التنظيمية لندوة «الشباب العربي وتحدّيات المستقبل»

اجتمعت هذه اللجنة في جلسة استمراريّة يومي ٦/١٠/٢٠٠٣ و١٢/١٠/٢٠٠٣ لمناقشة جدول أعمال الاجتماع «التشاوريّ» لممثّلي الجهات العربية المتوقع مشاركتها في الندوة. وتتجه النية الآن إلى عقد هذا الاجتماع في عمّان بعيد عيد الفطر المبارك.



أصدرت الجمعية العلمية الملكية/ عمّان تقريرها الأول حول «رأس المال الفكري»

(Intellectual Capital Report)



الذي يوثق نتائج أعمال الجمعية من خلال تقييم رأس المال البشري والبنيوي والعلائقي فيها، الذي يشكل بمجمله رأس مالها الفكري.

نهنئ الجمعية على هذا الإنجاز الرائد.

سلسلة اللقاءات الشهرية

«المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكيّة»

المحاضر:
د. يوسف الحسن
مدير المعهد الدبلوماسيّ في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ عضو المنتدى
(الأربعاء ٦/٨/٢٠٠٣)

دعا المفكّر العربيّ السفير الدكتور يوسف الحسن في هذه المحاضرة إلى ضرورة فهم العقل السياسي الأمريكيّ وتركيبة المجتمع النفسية وآليّات العمل السياسي في أمريكا، من دون خوف أو خفّة مردّها الجهل أو الوهم، ومن غير غضب مردّه الخوف.

وقال: إن أمريكا أكبر وأخطر من أن تُترك من غير معرفة ولا فهم لمزاجها وفكرها، وللقوى المحركة والمؤثّرة في صنع قراراتها الدولية.

وأضاف: إنّ هنالك «جموحاً وانفلاتاً» تقودهما مراكز فكر وحركات يمينيّة أُصوليّة وجماعات ضغط يهوديّة وغير يهوديّة منظّمة، مدعومة من مجمّع صناعيّ وعسكريّ يشعر بفائض قوّة غير مسبوقة، وبشراهة «الانفراد» في البيئة الدولية. وأضاف: إنّ هنالك الآن «حكومة ظلّ» تصوغ القرار السّياسيّ، متطرّفة وإقصائيّة، غير معنيّة بتقاليد الردع أو التوازن أو قواعد العلاقات الدّوليّة. ويشكّل هذا التيّار تحالفُ ثلاثيّ يضمّ الجماعات المنظّمة اليهودية والأصوليّة المسيحيّة التي تملك أكثر من ١٩ مليون صوت انتخابيّ مؤثّر؛ إضافة إلى الجناح اليمينيّ الجديد في الحزب الجمهوريّ.

وقال الدّكتور الحسن: إنّ من واجبنا كعرب أنْ نمارسَ التّأثير والتّفاعل مع القوى اللّيبراليّة والدّيمقراطيّة والعقلانيّة في المجتمع الأمريكيّ للحيلولة دون تجذّر هذا التيّار المحافظ الجديد، وأن نتعاونَ مع قوى أوروبيّة واعية لمخاطر هذا الجموح والانفلات، لما له من مخاطر في البيئة الدّوليّة ، ومن تأثير في رفع وتيرة التّطرّف في العالم.

ودعا المحاضر إلى ضرورة وقف سياسات الخروج على الشرعيّة الدّوليّة والمشاركة الدّوليّة. وأشار إلى أنّ القوى العقلانيّة والديمقراطيّة في المجتمع الأمريكيّ تعيش الآن حالة لا توازن وخلخلة في التماسك بسبب

تداعيات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والدور «الكاسح» الذي تقوم به مراكز الفكر والإعلام والتعبئة اليمينيّة المتطرّفة، وممارستها الضغط الفاعل والمتواصل على عصب الوطنيّة أو المصلحة الأمريكية، وتغليب وهم «الأمن» على «الحرّيّة»، والانفرادية على المشاركة في البيئة الدّوليّة.

وقد استعرض الدّكتور الحسن في محاضرته، التي حضرها عدد كبير من قادة الفكر والرأي وكبار المسؤولين، مفاتيح فهم العقل السياسيّ الامريكيّ، ومراكز التأثير والقوى الفاعلة في صناعة القرار السياسي الأمريكي. وشرح خلفيّات نشأة الفكر المحافظ التّقليديّ والجديد المتطرّف. وحلّل طبيعة النظام الحزبيّ الأمريكيّ، واعتبر أنّ قلب العمليّة السّياسيّة وجوهرها لا يقعان داخل النّظام الحزبيّ الامريكيّ، وإنما خارجه: في مؤسّسات ومراكز وأجهزة. فالحزب لا تُطرح داخله الأفكارُ والبدائلُ والبرامج، وإنّما يجيء إليه المرشّح الحزبيّ حاملاً برامجه الانتخابيّة وما لديه من إمكانات ماليّة للفوز يوم الاقتراع. وقال:« واليوم تنوب مراكز [أو دارات] التفكير Think tanks عن الحزب، وتتكفّل بتقديم البرامج والخطط والآراء الجاهزة للتّنفيذ. وهذه المراكز الفكريّة لا تخضع لأيّة محاسبة أو سلطة، وتتداخل فيها قوى الضغط والمصالح.»

كذلك استعرض المحاضر أهمّ مراحل تطّور الفكر المحافظ عبر التاريخ الأمريكيّ. وركّز في تحليله على مرحلتي إدارة الرئيس ريغان والرئيس بوش الإبن. وشرح تركيبة المؤسّسات اليمينيّة المحافظة الجديدة، وأهمّ نجومها ومفكّريها. كما حلّل طبيعة تحالفها مع القوى اليهوديّة المنظّمة ، والجماعات الأصولية المسيحيّة.

وقدّم تحليلاً عميقاً لجذور هذه الأصولية في التّاريخ الأمريكيّ، التي جاءت مهاجرة من أوروبا البروتستنتيّة في القرنيْن السّابعَ عشرَ والثامنَ عشرَ، والتي غلبت على ثقافتها ومعتقداتها «العبرنة» الحَرْفيّة. وأشار إلى ثقافة الطبقة الأنجلوسكسونيّة البروتستنتيّة البيضاء (WASP)، التي ما زالت تحكم الإدارات والثّقافة السّائدة في المجتمع. وذكر أنّ هذه الجماعات الأصوليّة المسيحيّة هي أبرز الحركات السّياسيّة المنظّمة والثريّة والفاعلة في المجتمع الأمريكيّ في الوقت الرّاهن.

وشدد الدّكتور الحسن على ضرورة تغيير نوعيّة التعامل العربيّ مع المجتمع المدنيّ الأمريكيّ. وطالب بدور فاعل ومؤسسيّ للكنائس الشرقيّة العربيّة في المجتمع الأمريكيّ، وبدّور مماثل للاتّحادات النّسائيّة العربيّة. فالكنيسة والمرأة عنصران أساسيان ومفتاحان رئيسيّان في حركة التأثير في المجتمع الأمريكيّ. وقال: «إنّ الهبّات الموسميّة، والزيارات البروتوكوليّة والمناسباتيّة، والاجتماعات التي تتم بين حين وآخر، لا طائل منها طالما أنّها لا تجري وَفْقَ أطر وبرامج وعمل مؤسّسيّ دائم يصل إلى الجذور ويرسم للمستقبل.» □

عصف ذهني حول «المسألة العراقيّة»

عقدَ المنتدى جلسةَ «عصْف ذهْنيّ» لمناقشة الأفكار التي تضمنّها كتيّب سموّ الأمير الحسن **المسألة العراقيّة** الذي صدر مؤخراً [أنظر **المنتدى**، العدد (٢١١)، ص٧-١٦]. كان ذلك في فندق ميريديان/عمّان يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٣/٩/٣.

افتتح الجلسة أ. عصام الجلبي، عضوالمنتدى و أ. أديب علم الدّين، سفير الجمهوريّة اللبنانيّة في الأردنّ. ثمّ فُتح بابُ النّقاش للحضور.

وسننشر التّفاصيلَ في عددنا القادم بإذْن الله.

تهنئة

بالنيابة عن موظّفي الأمانة العامّة

لمنتدى الفكر العربيّ

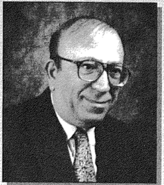
يتقدّم الأمينُ العام من سموّ رئيس المنتدى وراعيه

ومن سائر الأعضاء الكرام بأجمل التهاني وأصدق الأماني

بحلول شهر رمضان المبارك

أعاده الله على الجميع باليُمن والبركة

أ. توفيق أبو بكر



منحت مؤسسة «البحث عن أرضيّة مشتركة»/ قسم الصحافة جائزة الصحافة العربيّة لهذا العام للأستاذ توفيق أبو بكر، الكاتب الصحافي ومدير عام مركز جنين للدراسات الإستراتيجيّة، عضو المنتدى. كان ذلك في احتفال كبير أقامته المؤسسة في بروكسل تحت رعاية وزير خارجية بلجيكا، وبمشاركة عدد من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي ومن السفراء العرب والأجانب والشخصيّات السياسيّة، مساء يوم الثامن عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في قصر الاحتفالات وسط العاصمة.

هذه المؤسسة هي جزء من منظمة «البحث عن أرضية مشتركة» و«المركز الأوروبي للأرضيّة المشتركة»، اللذيْن يعملان في مجال النزاعات والإنتاج الإعلاميّ. والمؤسسة الصحافيّة CG News المانحة للجائزة مدعومة من منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبيّ. وهي تنشر أسبوعياً على الإنترنت مقالات لكُتّاب عرب وأجانب، تتّصف بالدقّة والتوازن، والموضوعية والعمق، وتتضمّن بدائل وحلولاً. وتقوم المؤسسة بتوزيع المقالات والتقارير على المؤسسات الإعلامية والإخبارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم وعلى الصحف العالميّة الكبرى.

والجائزة ذات قيمة معنوية كبيرة، إضافة الى قيمة مادية رمزية إلى حد كبير.

الجدير بالذكر أنّ أ. توفيق أبو بكر عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، وكان أمين عام منظمة العفو الدوليّة في الأردن. وتُنشر مقالاته أسبوعياً في خمس صحف عربية يوميّة؛ كما تشترك في نشر الدراسات والحوارات التي يقوم بها صحف عربية أخرى. ويتبنى الزميل أبو بكر خطاً معتدلاً وعقلانياً وموثقاً في كتاباته ومعالجاته الصحافيّة.

نهنئه، ونتمنى له المزيد من النجاح والتوفيق

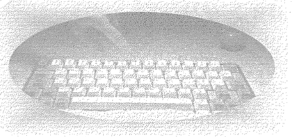
أ. ثابت الطاهر



تقرّر تعيين الأستاذ ثابت الطّاهر، عضو المنتدى، مديراً عاماً لمؤسّسة عبد الحميد شومان اعتباراً من ٢٠٠٣/١١/١.

والأستاذ الطاهر اقتصاديّ معروف، وله مساهماتٌ جليلة في العمل العام. وسبق أن شغل عدداً من المناصب المهمة في الأردن، كان أبرزها: منصب وزير الطّاقة والثّروة المعدنيّة، ومدير عام شركة الفوسفات، ومدير عام الشركة العربية للتّعدين.

نهنّىء زميلنا الكريم، ونتمنّى له دوام العطاء المثمر الخيّر.



مواقع مهمّة على الإنترنت

١

خدمة Common Ground (الأرضية المشتركة) الإخبارية

cgnews@sfcg.org

توفّر هذه الخدمة الأخبار والمقالات والتحليلات والتقارير «التي تتّصف بالدقّة والتّوازن وتتضمّن البدائل والحلول». وهي مبادرة غيّر ربحيّة ومدعومة من اليونسكو والاتّحاد الأوروبيّ. والخدمة جزء من منظّمتي البحث عن أرضيّة مشتركة والمركز الأوروبيّ للأرضيّة المشتركة، وهما منظّمتان تعملان في الإنتاج الإعلاميّ وفي مجال فضّ النّزاعات.

للإشتراك في هذه الخدمة إبعث برسالة إلكترونية فارغة الى :

subscribe-cgnewsarabic@hists.sfcg.org

٢

معهد الدقّة العامّة

Institute for Public Accuracy

http://www.accuracy.org

يسعى هذا المعهد الى توسيع قواعد البيانات المتاحة للجماهير، بحيث تشمل الآراء والمعلومات والإحصاءات والتّحليلات الموثّقة، التي غالباً ما تُهمَّش في غمرة البيانات والتّقارير والآراء الصّادرة عن المؤسّسات الكبرى ودارات الفكر المؤثّرة، لا سيّما تلك ذات الأجندة الخاصّة.

إلى الرّاحل الكبير

إدوارد سعيد

نمْ قريرَ العيْن في جنّات الخُلد.

فعطاؤك الفكريّ السّامق سيبقى زاداً روحيّاً غنيّاً لنا جميعاً.

رحمك الله رحمةً واسعةً.

منتدى الفكر العربيّ

دراسات

«التّوجّهات المستقبليّة لتنمية الموارد البشرية»

إعداد : د. م. منذر واصف المصري

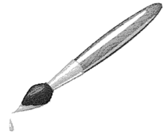
المنتدى العالميّ لتنمية الموارد البشرية ؛ دمشق ٢٤ - ٢٦/٦/٢٠٠٣

من موضوعات هذه الدّراسة القيّمة: المفهوم العام لتنمية الموارد البشريّة؛ الديمقراطيّة ونظم تنمية الموارد البشريّة؛ المواءمة وتنمية الموارد البشرية؛ خصائص «عمّال المعرفة» في نظم تنمية الموارد البشريّة؛ هل ستصبح الخدمات التّعليمية وبرامج تنمية الموارد البشرية سلعة؟؛ اقتصاديّات نظم تنمية الموارد البشرية؛ مصادر التّمويل وأساليبه؛ التخاصيّة (الخصخصة)؛ التّعلم عن بُعد والتعلم الافتراضيّ؛ الخصائص التقليدية والمستقبليّة لنظم تنمية الموارد البشريّة.

تنطلق هذه الدراسة من أن الموارد البشريّة ، وبالتالي رأس المال المعرفي، تشكّل العامل الأساسيّ الذي يعتمد عليه نجاح الخطط التنمويّة، والذي يحدّد مدى الإنجاز والكفاءة والفاعليّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

كتّاب هذا العدد

د. كمال عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي - شعبة الفلسفة
كلية الآداب - جامعة محمد الخامس
الرباط - المملكة المغربيّة
هاتف:٧١٠٣٥٦ - ٢١٢٣٧+
ناسوخ (فاكس):٧٧٢٠٦٨ - ٢١٢٣٧+



د. رامش ثاكور
نائب رئيس جامعة الأمم المتحدة
طوكيو
ومدير برنامج السّلام والحاكميّة فيها
E-mail: vice.rectorg@ha.unu.edu

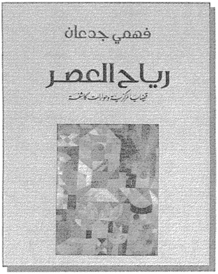
د. عبّاس عبد الحليم عباس
كلية الدراسات اللغوية
الجامعة العربية المفتوحة
ص.ب ١٣٣٩ عمّان ١١٩٥٢
هاتف : ٥٥٣٠٢١١
E-mail: abbas_178@hotmail.com

د. غالي عودة
خبير بشوون أوراسيا
(آسيا الوسطى وشرق أوروبا)
جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا
ص.ب ٩٦٠٦٦٠ عمّان ١١١٩٦
هاتف: ٥٣٤٤٧٠١ - ٩٦٢٦+
ناسوخ (فاكس): ٥٣٤٧٣٣١ - ٩٦٢٦+
E-mail:galioda@hotmail.com

إبراهيم العجلوني
أديب أردني وكاتب صحافي
جريدة الرأي الأردنيّة
ص.ب (٦٧١٠)
عمان ١١١١٨ الأردن

غذاء للعقل

رياح العصر: قضايا مركزية وحوارات كاشفة



المؤلف: د. فهمي جدعان

الطبعة الأولى، ٢٠٠٢

الناشر: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت

المحتويـــــــات

«إن البحوث والمقالات والحوارات التي يضمها هذا الكتاب لا تزعم أبداً تقديم استجابة كاملة لهواجس العصر الضاغطة ومتطلباتها، فذلك من باب النهوض بما لا يطاق. فالمطلب عسير وتضافر الجهود في شأنه أمر لا ريب فيه. والحقيقة أن ثلّة مرموقة من المفكرين العرب قد جعلت هذه الهواجس، وما تزال، في المركز من وعيها واهتمامها ومسوغ وجودها وغائيتها النظرية وفعلها العملي المشخص. وهذه المباحث والأقوال هي في نهاية التحليل وجه من وجوه الغائية المعرفية والتنويرية والعملية، يضاف إلى تلك الأعمال ويوجه النظر والتفكر والتأمل إلى ما قد لا يكون هؤلاء المفكرون والباحثون قد وقفوا عنده أو عرضوا له أو امتازوا به. والتنبيه على أهمية هذا الضرب من الأعمال وخطورته ليس مما يحتاج إلى «تبرير» أو «تسويغ». كما أن المثابرة على التقدم في إنفاذه في شتى قطاعاته البسيطة والمعقدة، اليوم وغداً وبعد غد، يظل أمراً حيوياً لا خلاص منه ولا فرار».

[المؤلّف]

غذاء للعقل

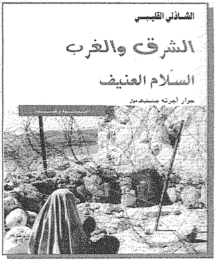
الشرق والغرب : السلام العنيف

حوار مع الشاذلي القليبي

أجرته : جينيفياف مول

تعريب: أحمد العايد وعبد العزيز قاسم

نشر وتوزيع مؤسّسات بن عبدالّله - تونس



المحتويات

يتضمن هذا الكتاب شهادة مؤثرة ومثيرة لأمين عام جامعة الدول العربية خلال ما يزيد على عقد من الزمن يشكّل فترة من أدق الفترات وأكثرها صعوبة، إذ هي تقع بين حدثين من أشدّ الأحداث خطورة ومأسوية، أعني سلام الرئيس أنور السادات المنفرد مع إسرائيل دون سابق اتفاق أو تشاور عربي، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى غزو العراق للكويت، وما انجرّ عن هذين الحدثين من تصدع مهول للصف العربي وإحباط للقضية الفلسطينية بالذات. وفي هذا الصدد، يكشف المؤلف لأوّل مرة عن أسرار ومواقف تنير ليل الزوابع التي زعزعت أركان الأمة.

وفي هذا الكتاب كذلك، دفاع عن الإسلام الحق، إيمانا واجتهاداً وحضارة، في غمرة الأصوليات الدموية التي تسيء إليه عن جهل وتزمّت ليسا من الإسلام في شيء. ويقدّم الأستاذ الشاذلي القليبي بخصوص العمل العربيّ المشترك تصوراً واضحاً قابلاً للتطبيق الفوريّ، متى تعلّقت همّة القادة العرب بذلك.

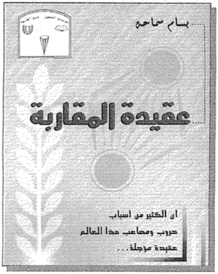
والمعلوم أنّ الأستاذ الشاذلي القليبي، أستاذ الأدب العربي بالجامعة التونسية وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إضافة إلى سامي المسؤوليات السياسية التي اضطلع بها منذ الاستقلال، شاهد على عصره، دقيق الملاحظة والتحليل، هادئ الصراحة، مستقبليّ الرؤية، مترسّخ في الحقول المعرفية شرقاً وغرباً، ممّا جعله أحد الدبلوماسيّين العرب القلائل ذوي القدرة على النفاذ إلى الفكر الغربي.

عقيـــــدة المقـــــاربـــــة

إن الكثير من أسباب حروب ومصاعب هذا العالم عقيدة مؤجلة ...

تأليف: بسّام سماحة

المحتويـــــات



- العقيدة، عقيدة المقاربة
- آلية تطبيق العقيدة
- الرسائل
- الأبواب الخمس [الخمسة]
- أقوال من العقيدة

عن مقدّمة المؤلّف :

عقيدتنا، عقيدة المقاربة، فلسفة جديدة بيضاء تحيي الخصائل الحميدة في الإنسان وتقربه إلى الأفضل، في الإيمان والدين والحياة الاجتماعية والشعوب بين بعضها والأمم والحضارات، وتحتضن كل هذه العقائد والميول من خلال تهيئة الإنسان لحثه على ما كان في لاوعيه أن يصبح وعياً أمامه، فينقيه من الشوائب، خطوة متقدمة في جعل هذه الحياة الدنيا مطواعة لنا، فلا هي تقوى علينا إلاّ بحتميات، هي بالنتيجة قد أعطتها إسمها حياة دنيا...

فهأنذا قد وضعت مدماكاً في هذا البناء، وعلى الآخرين، إن أرادوا بقناعة، أن يعقدوا العزم للمساعدة، وبذلك تغدو دروبنا أهدافاً عريضة، والتي في شموليتها تقترب من أن تكون نبيلة؛ إذ ما النبل في الأهداف سوى في شموليتها وبالتالي مساواتها للجميع.

عقيدتنا، حلقة في سلسلة، إن ظلت مفقودة، أسرتنا المصاعب في دارها وأوصدت خلفنا عشرة من الأقفال.

من مكتبة المنتدى

العرب والقوى الدوليّة



المؤلّف: د. مفيد الزيدي
الناشر: دار أسامة للنشر والتوزيع
عمّان - الأردنّ
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

المحتويـــــات

- الفصل الأول: بريطانيا والمشرق العربي في القرن العشرين
- الفصل الثاني : العَلاقات العربية الألمانيّة على مشارف القرن الحادي والعشرين
- الفصل الثالث: العَلاقات العربية الصينيّة: الواقع وآفاق المستقبل
- الفصل الرابع: الإسلام والمسلمون في الصين: انبعاث الحاضر وآفاق المستقبل
- الفصل الخامس: منظمة الأمم المتحدة: مهام تاريخية في القرن العشرين
- الخـــاتمـــة

يُعنى هذا الكتاب بدراسة العَلاقات العربيّة ببعض القوى الدوليّة، وفي مقدّمتها: ألمانيا وما تمثّله اليوم من ثقل سياسيّ واقتصاديّ ونهوض علميّ وتكنولوجيّ؛ وبريطانيا، بما في ذلك مسيرة سياساتها تجاه العرب في القرن العشرين،وما قامت به من دور أساسيّ في سياسة الشرق الأوسط في المرحلة «الكولونيالية» منذ سايكس بيكو ووعد بلفور ومرحلة الانتداب وما تلاها، ثم ما حصل لها من خفوت بعد الحرب العالمية الثانية بفعل المتغيّرات الدولية وظهور الولايات المتحدة ودخول مرحلة الحرب الباردة في التنافس الدولي مع الاتحاد السوفييتي [السابق]. وكان ذلك محور الفصليْن الأول والثاني.

أما الفصل الثالث فيتحدّث عن قوة آسيويّة قديمة جديدة. إنها الصين، المارد الآسيوي الذي يتمتّع بإمكانات بشرية واقتصادية وصناعية هائلة، ويركز الفصل على تطور علاقات الصين التاريخية مع الأقطار العربية، خاصة في السنوات الأخيرة.

ويتحدث الفصل الرابع عن نهوض الإسلام في الصين، وتطور المجتمع الصيني الإسلامي، والدعم الذي يلقاه مع الحرية والانفتاح اللذيْن حصلا منذ ثمانينيّات القرن العشرين. وهي دراسة ترصد تطور الإسلام في الصين وتتابعه من خلال متابعة جذوره وامتداداته المبكرة وفي العصر الحديث.

أما الفصل الخامس فيتضمن دراسة مستفيضة عن الأمم المتحدة وخلفيّاتها التاريخيّة ومنظّماتها، وجهودها في الأمن والسلام في القرن العشرين.

الأمم المتحدة: منظمة تبقى ونظام يرحل

المؤلّف : فؤاد البطاينة
الناشر : المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت
التوزيع في الأردنّ : دار الفارس للنشر والتوزيع؛ عمّان
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

المحتويـــــات

في هذا الكتاب:

- صورة واقعيّة لعمل الأمم المتّحدة، بما يوضح آليّات اتخاذ القرارات وطرائق عملها على أرض الواقع.
- قراءة للميثاق تحلّل نشأة الأمم المتّحدة وأهدافها ومبادئها وسلوك فروعها الأساسيّة، وتقارن التّظري بالمتحقّق.
- تشريح لمجلس الأمن ومضامينه من حيث طبيعةُ عضويّته، وما يحكم العَلاقة بين أعضائه الدائمين، وامتيازاته، وشموليّة اختصاصاته، وأسلوب عمله.
- إلقاء الضّوء على طبيعة الفصل السّابع من الميثاق والسّياقات القانونيّة الواجب على مجلس الأمن اتّباعها لاتّخاذ القرارات؛ إضافة إلى توضيح السلوك القانونيّ الذي يمكن أن تلجأ إليه الدّول لرفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي من شأنها أن تسبّب حرجاً لها أو ضرراً على مصالحها.
- عرض وتقييم للوجود العربيّ في الأمم المتحدة.
- طبيعة الواقع الدوليّ الجديد الذي فرضته الولايات المتّحدة على العالم والأمم المتّحدة، وتأثير ذلك انطلاقاً من قانون القوّة الغاشمة، وخيارات شكل النظام الدوليّ الجديد، وموقع الأمم المتّحدة من تلك الخيارات.
- عرض وتقييم لعمليّات حفظ السلام، ونظام العقوبات ، ولجان حقوق الإنسان، والمنظّمات غير الحكوميّة، والوكالات المتخصّصة ، والمحطّات الأخيرة لمسألتي اللاّجئين والنّازحين في إطار عمليّة السّلام.



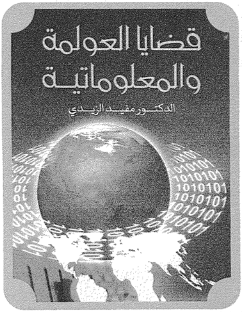
وفيما يلي سردٌ لمحتويات الكتاب :

من مكتبة المنتدى

قضايا العولمة والمعلوماتية

المؤلّف: د. مفيد الزيدي
الناشر: دار أسامة للنشر والتوزيع
عمّان
الطبعة الأولى ٢٠٠٣

المحتويات



أبواب هذا الكتاب هي حصيلة دراسات ومقالات نشرها المؤلّف على مدى عَقْد التسعينيّات من القرن الماضي. وهو العَقد الذي تأجّجت فيه أزَمات وتداعيات وكوارث أثّرت بشكل أو بآخر في حاضر العرب ومستقبلهم. وتسعى هذه الدراسة إلى استعادة الوعي، وتفكيك الأوضاع، وتحليل الأزمات، ومواجهة الإشكاليات السياسية والفكرية والمعرفية والعلمية والاجتماعية، في ظل تحدّيات العولمة وإفرازاتها والطروحات الفكريّة التي تلحّ على المشهد العربيّ المعاصر.

المجتمع المدني وأبعاده الفكرية

تأليف : الدكتور الحبيب الجنحاني

الدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

الناشر : دار الفكر بدمشق

الطبعة الأولى : آب/ أغسطس ٢٠٠٣



المحتـــــوى

عناوين هذا الكتاب تتحدّث عن نفسها بنفسها. ومثله مثل الكتب الأخرى في السّلسلة، فإنه يتكوّن من بحثين مستقلّيْن الواحد عن الآخر لكاتبيْن منتميين الى تيّاريْن متباينيْن. وقد أعطي كلٌّ من البحثين للكاتب الآخر كي يعقّبَ عليه.

قبيل الطباعة (١)

مفهوم الوقت والتقدّم المجتمعيّ عبر التّاريخ *

د. محمّد عبد العزيز ربيع **

اليوم، في عصر المعرفة الآخذ في التكوين، نلاحظ أنّ أولئك الذين يعيشون العصر ويساهمون في تشكيله قد انغمسوا في نشاطات مكثّفة لتطوير طرق ومعدّات جديدة لاستغلال، ليس الوقت بمعناه الواسع، بل الجُزء الصغير من الثانية. ويعود السبب في ذلك إلى تحوّل اقتصاديات الدول المتقدمة نحو الخدمات وصناعة المعرفة وتسويقها من ناحية، واحترام المنافسة بين الشركات الصناعية من ناحية ثانية. قبل ثلاثين سنة، قلت لطلاّبي في جامعة الكويت: سيأتي الوقت قريباً لتتغير المنتجات الإلكترونية بشكل يومي.

وإنْ تَردَّدَ أيّ شخص يبحث عن أحدث المنتوجات الإلكترونية في شراء جهاز ما، سيكون ذلك كفيلاً بعدم شرائه لأنّ القرار مهما جاء سريعاً سيكون أقل سرعة من تطور الأجهزة نفسها. وهذا جعل الوقت يتحوّل من ثروة وفيرة إلى أكثر الثروات ندرة وقيمة. وإنّ كيفية ومدى استغلاله من أهمّ العوامل المؤثرة في تنمية قدرات الفرد، وزيادة إمكانات المجتمع، وتشكيل مستقبل الشعوب، وتحديد موقعها من حركة التاريخ. وتعكس الفجوة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والصحية ومستويات المعيشة بين الأمم نظرتها إلى الوقت، ومدى استغلالها لما هو متاح منه.

الإنسان القبليّ كان «يحارب ليعيش ويعيش ليحارب». وهذا أعطاه الفرصة لاختيار توقيت الحرب دون التقيدّ بوقت محدد. الإنسان الزراعي كان «يأكل ليعيش ويعيش ليأكل». وهذا ما أعطاه فرصة أقل مرونة لأن الغذاء ضروري، وإن كان توقيت وجبات الطعام مفتوحاً إلى حد ما. الإنسان الصناعي «يعمل ليعيش ويعيش ليعمل». وهذا جعل الوقت يتحكّم في قراراته وإنتاجه ومستوى حياته ونوعيّتها إلى حد بعيد. الإنسان المعرفي «يتعلم ليعيش ويعيش ليتعلم». وهذا جعله أسير الوقت لأن المعرفة تتقادم مع توالي الثواني. كلّ هذا يحدث اليوم من حولنا؛ في حين نتخصّص في إهدار الوقت، ونتفنّن في تطوير ثقافة الأرجيلة.

---

* مقتطف من الدستور الأردنية؛ ٢٠٠٣/٩/١٤ [بتصرّف قليل].

** أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة الأخوين، المغرب، عضو المنتدى M.Rabie@alakhawayn.ma .

قبيل الطباعة (٢)

الفكر العربيّ من الإحياء الى التجديد *

د. مصطفى الفقي **

الفارق بين الإحياء والتجديد واضح في اللغة. فالإحياء هو إعادة الشأن إلى ما كان عليه.أما التجديد فيحمل دلالة مختلفة لأنه يعني الاختلاف والتطور الى الأفضل وإدخال عنصر الحداثة بحيث يصبح الفكر عصرياً والتطبيق واقعيا. من هنا فإننا عندما نتحدث عن الفكر العربي من الإحياء الى التجديد فإننا نرصد أهمية النقلة النوعية وليس مجرد التغيير الكمي، لأن الإحياء قد يكون مجرد بعث التراث وإيقاظ الأفكار ذاتها ولا يعني بالضرورة الخروج عن دائرة الجمود والاتجاه نحو التطور....

.....[المهم] أن نخرج من أسر الماضي لنرى المستقبل، بحيث لا نتصور أن الفكر القومي جامد متعثر معزول، بل هو على غير ذلك؛ إذ يمكن أن يكون إيجابياً وفاعلاً ومؤثراً يستوعب ما جرى ويتهيأ لما هو قادم وينفض الغبار عن ضبابية الرؤية ويرى الأمور بحجمها الطبيعي ويتعامل مع المستقبل الذي يطرح مفردات جديدة فيها: ما هو مقبول نسبياً وما هو مرفوض مطلقاً، بدءاً من العولمة ووصولاً الى صراع الحضارات، لأن كم المشكلات التي تحيط بأمتنا والعقبات التي تعترض طريقنا تفرض علينا بالضرورة أن نسعى الى تجديد تراثنا الفكري وإحياء الصالح من تاريخنا القومي وبعث الروح العربية العصرية التي تؤمن بأهمية التوازن بين القومية والقطرية، بين العروبة والالتزام الدولي، بين الماضي والحاضر. أمة ترى نفسها في مرآة المستقبل ولا تواصل مغازلة الذات في مرآة الماضي حيث تستغرق في ترديد أشعار ديوان الحماسة بلا جدوى وتتباكى على ماضيها من دون هدف. إنها أمور لا بد من الأخذ بها والوعي بأهميتها لأنها أمام تحدٍّ كبير هو أن نكون أو لا نكون.

* مقتطف من الرأي الأردنية؛ ٢٠٠٣/٩/١٧.

** كاتب قومي، عضو البرلمان المصري؛ عضو المنتدى.

قبيل الطباعة (٣)

بعد عامين على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر: كيف تغيرت أمريكا *

د. منى مكرم عبيد **

لم تكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر حدثاً عادياً في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أدت تلك الأحداث إلى تغيير وجه العالم ونمط التفاعلات بين مفرداته وشكل المنظمات الدولية.

وقد أصبح معهوداً الآن بين المحللين السياسيين الحديث عن عالمين مختلفين: عالم ما قبل، وعالم ما بعد، أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهذا يؤكد مدى التأثير الذي أحدثته تلك الأحداث.

بالطبع ليس لهذه الأهمية الخاصة التي حظيت بها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر علاقة جوهرية بتعدد الضحايا الذين خلفتهم تلك الأحداث. فأضعاف أضعاف هؤلاء الضحايا سقطوا جراء استخدام الولايات المتحدة نفسها للسلاح النووي للمرة الأولى والأخيرة حتى الآن في الحرب العالمية الثانية. وقد مات آلاف من العراقيين بسبب الحصار الجائر الذي فرضته أيضاً الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا على العراق لمدة تزيد على العقد من الزمان بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

لقد كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هائلة التأثير نظراً لأنها قد استهدفت أقوى قوة في العالم، وهي القوة التي كانت متحفزة لفكر الإمبراطورية. وقد قدمت لها هذه الأحداث الفرصة لتحقيق حلم زعامة العالم بشكل منفرد، وهو الحلم الذي تأخر أكثر من خمسة عقود من الزمان، حيث أرادت الولايات المتحدة باستخدامها للسلاح النووي في اليابان - في غير حاجة إليه، حيث كانت الحرب تضع أوزارها بالفعل بنصر كاسح للحلفاء - أن تقود العالم وقتها، لكن صعود الاتحاد السوفييتي قطباً ثانياً في العلاقات الدولية أجل هذا الحلم، الذي أصبح بالتالي من الممكن تنفيذه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك ما كان يعرف بالمعسكر الشيوعي.

أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذاً، أخرجت البعبع الأمريكي من مكامنه لتحقيق حلمه بريادة العالم وتزعمه. فقد أفرزت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تحولات استراتيجية في السياسية الخارجية الأمريكية، حيث دعمت التوجه الأمريكي الساعي إلى الهيمنة على العالم، وأدت إلى بعث التطرف اليميني للحزب الجمهوري الحاكم في الولايات المتحدة تحت ما يعرف بحزب الامبراطورية الأمريكية المكون من اليمين المحافظ بفكره المتطرف تجاه الآخر.

---

* مقتطف من **الرأي** الأردنية: ٢٠٠٣/٩/١٨

** أستاذة قسم العلوم السياسية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة: عضو مجلس الشعب المصري سابقاً،عضو مجلس أمناء المنتدى.

قبيل الطباعة (٤)

هيئة الأمم المتحدة

بيان صُحُفيّ لجنة رفيعة المستوى تدعو الى اتّخاذ إجراءات بهدف مكافحة التمييز والمحاباة العنصريَّيْن

أكّدت مجموعة من الشخصيّات رفيعة المستوى، التي أوكل إليها العمل مع المندوب السّامي لحقوق الإنسان من أجل متابعة خُطّة العمل المنبثقة عن المؤتمر العالميّ ضدّ العنصريّة الذي عُقد عام ٢٠٠١، أكّدت في جنيف في سياق مكافحة التمييز أهمّيّة خَلْق الوعي والتمتّع بحقّ التعلّم وبالعدل لأولئك الذين عانوا تاريخياً من التمييز العنصريّ. كما أكّدت الحاجة إلى خُطط عمل وطنيّة ضد المحاباة، وإلى تشجيع الدّول لإعداد خطط تتيح «المشاركة الفاعلة لمؤسّسات حقوق الإنسان الوطنيّة والمجتمع الأهليّ (المدنيّ)».

في بيان صدر في أعقاب اجتماع دام ثلاثة أيام، أعربت المجموعة عن قناعتها بأنّ عملها«يجب أن يقوم على رؤية إنسانيّة نابعة من (أخلاقيّات التضامن الإنسانيّ)»، وأكّدت مركَزيّة الكرامة الإنسانيّة واحترام التعدّديّة وأهمّيّة الإجراءات الناجعة التي تهدف إلى حماية المدنيّين.

ومجموعة الخبراء رفيعي المستوى - التي تضمّ الأمير الحسن بن طلال، وإدنا ماريا سانتوس رولاند من البرازيل، وسليم أحمد سليم من تنزانيا، وحنا سوشوكا من بولندا، ومارتي أوفيا كاليفي أهتساري من فنلندا - عيّنها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بهدف مساعدة المندوب السامي لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ بنود إعلان ديربان وبرنامَج عمل المؤتمر العالميّ، وفي فحص الأدوات القانونيّة المتاحة لمكافحة التمييز العنصريّ وتقييمها. ولم يتمكّن السيد أهتساري من حضور الاجتماع الأول.

وقد أعرب الخبراء في بيانهم أنّهم أوْلوْا اهتماماً خاصًّا للحاجة إلى حماية المعنيّين من التّمييز العنصريّ وكُره الآخر ضمن سياق مكافحة الإرهاب. وأكّدوا ضرورة الإلتزام التامّ بمقرّرات التجمّع الدوليّ لمحو التّمييز العنصري عند اتّخاذ الإجراءات الّلازمة لمكافحة الإرهاب.

وفي أعقاب مداولاتهم التي استمرّت من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، والتي قاموا خلالها بعَقْد محادثات مع السيد برتراند رامشاران، المندوب السامي لحقوق الإنسان بالوكالة، وآخرين، أوصى الخبراء بضرورة قيام المجتمع الدّوليّ بإيجاد طرق لقياس التّجاوزات القائمة على التّمييز العنصريّ. وأكّدوا أنّ «إحدى الطّرق الممكن اتّباعها لهذه الغاية يمكن أنْ تتمّ من خلال تطوير (مؤشّر المساواة العِرقيّة)، على غرار (مؤشّر التّنمية البشريّة) الذي طوّره ويستخدمه برنامَج الأمم المتحدة للإنماء».

والمجموعة المذكورة هي هيئة استشاريّة للمندوب السّامي. وقال السيد رامشاران: إنّ مكتب المندوب السّامي ثمّن عالياً الرّؤى والتّوصيات التي قدّمتها المجموعة. كما أعرب عن تطلّعه إلى استمرار دعمها في المستقبل.

ويمكن الاطّلاع على بيان المجموعة في مَوْقع مكتب المندوب السّامي لحقوق الإنسان على الإنترنت: *www.ohchr.org.*

اللّهـــم باركـــه !



المقرّ الجديد الدائم

لمنتدى الفكر العربيّ

[سننشر صوراً وتفاصيلَ أخرى في العدد القادم (٢١٣) بإذن اللّه].

إدوارد سعيد ... ذلك القريب البعيد

إبراهيم العجلوني *

ربّما كان الكاتب الأمريكي، الفلسطيني الأصل، إدوارد سعيد هو أجدر كُتّاب عصرنا بأن يوصفَ بـ «القريب البعيد» من جهة، وبأن يُنظر الى أعماله بصفة كونها «حملةً نقديّةً» متّصلةً، باسم الإنسان ومستقبله، من جهة أخرى.

أما كيف كان هذا الكاتب الفذّ قريباً بعيداً في آن، فمردُّ ذلك إلى ما اشتملت عليه ترجمة كتابيْه الرئيسييْن **الاستشراق** و**الثقافة والإمبرياليَة** من اعتياص عبارة، وغموض مصطلح، واضطراب معنى؛ الأمر الذي حال دون ما كان يؤمَّلُ من أثرهما في جمهرة المثقفين في العالم العربي... ثمّ الى ما جرّد له نفسه من مهمّة الدفاع المنطقي عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة العدوان الصهيوني، وهو ما تَتَابعَ منه، كتبا وأبحاثاً ومقالات، على الرغم من الدّاء العضال الذي كان يغالبه؛ فكان بذلك فيلقاً ثقافياً قائماً بذاته، يذود عن الحق الذي يراه، من حيث هو مفكر حرّ وكاتبٌ موضوعيّ قبل أيّ اعتبار آخر.

وأما النقد الحضاري، ذو الطابع الشمولي، نقد مناهج النظر، ونقد الواقع، ونقد السياسات، فقد بلغ فيه إدوارد سعيد درجة لم يبلغها من قبل إلا رجالٌ من نمط «شبينغلر» و «نيتشه». ونحن، لا ريب، سنكون ظاهرين على عمق هذا النقد واتساعه، حين تتاح لنا قراءة كتابيه **الاستشراق** و**الثقافة والإمبرياليَة** قراءة مستغرقة وافية، لا تحول الحوائل دونها؛ ثم حين نتتبّعُ أصداءهما في الدوائر الأكاديمية الغربية، ونرى ما تأدّيا إليه من تخلّقِ تيار نقديّ جذري، يتَنَخَّلُ المفاهيم، ويعود بإطلاقات العقل الغربي الى مظانّها من حقائق التاريخ والثقافة، ويكشف مغالطاته وتحيّزاته وألوان التحكم التي نكّبَتْ به عن تلك الحقائق.

لقد كان إدوارد سعيد حالة أكاديمية استثنائية أجمع أساطين الفكر الغربي المعاصر على احترامها. كما كان في الوقت نفسه ظهيراً قويّ العارضة يستند إليه المثقفون العرب وهم يقيمون حججهم في مواجهة عالَمٍ متحامل، كثير الغفلة والتغافل، أو وهم يمحّصون وعيهم ويختبرون أدواته. ولعلّ ذلك كلّه مجتمعاً يكون سرّ تَنائيهِ وحضوره معاً، وسرّ ما نستشعره من غيابه الهادىء وغروبه الحزين... . □

* أديب أردنيّ وكاتب صحافيّ في جريدة **الرأي** الأردنيّة.

رسـالـة من

أخي المواطن؛ اختي المواطنة؛ زائري الكريم:

لكلّ منا رئة يتنفس من خلالها. فلا تبخل عليّ بما يساعدني على إمدادك بالهواء النقي. لا تُلقِ بنفاياتك في شوارعي من منزلك أو عبر شباك سيارتك. سارع إلى صيانة سيارتك قبل أن تنفث دخانها في فضائي.

عمّان جميلة. فاستمتع بجمالها، وافخر بنظافتها.

أمانة عمان الكبرى



المقسم: (٤٦٣٦١١١)

الردّ الآليّ (Call Center): (٤٦٥٠٩٠٠)

الموقع الإلكتروني: *www.ammancity.gov.jo*

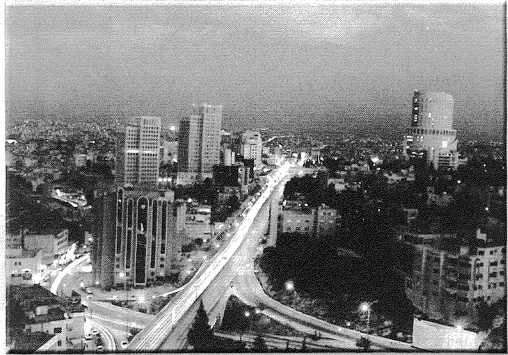
البريد الإلكتروني: *info@ammancity. gov.jo*

مركز طوارئ تلاع العلي: (٥٣٥٩٩٧٠ / ٥٣٥٩٩٧١)

مركز طوارئ رأس العين: (٤٧٨٧١١١).

عمّان





مجلّة
المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في : ☐ مجلّة المنتدى

☐ مجلّة المنتدى + إصدارات عام ٢٠٠٣ (الكتب)

الاســـم : ....

العنوان : ....

....

....

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً ....

بطاقة فيزا رقم : .... تاريخ انتهاء مدتها : ....

حوالة بنكية (صافي القيمة) ....

رقم الحساب : 8/610 - 0118/001769 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن)

التوقيع : ....

التاريخ : ....

تُملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي :
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)
عمّان ١١١٩٠؛ الأردنّ

*قيمة الاشتراك السنوي		المجلة	المجلة + الكتب
	داخل الأردن	للأفراد : (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (٤٠) أربعون ديناراً أردنياً	للأفراد : (٥٠) خمسون ديناراً أردنياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دينار أردني
	خارج الأردن	للأفراد : (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفراد : (١٥٠) مئة وخمسون دولاراً أمريكياً للمؤسسات : (٣٠٠) ثلاثمئة دولار أمريكي

المنتدى

مجلة فكرية ثقافية يُصدرها مرّة كل شهرين

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردن

Al Muntada

A Biomonthly Cultural Magazine

Published by the Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

إرشادات عامّة لكُتّاب المجلّة

- يشترط أن لا يزيد طول المادة المقدمة للنشر على عشر صفحات من القطع الكبير، وأن تكون مطبوعة على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى موافاتنا بالقرص (الديسك) أو إرسال المادة بالبريد الإلكتروني.
- يُشترط أن تكون المادة غير منشورة أو مقدمة للنشر الى أية جهة أخرى.
- يُرجى من الكتاب ذكر عناوينهم، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والناسوخ (الفاكس).
- يُقلّل عددُ الهوامش والمصادر والمراجع بقدر الإمكان.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللغة عنايةً خاصّة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.
- تعتذر الهيئة عن عدم إعادة الموضوعات التي لا تقبل للنشر إلى أصحابها.

منتدى الفكر العربي

ص.ب : ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون : ٥٣٣٣٢٦١ / ٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس) : ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

Arab Thought Forum

P.O.Box : 925418

Amman - 11190 Jordan

Tel : (+962-6) 5333261/5333617

Fax : (+962-6) 5331197

E-mail: *atf@nic.net.jo*

URL: *www.almuntada.org.jo*

سعر النسخة : ديناران أردنيان (ثلاثة دولارات أمريكية)

مفكرة المنتدى

٨ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣ عمّان

حفل افتتاح المقر الدائم للمنتدى

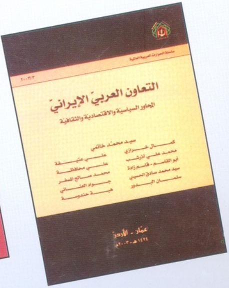
٨ - ٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣ عمّان

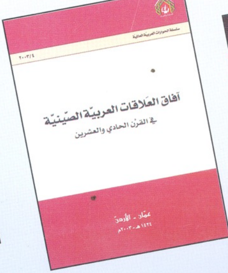
النّدوة الفكريّة «أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين»

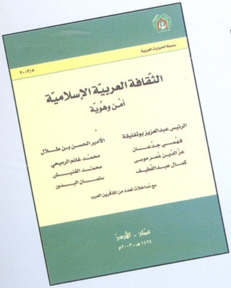
١٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣ عمّان

اجتماع مجلس الأمناء واجتماع الهيئة العامة

صدر حديثاً عن منتدى الفكر العربيّ







تُطلب هذه الإصدارات من منتدى الفكر العربيّ مباشرة.

سعر النسخة الواحدة: سبعة دنانير أردنية (عشرة دولارات امريكية)؛ يضاف إليها أجور البريد.